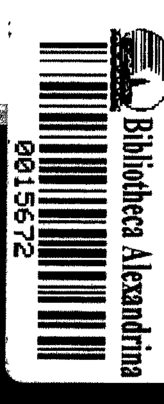
نافذ أبو حسنة

جغرافية الاستيطان

ووهم الدولة



دار النمير

نافذ أبو حسنة

جغرافية الإستيطان ووهم الدولة

دار النمير

١٩٩٧/١٠٠٠

دار النمير للنشر والطبــاعة والتـوزيع

هاتف: ٢٢٢٦٢٠٧ ص.ب:٥١٧٥

شكر

شكر خاص للقائمين على إذاعة القدس ، الإذاعة العربية الفلسطينية الذين وضعوا بين يدي أرشيف الإذاعة الغني ، الأمر الذي ساعدني كثيرا في تتبع الحركة اليومية للاستيطان الصهيوني .

المؤلف

لماذا هذه الدراسة؟

بالنظر لما ينطوي عليه النشاط الاستيطاني "الإسرائيلي" من أهمية بالغة، سواء لجهة كونه ركيزة العمل الصهيوني في الاستيلاء على الأرض، وخلق الوقائع الجديدة، أو لكونه على علاقة وثيقة ومباشرة بإحدى أهم مفردات الصراع العربي الصهيوني، ونقصد الأرض، فقد كتب الكثير حوله، وتنوعت وتعددت مجالات تناول الاستيطان "الإسرائيلي".

وكثافة ما كتب يمكن أن يصاحبها سؤال حول معنى وأهمية الكتابة مجدداً في هذا الموضوع؟ بيد أن السؤال ذاته ينطوي على نوع من الإقرار بواقع قائم والتسليم به، ومن ثم التذكير بمنعكساته على نحو "مناسباتي". وإلى جانب ذلك يجدر التذكير بالحقائق الآتية:

- إن موضوع الاستيطان مازال موضوعاً متحركاً، بما أن "إسرائيل" ما زالت مصرة على التوسع الاستيطاني.

- حتى قبل عودة الليكود إلى رأس السلطة في "إسرائيل" فإن النشاط الاستيطاني "الإسرائيلي" لم يتوقف في عهد حكومتي "العمل"، والحقائق التي جرى الكشف عنها بعد سقوط "الائتلاف العمالي" تفيد

بأن حكومتي "رابين وبيريز" قد أسهمتا في زيادة كبيرة في أعداد المستوطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وكان "رابين" قد أبقى على مسوغ استمرار الاستيطان بحديثه عن "الاستيطان الأمني" الذي يجب أن يتواصل بمقابل تجميد "الاستيطان السياسي". وفي الواقع استمر الشكلان من الاستيطان بتلك النسبة أو تلك.

- في اتفاق أوسلو، أصرت "إسرائيل" على بقاء المستوطنات، وفي الصياغات التي عرضت على ما يعرف بالحل النهائي، جرى لحظ أن تبقى الكتل الاستيطانية في مكانها، وأن يجري تعزيزها، مقابل إمكانية إزالة بعض المستوطنات الصغيرة المعزولة.
- كما هو معروف الآن، فقد عادت حكومة الليكود، بعد انتخابات ١٩٩٦ في الكيان الصهيوني، لإعطاء دفع كبير للنشاط الاستيطاني "الإسرائيلي" في الضفة والقطاع دون استثناء أية رقعة من "حق اليهود في استيطانها".

وإذا كان التذكير بهذه الحقائق يشكل مسوغاً كافياً لمعاودة تناول الاستيطان، فلربما تطلب الأمر الذهاب إلى مدى أبعد قليلاً أيضاً.

فلطالما تخيل كثيرون، أن المستوطنات هي تجمعات سكنية يهودية متناثرة هنا وهناك على أراضي الضفة والقطاع، غير محكومة بمخطط إستراتيجي. إذ على رغم الحديث الكثير عن المستوطنات، فقد

كانت المعلومات الدقيقة نادرة بسبب تعمد الخلط في المعلومات وانتقال بعض البؤر الاستيطانية إلى مستوطنات، أو إلغاء هذه البؤر ونقلها إلى مكان آخر.

ومع بدء مفاوضات مدريد بدأ الاستيطان يتكشف عن واقع مرير يواجهه الفلسطينيون، وكان سبباً في تعثر مفاوضات واشنطن طويلاً. وعندما انكشفت صفقة أوسلو على "الواقع الاستيطاني" وأخذت قيادة م.ت.ف تتكلم عن "الولاية الجغرافية" و"الدولة" كانت كمن يدفن الرأس في الرمل، أو بدت وكأنها في واقع الحال لا تدرك ما فعله الاستيطان بالأرض الفلسطينية. ذلك أن الاستيطان، أبطل (على الأرض) مفهوم الولاية الجغرافية وجعل "الدولة" حالة مستحيلة، من خلال تشظية وتفتيت مقومها الأساسي "الأرض".

وعندما اندفعت حكومة نتنياهو في تطبيق مخطط استيطاني واسع النطاق، فليس الأمر مجرد استجابة لتطلعات "متطرفين" أو وفاء بـ"وعد انتخابي" بل أن هدفها الأساسي هو: إسناد الرفض "الإسرائيلي" لقيام الدولة الفلسطينية الجاري الحديث عنها، بإبعاد الإمكانية الواقعية لقيامها.

إن عملية التوصيف التي نقوم بها في هذه الدراسة للواقع الاستيطاني في الضفة والقطاع، تهدف إلى إعطاء صورة عن الحالة التي آلت إليها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، أو ما يطلق

عليها الآن مناطق الحكم الذاتي، وتبيان المسافة بين "تسويق الأوهام" وممكنات تحقيق "الحلم" الذي تفرط قيادة "السلطة الذاتية" في الحديث عنه. وإظهار أنه بدون إزالة كاملة للاستيطان فإن أي حديث عن "الولاية الجغرافية" أو "الدولة" لا يعدو عن كونه "وهماً"، في حين تستمر الجرافات "الإسرائيلية" في خلق الوقائع الجديدة "على الأرض".

والله ولي التوفيق

مدخل

في رأي عدد من الباحثين أن "الفهم الحقيقي للسياسات "الإسرائيلية" في مجال الاستيطان يتطلب النظر إليها كوحدة متكاملة، يصعب فيها الفصل بين الأفكار الصهيونية والمخططات "الإسرائيلية"، والسياسات العملية المحدثة على أرض الواقع"[١].

تتأكد هذه المقولة من خلال مشاهدات يومية متكررة، جعلت من فهم النشاط "الاستيطاني الإسرائيلي" في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، على أنه أداة عملية لخلق وتكريس وقائع جديدة على الأرض، أمراً يتمتع بمصداقية كبيرة.

لقد أقامت الصهيونية وجودها وآليات تحقيق مشروعها على ركيزتي الهجرة والاستيطان، انسجاماً مع الأيديولوجية القائمة على "نفي الآخر" وليس استيعابه أو التعايش معه، أو القبول بمشاركته حقه(!)، حيث أن الهجرة والاستيطان يعنيان بكلمات أخرى الاستجلاب

---

[١] د. نظام محمود بركات: **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، سلسلة الثقافة القومية (١٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى (بيروت)، شباط ١٩٨٨م.

والإحلال، يقابلهما على الصعيد الآخر، الاقتلاع وخلق الوقائع الجديدة وتاريخ قيام الكيان الصهيوني واستمرار وجوده هو تاريخ استجلاب اليهود إلى فلسطين، واقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، لإحلال المهاجرين مكانهم من خلال النشاط الاستيطاني.

عنى ذلك أن يحتل النشاط الاستيطاني "الإسرائيلي" موقع الاهتمام المتزايد. ذلك أن استمراره كان يعني دائماً تقليص رقعة الأرض الموجودة بحوزة الفلسطينيين، ورويداً رويداً إلغاء الوجود الفلسطيني عملياً بتقويض أحد أهم مقومات هذا الوجود ألا وهي الأرض. وقد احتل موضوع النشاط الاستيطاني "الإسرائيلي" مكاناً بارزاً من بين مفردات الصراع العربي–الصهيوني. وأثناء التحضير لعقد مؤتمر مدريد للتسوية، برز وضع المستوطنات في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ لأكثر من مرة، بمثابته يشكل عقبة رئيسية أمام الشروع في عملية التفاوض. ورغم أن المفاوضين الفلسطينيين تجاوزوا هذا الموضوع عندما وافقوا على تحويله إلى نقطة قابلة للتفاوض، فإنه ومع بدء ثنائيات واشنطن، وبدء التراشق بالمشاريع والمشاريع المضادة وأوراق العمل، أظهر "الإسرائيليون" تمسكهم بالمستوطنات وحتى الإصرار على زيادتها في بعض الأحيان، دون أدنى إشارة إلى إمكان "إيجاد صيغة وسط" تقترب مما كان يطرحه الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات واشنطن حول الاستيطان والمستوطنات.

وفي كل المشاريع والاقتراحات التي قدمها "الإسرائيليون" كانت المستوطنات "بقرة مقدسة" لا يجوز الاقتراب منها، لا بل أن "الإسرائيليين" زادوا من وتائر نشاطهم الاستيطاني، الهادف إلى خلق حقائق منتهية على رقعة "الجغرافية" موضوع البحث، بعد أن أسقطوا منها ومنذ البداية "القدس" معتبرين إياها جزءاً من كيانهم وعاصمة لهذا الكيان.

وجاء صعود "رابين" إلى قمة السلطة في "إسرائيل" عام ١٩٩٢ ليحد قليلاً من الطابع الاستفزازي للنشاط الاستيطاني "الإسرائيلي" الذي شاهدناه في عهد الليكود، لكن غياب هذا الطابع الاستفزازي لم يعن تغييراً جوهرياً وإنما يمكن اعتباره صياغة جديدة لموقف حازم يربط "بقاء المستوطنات بأمن إسرائيل"، ويرتبط بجملة تعهدات من حكومة "رابين" للمستوطنين والأحزاب "الإسرائيلية" ينص أساساً على عدم البحث في أية صيغة تعرض وجود المستوطنات القائمة حالياً في الضفة والقطاع، ناهيك عن القدس لـ"خطر الإزالة" أو "التفكيك".

لقد بنى المفاوضون الفلسطينيون موقفهم من دخول المفاوضات على آمال ورقة الدعوة الأميركية، التي تتحدث عن مرحلتين انتقالية ونهائية، وقالوا إن الانتقالية تقود إلى "الدولة" في المرحلة النهائية، بينما بنى "الإسرائيليون" موقفهم على أن تكون المرحلة الانتقالية كافية لإنهاء موضوع البحث. بكلمات أخرى: إن الاستيطان سيكون كفيلاً

بتقويض فكرة "الدولة" من أساسها، فحتى لو أوقف "الإسرائيليون" نشاطهم الاستيطاني الآن (في حينه)، فإن الواقع الاستيطاني الذي أوجدوه، عبر سنوات من النشاط الاستيطاني، قد حول رقعة الأرض الجاري البحث حولها إلى بقع جغرافية معزولة عن بعضها البعض بواسطة المستوطنات. وعلى نحو يستحيل معه قيام أي شكل من أشكال السيادة عليها، ناهيك عن إمكان الحديث عنها كوحدة جغرافية متكاملة.

وبينما كان النقاش محتدماً حول "الولاية الجغرافية" في الجولة الحادية عشرة من ثنائيات واشنطن، كانت قيادة ياسر عرفات قد أنجزت مع الصهاينة صفقة كاملة في العاصمة النرويجية، باتت تعرف باسم أوسلو. وفي هذه الصفقة، التي تعتبر تطبيقاً حرفياً لخطة أعدها رجل الاستخبارات "الإسرائيلي" "شلومو غازيت" في "معهد جافي للدراسات الإستراتيجية". أملى "الإسرائيليون" إبقاء المستوطنات، وتأجيل البحث فيها إلى ما تسمى "المرحلة النهائية".

ومع الإعلان عن الصفقة المذكورة، بدأت قيادة عرفات تتحدث عن الإنجاز التاريخي وتكيل الأوهام، في حين فاخر "رابين" العمالي أمام الكنيست بأنه أنجز اتفاقاً أفضل بكثير من اتفاقية "كامب ديفيد" التي وقعها "الليكود" مع مصر، ففي حين تضمنت اتفاقية كامب ديفيد، إزالة مستوطنة "ياميت" في سيناء، فإن الاتفاق مع ياسر عرفات، قد ثبت

المستوطنات، ولم ينطو على إزالة أية مستوطنة حتى لو كانت من حجم "نتساريم" التي تسكنها بضع عائلات إسرائيلية في وسط قطاع غزة.

وبعد التوقيع على صفقة "أوسلو" تتابع النشاط الاستيطاني الصهيوني باطراد لافت للنظر، وعلى نحو بدا فيه "الإسرائيليون" أكثر استعجالاً لإنجاز هدف تهويد المزيد من الأرض وخلق الوقائع المستجدة. وفي الفترة من ١٣ أيلول ١٩٩٣ (توقيع أوسلو) وحتى نهاية العام نفسه، سجلت مراكز إحصائية فلسطينية[١] الوقائع الآتية على صعيد النشاط الاستيطاني "الإسرائيلي":

- مصادرة ٤٦ ألف دونم من أراضي الضفة على طول الخط الفاصل بين أراضي ٤٨ والأراضي المحتلة عام ٦٧، وحول مدينة القدس.
- توسيع مباشر للمستوطنات على مساحة ١٠٢٥ دونماً.

---

[١] المراكز المقصودة هي:

- مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان.
- لجنة إحصاء الأراضي.
- المركز الجغرافي الفلسطيني.
- جمعية "سانت إيف" للمساعدات القانونية.

في نشرة خاصة صادرة عن جمعية الدراسات العربية في القدس ١٩٩٤/١/٢٤.

◊ الإعلان عن مشاريع تتعلق بشق ثماني طرق جديدة بين المستوطنات.

◊ الإعلان عن بدء مشروع محجر استثماري استيطاني على أراضي دورا وتفوح وترقوميا وبيت أولا (قضاء الخليل).

◊ المبادرة إلى إقامة ثماني محميات طبيعية جديدة في الضفة (غالباً ما يجري تحويلها إلى مستوطنات).

لقد أظهر "الإسرائيليون" تمسكاً شديداً ببقاء كل مستوطنة، وعملوا بكل الوسائل من أجل تعزيزها، وعندما وقعوا مع عرفات الجزء الثاني من أوسلو، أملوا شق الشوارع الالتفافية التي مزقت على نحو نهائي أوصال الضفة الفلسطينية، بدعوى حماية المستوطنين. وفي وثائق عديدة جرى تسريبها عن مفاوضات سرية جرت بين وفود سلطة عرفات وحكومتي "رابين وبيريز"، كانت المقترحات بشأن المستوطنات تقوم على ثابتين صهيونيين:

◊ إبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة في مكانها.

◊ ضم ١١٪ من مساحة الضفة إلى الكيان الصهيوني، لأسباب استيطانية و"أمنية".

وهكذا بدا "أوسلو" كمحفز للاستيطان الصهيوني بدل أن يوقفه كما هو مفترض من الناحية النظرية، ومع حدوث التحول في هرم السلطة

"الإسرائيلية" عقب انتخابات ١٩٩٦، عاد الاستيطان للانطلاق مجدداً، وبشكل سافر، لم تجد حكومة "إسرائيل" الجديدة لزوماً للتغطية عليه، أو دعمه من تحت الطاولة، مقابل إطلاق الشعارات عن "السلام".

ونظرة واحدة إلى المشهد الاستيطاني اليوم (وحسب ما سنظهره من خلال الخرائط) سوف تكون كافية لتبين حقيقة المخططات الصهيونية من ناحية، وحقيقة "أوسلو" وأيضاً انعدام الأساس الذي تحاول السلطة الذاتية تسويق الأوهام مرتكزة إليه من ناحية ثانية. فالوحدة الجغرافية "وحدات" والدولة المزعومة ليست أكثر من "كانتونات" مشظاة ومعزولة تطوقها المستوطنات، وتشقها الشوارع الاستيطانية، فعن أي دولة يتحدثون؟ وهل خطاب الواقعية "الوقوعية" هو الملائم مع احتلال يمزج بين المقدس والسياسي، ويعتبر احتلاله للضفة نوعاً من التدخل الإلهي في اللحظة المناسبة لصالح "شعب الله المختار"؟

الفصل الأول:

الأرض أولاً.. والبقية تأتي

الأرض أولاً والبقية تأتي

انطلاقاً من النظر إلى السياسة "الإسرائيلية" في مجال الاستيطان كـ"وحدة متكاملة"، يجدر إلقاء الضوء ولو سريعاً على الكيفية التي ينظر من خلالها "الإسرائيليون" للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بتشابكاتها "التوراتية"، والسياسية، والاقتصادية، والأمنية. والتي تشكل في المحصلة، الخطوط العامة لرسم السياسة العملية على الأرض، حتى وإن أصر البعض على اعتبار بعض الأفكار، "شطحات" للخيال الصهيوني الطامح إلى الهيمنة النهائية على ما يمكن الحصول عليه بواسطة العنف، أو عن طريق العمل السياسي أو السيطرة الاقتصادية..

في أعقاب حرب ١٩٦٧ كتب (رؤوفين إفينوعام) يصف مشاعره: "شعرت بأن فصلاً جديداً من الكتاب المقدس، وهو قيد الكتابة هناك. فصلاً عظيماً ورائعاً وخيالياً مثل الفصول السابقة، القدس، أريحا، الخليل، نابلس، أصبحت الأرض الموعودة بأكملها بين أيدينا.. شعور رائع بالمجد القديم يولده الذهاب والإياب عبر البلاد وتوسيع حدودها إلى أماكن كان يجب أن نكون قاطنين فيها منذ زمن بعيد أرض "إسرائيل"، أرض الأجداد، تكتسب أهميتها الحقيقية"[1].

---

[1] رؤفين أفينوعام، **عشرون سنة من الكفاح من أجل الاستقلال**، منشورات الطاقة البشرية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، أيار ١٩٦٨،

هذا المزيج من المشاعر الدينية والشعور بالعظمة للسيطرة على "أرض الرؤيا السحرية بكاملها"[١] دفع منذ البداية قطاعاً واسعاً من "الإسرائيليين" للتقرير بأنه جرى استكمال الوصية الإلهية وتنفيذ قانون الرب في "أرض إسرائيل التي عادت" إلى مالكيها الشرعيين أي الشعب اليهودي (وأن) هذا هو قانون سلامة الأرض الوطنية الذي رفعه جابوتنسكي كراية، والذي كان جميع أتباعه يعتنقونه ومازالوا، هذا القانون ليس قانون حركة قومية، أو حزب سياسي، بل هو قانون سيدنا موسى، إنه قانون الله، وكل من سيكون مستعداً لنبذ هذه الوصية في الشريعة (وصية وراثة أرض كنعان بحدودها) ينكر جوهر الشريعة ويستهزئ بها[٢].

ومن الاستثارة الدينية، والإحساس بالواقع الجديد المتشكل جرى اعتبار "أن كل منطقة جرى غزوها خلال الحرب التي بدأها جيران

وردت في: **من الأرشيف الصهيوني**، وثائق ونصوص جمعها إسرائيل شاحاك، مركز الأبحاث_ منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة كتب فلسطينية ٦٦، الطبعة الأولى، بيروت، كانون الأول ١٩٧٥ ص٦٥.

[١] التعبير لـ س شالوم، من مقالة نشرت في **مجلة موزنايم**، تموز ١٩٦٧، وردت في: **من الأرشيف الصهيوني**... مصدر سبق ذكره.

[٢] د. ي ل رابينوفيتش، **الفتح والتحرير**، صحيفة **اليوم الإسرائيلية** ١٩٦٧/٨/٤، وردت في: **من الأرشيف الصهيوني**... مصدر سبق ذكره.

"إسرائيل"، ستعتبر قانونياً كمنطقة محررة، وحقوقنا فيها لا تقل عن حقنا في النقب أو الجليل أو في شارون أو القدس، (وواجب التمسك) بكل قطعة أرض يجري تحريرها تفرضه اعتبارات الأمن، اعتبارات نابعة من واجبنا نحو وجودنا ومستقبلنا"[١].

واضح ما تحمله العبارات السابقة من إشارات نحو مستقبل الأراضي المحتلة الذي شرع "الإسرائيليون" في تشكيله منذ عام ١٩٦٧. غير أن مقالة (إسحاق تابنكين) أحد مؤسسي حزب "أحدوت هعفودا" (وحدة العمل) تحمل قدراً أعلى من التحديد، وتبياناً للخطوات العملية. كتب تابنكين: "الاستيطان الفوري، والتنمية المباشرة للمناطق المحررة، إن هدف مشروعنا كله، كان ومازال، أرض "إسرائيل" بكاملها بحدودها القديمة والطبيعية من البحر الأبيض المتوسط إلى الصحراء.. ومن لبنان إلى البحر الأحمر، وذلك بصفتها الوطن المتجدد لجميع أفراد الشعب اليهودي أو معظمهم.. النضال السياسي ليس إلا شكلاً آخر من أشكال الصراع على الوجود، وينبغي شنه بدون إخفاء لمحتواه الصهيوني. يجب أن يظهر المتكلمون باسم "دولة إسرائيل"، بصفتهم كمندوبين عن الحاجات التاريخية ليهود العالم لكن، كما يجب أن يسمع أصدقاؤنا وأعداؤنا معاً من أفواهنا وبلغة واضحة

---

[١] تسفي شيلواح، **من المهم هو ما سيفعله اليهود**، صحيفة "دافار" الإسرائيلية ١٩٦٧/٧/٣، وردت في: **من الأرشيف الصهيوني**... مصدر سبق ذكره.

أن كل ما يمكن تنميته في رقعة الأرض التاريخية لـ"إسرائيل"، الموجودة بين أيدينا، ينبغي أن يتم تكريسه للهجرة اليهودية التي تشكل في نظرنا إنقاذاً لليهود"[1].

من المتصور أن هذه الكتابات "الإسرائيلية" وما ماثلها، جاءت تحت وطأة الإحساس بالنصر السهل في عام ١٩٦٧، وتوهم القدرة على هضم سريع للجغرافيا الجديدة، ولكنها شكلت بالمقابل الأساس لبلورة الخطط اللاحقة، حول الاحتفاظ بالأراضي المحتلة في العام المذكور، ليس بواسطة الاستعادة لمفهوم "أرض الرب" أو نشر الجيش على الحدود الجديدة فحسب، بل من خلال الوقائع الجديدة، وبواسطة إقامة المستوطنات التي تجعل من الوجود "الإسرائيلي" حقيقة معترفاً بها في الأراضي المحتلة[2] وقد وجدت دعوة تابنكين للاستيطان الفوري ترجمة عملية لها، بحيث يصعب الفصل بين بدء الاحتلال والشروع في عمليات الاستيطان، التي أخذت تمثل المعلم الأكثر بروزاً في

---

[1] إسحاق تابنكين، **كل شيء حدود السلام بالنسبة لإسرائيل**، منشورات ماداف تل أبيب ١٩٦٧، وردت في: **من الأرشيف الصهيوني**... مصدر سبق ذكره.

[2] إيغال ألون، **الجيروزاليم بوست** الإسرائيلية، أورد التصريح د. نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، سلسلة الثقافة القومية (١٥) مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت شباط ١٩٨٨، ص١٣٨.

السياسات "الإسرائيلية" تجاه الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ودفعت الاتجاهات الصهيونية المختلفة لصياغة برامج محددة في هذا المجال، محكومة بمعطيات الواقع المستجدة، وراغبة في تجسيد المشروع الصهيوني في آن معاً، من دون أن تعدم إشارات لما جرى اعتباره "شطحات" واستجابة مباشرة لتعاليم التوراة، بعيد حرب حزيران مباشرة.

يشكل الاحتفاظ بالأرض، الناظم الأساسي للبرامج "الإسرائيلية" تجاه الأراضي المحتلة، ويتحدد وفق منطلقات مختلفة حجم ما يجب الاحتفاظ به وحالته، على أن يتم ذلك بواسطة الاستيطان كوسيلة مثلى في فرض الواقع الجديد، سواء كان استجابة لـ "متطلبات أمنية" أو "دينية توراتية" أو "للاستخدام كورقة مساومة" مع إمكان ملاحظة تداخلات واضحة بين هذه المستويات الثلاثة. فمن المعروف مثلاً أن "الاستيطان بدواعي الأمن" جرت بلورته على أيدي قادة "حزب العمل الإسرائيلي". لكن واحداً مثل "أرئيل شارون" عضو "الليكود" وهو من مؤيدي الاحتفاظ الكامل بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ يربط هذا الاحتفاظ بدواعي الأمن، يقول شارون: "يجب أن يكون أمن "إسرائيل" هو العنصر الأساسي في الموقف "الإسرائيلي" حيال المناطق المحتلة،

وأن أمن "إسرائيل" يفرض عدم التخلي عن الضفة الغربية"[1] .

كما تتداخل "عوامل الأمن" و"الإعتبارات التاريخية والتوراتية" في عمليات الاستيطان في القدس والخليل على سبيل المثال.

مع ذلك يمكن التفريق بين اتجاهين رئيسيين، في صياغة البرامج "الإسرائيلية" للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، اتجاه ركز على "دواعي الأمن" في عمليات الاستيطان، ويمثله بشكل أساسي حزب العمل، حيث يرى هذا الاتجاه أن للمستوطنات دوراً إستراتيجياً في تقوية الواقع الأمني، وهي تقدم أساساً ثابتاً وقوياً لمطلب "إسرائيل" في السلام مع الحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها، وأن هدف الاستيطان تجديد وتوسيع الحدود التي يمكن الدفاع عنها[1] .

وقد شدد أصحاب هذا الاتجاه في مشاريعهم الاستيطانية على "الجانب الأمني" و(اعتبروه) مبرراً قوياً لإجراء تعديل على الحدود، وإبقاء المستوطنات اليهودية في المناطق التي أطلقت عليها حكومة

---

[1] أرئيل شارون، **معاريف** الإسرائيلية ١٩٧٦/١١/١٧، أورد التصريح د. نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين**... مصدر سبق ذكره.

[1] إسحاق رابين، **جيروزاليم بوست** الإسرائيلية ١٩٧٧/١/٧، أورد التصريح د. نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين**... مصدر سبق ذكره، ص١٣٧-١٣٨.

المعراخ مناطق أمن[٢] . ويلاحظ أن حكومات المعراخ وجهت الاستيطان نحو المواقع الإستراتيجية، ولحظت المشاريع المقدمة من حزب العمل للتسوية السياسية سواء أثناء وجوده في السلطة أو خارجها، ضرورة الاحتفاظ بالمستوطنات "الأمنية" والتي تمثل "ضرورة" للدفاع عن أمن "إسرائيل". وقد أعاد رابين التأكيد على مواقف هذا الاتجاه عقب فوز حزب العمل في الانتخابات "الإسرائيلية" (١٩٩٢) مبيناً أنه يجب التفريق بين المستوطنات السياسية، والمستوطنات الأمنية، وأن العمل في إقامة هذه الأخيرة "سوف يستمر"... أما التيار الثاني فيمثله بشكل أساسي "الليكود" وهو "يؤكد ضرورة استمرار سيطرة "إسرائيل" على جميع أجزاء فلسطين بحدودها الانتدابية[١] ". ويستند هذا التيار في دعوته الاستيطانية إلى الأسس العقائدية والدينية، ولا يجد ضرورة للربط بين الدخول في تسوية سياسية مع الفلسطينيين، ووقف الاستيطان، ويرى أن مناقشة مسألة الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية في كامب ديفيد (أو في غير ذلك) لا يعني تنازل "إسرائيل" عن حقها في الاستيطان في تلك المنطقة

---

[٢] د. وليد الجعفري، **الاستيطان الإسرائيلي وعملية السلام**... صامد الاقتصادي (عمان _ تونس) العدد ٩٠ تشرين الثاني _ كانون الأول ١٩٩٢ ص١٢.

[١] المصدر نفسه ص١٣.

وتطويرها[٢] . وقد قدم هذا الاتجاه ممثلاً بحكومة شامير الليكودية ترجمة عملية لفهمه لعملية الربط بين الاستيطان والتسوية السياسية أثناء الإعداد لعقد مؤتمر مدريد، وخلال جلسات المفاوضات الثنائية في واشنطن، حيث استمر تنفيذ برامجه الاستيطانية، دون أن يرى في المفاوضات الجارية، ما يوجب عمل عكس ذلك. ويبدو هذا الاتجاه شديد الوضوح لجهة إلغاء أحد المقومات الأساسية لقيام "كيان فلسطيني" يرفضه بشدة.

بين هذين الاتجاهين الرئيسيين تتأرجح عدة اتجاهات هامشية أخرى، بعضها يرى ضرورة الاستيطان في القدس فقط، وبعضها الآخر يرى أن له الحق في الاستيطان في كل أرض فلسطين بحدودها الانتدابية. وعليه فإن الاحتفاظ بالأرض كلها أو أجزاء منها هو القاسم المشترك الأعظم لكل الاتجاهات "الإسرائيلية" في النظرة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

لقد نجح "الإسرائيليون" من منطلقاتهم المتعددة في فرض "أمر واقع جديد" تمثله عشرات المستوطنات "السياسية" و"الأمنية" و"الدينية" المزروعة اليوم في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (الذين يعتبران

---

[٢] إسحاق شامير، **الجيروزاليم بوست** الإسرائيلية ١٩٨٣/١٢/٦ أورد التصريح د. نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين...** مصدر سبق ذكره.

اليوم كمناطق للحكم الذاتي) والقدس (التي يرفض "الإسرائيليون" أن يجري أي بحث بشأنها). ومن تتبع مسار المفاوضات الثنائية في واشنطن، يمكن استخلاص واقعة مفادها "أن "الإسرائيليين" ظلوا يعتبرون البحث في موضوع الاستيطان خطاً أحمر لا يجوز الاقتراب منه، وفي الوقت ذاته، فإنهم لا يتوقفون عن محاولة خلق وقائع جديدة" على الأرض تكاد تلغي موضوع البحث.

في هذا الصدد يستذكر المراقبون أن "الإسرائيليين" سعوا دوماً إلى تكثيف النشاط الاستيطاني بالترافق مع طرح "المبادرات السياسية" أو "وجود مشروع تسوية في الأفق". وبينما تلحظ مشاريعهم للتسوية السياسية (مشروع آلون مثلاً) الحفاظ على حدود معينة من الاستيطان، فإنهم يعملون على مضاعفة عدد المستوطنات من كل نوع: سياسية، أمنية، إذا جرى الاتجاه نحو بحث مستقبل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وهذا ما حدث (على سبيل المثال) عقب اتفاقيات كامب ديفيد وأثناء التحضير لـ "مؤتمر مدريد" وعشية وبعد أوسلو كما جرت الإشارة سلفاً.

لقد فهم هذا السلوك "الإسرائيلي" غالباً ضمن مستويين اثنين، الأول يقول: إنه سلوك يهدف إلى إعاقة أي عملية سياسية وإفشالها، والثاني يقول: إن "الإسرائيليين" يريدون استخدام المستوطنات الجديدة كأوراق مساومة لأنهم لا يريدون العودة إلى حدود ١٩٦٧. ربما يكون كل ذلك

صحيحاً على نحو ما، ولكن ألا يطرح واقع المشهد الاستيطاني الراهن، وإصرار "الإسرائيليين" على مواصلة النشاط الاستيطاني (الأمني كما كان يطيب لرابين وصفه) والشامل حسب تعبيرات الليكوديين، ألا يثير ذلك تساؤلاً أكثر عمقاً يتيح مستوىً جديداً لفهم السلوك "الإسرائيلي"؟

بداءة يبدو طرح هذا السؤال ملحاً، وليس من معضلة في محاولة الإجابة عليه.. "فالإسرائيليون" الذين أعلنوا بشكل دائم رفضهم "لقيام الدولة الفلسطينية" بل لقيام أي شكل من أشكال الكيان الفلسطيني يترجمون هذا الرفض من خلال السعي نحو تقويض أساس قيام "الدولة" أو "الكيان الفلسطيني"، نقصد الأرض، وفي الطريق إلى التقويض النهائي، جعلوا من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (والتي أصبحت تشكل نطاق المطالب الرسمية الفلسطينية المعلنة منذ عام ١٩٧٤ على الأقل)، جزراً معزولة تقطعها المستوطنات والشوارع الاستيطانية طولاً وعرضاً، ناهيك عن كونها ليست جزءاً واحداً أصلاً بفعل الاحتلال الأول عام ١٩٤٨. وذلك حتى تتعذر إمكانية قيام أي سيادة فلسطينية عليها إذا اضطرت "إسرائيل" إلى دخول تسوية سياسية قبل إعلان الضم النهائي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حيث أن إعلان الضم هو الذي يبدو أكثر انسجاماً مع المشروع الصهيوني الداخل في "تسوية سياسية"، والكيان الصهيوني يسعى إلى تحقيق هذا

الهدف من خلال التسوية بالذات.

وقد كان معروفاً دوماً، وثبت بالملموس أن دخول أية حكومة "إسرائيلية" في "عملية سياسية" لا يعني بحال من الأحوال التخلي عن رغبة الضم والتوسع، وكسب مزيد من الأرض.

فـ"الإسرائيليون"، والحركة الصهيونية أساساً تفترض أن الأرض هي الموضوع الأساسي للصراع، وأنه بمقدار ما تسيطر على الأرض، تكون صاحبة الكلمة الفصل حول مستقبلها.

ولعل ما حدث بعد صفقة أوسلو، يقدم دليلاً واضحاً عما تقدم، فقد سارع بعض الواهمين عقب الإعلان عن الصفقة المذكورة، لكي يحاولوا أن يسوقوا علينا بضاعة فاسدة، إلى القول أن الصهيونية تراجعت عن أيديولوجية "أيرتيز إسرائيل" وأن المتغيرات الدولية قد عصفت أخيراً بالأيديولوجية الصهيونية فبدأت "إسرائيل" تقبل التنازل عن أراض لصالح تحقيق "السلام".

وبصرف النظر عن كون "إسرائيل" رأت في هذا "السلام" تحقيقاً للمشروع الصهيوني وفق آليات جديدة، فإن الوقائع وقبل الردود النظرية، أتت لكي تثبت خطأ المقولة السابقة، فالصهيونية لم تتراجع عن أيديولوجيتها، وإذا كان البعض يفترض في إعادة توزيع القوات "الإسرائيلية" في الضفة والقطاع بموجب أوسلو تخلياً عن الأرض، فإن ذلك يمثل قمة الافتئات على الحقيقة.

فحسب المفهوم السائد لأي حكم ذاتي، فإنه يعني تابعية "الحكم المذكور لحكومة مركزية"، وهذا بالضبط ما تراه "إسرائيل" في الحكم الذاتي الفلسطيني، وإلا فكيف نفسر استمرار الاستيطان وسيطرة "إسرائيل" على الأرض والموارد؟ إن لذلك تفسيراً واحداً ومعروفاً هو: أن الحكم الذاتي يعني إدارة شؤون تجمعات سكنية دون أية سيادة أو سلطة على الأرض. ويمكننا أن نلاحظ بعيداً عن تبجحات وادعاءات سلطة الحكم الذاتي، أن حكومة العمل واصلت الاستيطان، وأن حكومة الليكود، أطلقت الاستيطان مؤكدة على أن "أوسلو" لا يتضمن نصاً يمنع الاستيطان الصهيوني في كل "أيريتز إسرائيل".

وبعد سنوات على توقيع أوسلو عاد الصهاينة إلى استخدام ذات الخطاب الذي أعقب احتلالهم الضفة والقطاع، الحديث عن أرض الوعد الإلهي، عن أن التخلي عن أراضي "يهودا والسامرة" مخالفة لـ"أوامر الرب". ولتصبح "منشورات غوش إيمونيم" البرنامج السياسي الحقيقي للحكومات الصهيونية، وفي هذه المنشورات يقول الحاخام "كوك": "إن إعطاء أرض "إسرائيل" أرض الآباء والأجداد للعرب، جريمة وضعف إيمان، وإن توراتنا لن تسمح بإعطاء أرضنا للعرب وعلى كل وزير في حكومة "إسرائيل"، وعلى كل عسكري "إسرائيلي"، أن يوثق هذا وأن السماء ستكون في عونه".

الفصل الثاني:

استيطان القدس المقدس والسياسي ودواعي الأمن

استيطان القدس المقدس والسياسي ودواعي الأمن

احتل استيطان القدس، وإكمال تهويدها، مكانة مركزية في النشاط الاستيطان الصهيوني. فبحكم قيمتها الدينية والوجدانية لدى العرب، وموقعها الإستراتيجي الذي يفصل شمال الضفة عن جنوبها، وقربها من التجمعات الاستيطانية المركزية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وجه الصهاينة جهداً مضاعفاً في عمليات الاستيطان فيها، وتحويلها إلى كتلة استيطانية ضخمة تتمدد في كل الاتجاهات، وتخدم على نحو جلي هدف التشظية الذي يحتل مكانة هامة في منظومة الأهداف الاستيطانية الصهيونية.

وفيما يتعلق بالقدس يظهر المزج الصهيوني بين "المقدس" و"السياسي" و"دواعي الأمن" كأوضح ما يكون. فهنا تكمن واحدة من أهم مكونات الفكرة الصهيونية، والتي تفسر كثيراً من المواقف "الإسرائيلية" الراهنة من القدس. فهناك إجماع عند كل الأحزاب والكتل السياسية "الإسرائيلية" على ضم القدس وتهويدها كاملة، باستخدام كل السبل المؤدية إلى ذلك. وفي طليعتها بالطبع الاستيطان الرامي لخلق الوقائع الجديدة، وإلغاء الطابع العربي والإسلامي للقدس الذي يمثل هدفاً قديماً للحركة الصهيونية.

يقول تيودور هيرتزل: "إذا حصلنا يوماً على القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون"[١]، أما بن غوريون فيلخص المسألة على نحو أكثر تكثيفاً بقوله: "لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل"[٢].

وفي تصريح لشمعون بيريز محاولة لإجمال الأهداف "الإسرائيلية" من استيطان وتهويد القدس، ففي مطلع عام ١٩٧٠ قال "بيريز"، وكان آنذاك "وزير الاستيعاب": "سيأتي إلى إسرائيل خلال الأعوام الأربعة القادمة ما يقارب ربع مليون يهودي وينبغي إسكان هؤلاء المهاجرين في القدس لكي يتحقق هدف ديمغرافي وسياسي واجتماعي من الدرجة الأولى[٣].

على هذا النحو فقد وجد كل صهيوني ما ينطلق منه في الحديث عن

---

(١) أورد تصريح هيرتزل، روحي الخطيب في **الإجراءات الإسرائيلية وتهويد القدس بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥**، شؤون فلسطينية العددان ٤١، ٤٢ كانون الثاني، شباط ١٩٧٥ ص٧٥.

(٢) المصدر نفسه ص١٠٨.

(٣) أورده عبد الحفيظ محارب في **تقرير عن المناطق المحتلة**، شؤون فلسطينية العدد ٣ تموز ١٩٧٥ وطبعة ثانية في كانون الأول ١٩٧٦ نقلاً **عن دافار ١٩٧٠/١/٢٣**.

ضرورة استيطان القدس وتهويدها. ولما كان الدين اليهودي قد استخدم من قبل الحركة الصهيونية لإيجاد التفاف واسع حول فكرتها وأهدافها من الجماعات اليهودية، فإن الأحزاب الدينية والحاخامين اليهود في "إسرائيل" كانوا ضمن الأوائل من الداعين إلى استيطان القدس وتهويدها.

وفي هذا الصدد يلحظ بعض الباحثين مفارقة لافتة وطريفة في آن معاً، فالديانة اليهودية تحرم على اليهود دخول منطقة الحرم "بعد خراب الهيكل". وقد جرى تثبيت هذا التحريم في "مؤتمر التوراة الشفهية" بعد حزيران ١٩٦٧، وربط السماح بدخول اليهود إلى الحرم بعودة المسيح. لم يكن ذلك ليتوافق مع الرغبة في استيطان القدس وتهويدها، فقام الحاخام الرئيسي "شلومو جورين" بعقد مؤتمر صحفي في تشرين الأول ١٩٧٧، خصصه للتحدث حول موقفه من أداء فرائض الصلاة داخل منطقة الحرم التي تضم المسجد الأقصى، حيث أعلن عن أنه يمتلك خرائط للحرم، وأنه حدد أماكن معينة في منطقة الحرم يسمح لليهود أداء الصلوات فيها، وانتقل "جورين" من "أدلته الدينية" تلك إلى تبيان الكامن وراء هذا الإعلان حيث قال: "إن الحظر المفروض الآن على اليهود بخصوص أداء فرائض الصلاة داخل الحرم يفسره العرب كتنازل" داعياً إلى "عدم التنازل عن مكان قدس الأقداس" باعتبار "أنه لا توجد قوة في العالم يمكنها أن تسلبنا حقنا في

الاستيطان، في جميع أنحاء أرض إسرائيل وفق ما تمليه علينا التوراة، إن فريضة استيطان إسرائيل تضاهي جميع الفرائض في التوراة"[١].

أما الاستيطان لدواعي الأمن، وخلق الوقائع السياسية الجديدة، فيحتل الحديث عنه مساحة واسعة من الخطاب الصهيوني و"الإسرائيلي" ومن المتيسر الاستمرار طويلاً في تبيان طبيعة النظرة الصهيونية و"الإسرائيلية" إلى القدس بيد أن في الممارسة العملية لتهويد واستيطان القدس دلائل أكثر وضوحاً.

من الإعلان إلى محاولة التجسيد

في ١٩٤٨/١٢/١١، أعلن الفكر السياسي والأيديولوجي الصهيوني، القدس عاصمة "إسرائيل". وكان ذلك يقتضي إنجاز تهويد كامل للمدينة، وإزالة كل ما هو عربي وإسلامي فيها. وبذا شكّل تهويد القدس محوراً للسياسات "الإسرائيلية" منذ لحظة الإعلان، وهي سياسات عملت في اتجاهين لخلق واقع جديد. فمن جهة، إزالة المعالم العربية والإسلامية، وبالهدم والمصادرة وترحيل السكان، ومن جهة أخرى: إغراق المدينة بالمستوطنين اليهود. فبموجب "قانون أموال

---

[١] عبد الحفيظ محارب في **تقرير عن المناطق المحتلة**، شؤون فلسطينية العدد ٧٣ كانون الأول ١٩٧٧ ص٢٠٤.

الغائبين" لسنة ١٩٥٠ وضعت سلطات الاحتلال يدها على أراضي وعقارات تقدر بـ٨٠٪ من القسم المحتل آنذاك.. ولتكريس واقع القدس كعاصمة لـ"إسرائيل" قام "الإسرائيليون" سنة ١٩٥٢ بنقل وزارة الخارجية ومقر الكنيست الذي افتتح عام ١٩٦٦ إلى القدس وخلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧ عملت "إسرائيل" على توجيه أعداد متزايدة من المستوطنين والمهاجرين لاستيطان القدس وضواحيها التي كانت تحت سيطرتهم[1].

بعد حزيران ١٩٦٧، واحتلال القسم الشرقي من القدس. تسارعت الإجراءات "الإسرائيلية" لاستكمال التهويد. فما كادت أربعة أيام تمضي على الحرب، حتى قام الصهاينة بنسف (١٣٥) داراً للسكن في حي المغاربة يسكنها (٦٥٠) شخصاً، ومسجدين أحدهما مسجد البراق الشريف، ومصنع للبلاستيك قرب حي الأرمن و(٢٠٠) مخزن ومنزل في المناطق الحرام، ليسفر عن ذلك تشريد (١٠٠٠) عربي من سكان المدينة. ثم جرى تطبيق قانون أملاك الغائبين على من غادر المدينة خلال الحرب. وقد مكن ذلك "الإسرائيليين" من السيطرة على أراض

---

[1] روحي الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص٩٨-١٠٠.

ود. خيرية قاسمية، **قضية القدس**، دار القدس، بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٩ ص٢٣.

وعبد الحفيظ محارب **تقرير عن المناطق المحتلة**، شؤون فلسطينية، العدد ٤، أيلول ١٩٧١ ص٢١٠، نقلاً عن دافار ١٩٧١/٦/٣.

وعقارات كثيرة. ففي سنة ١٩٦٨ صادر الصهاينة ما يقارب أربعة آلاف دونم خارج أسوار القدس، و٥٩٥ عقاراً تضم ١٠٤٨ شقة سكنية، و٤٣٧ مخزن ومكان عمل. وأربع مدارس، وزاويتين إسلاميتين، ومواقع مسجدين بعد هدمهما. وكلها تقع داخل السور وتشكل بمجموعها أربعة أحياء عربية هي: القسم الجنوبي من باب السلسلة، وحيّ المغاربة وحي الشرف، وسوقي الباشورة والحصر. وتتابعت عمليات الهدم والمصادرة، فجرت مصادرة اثني عشر ألف دونم في عام ١٩٧٠ من أراضي القدس والقرى المحيطة بها، وصودرت خمسة آلاف دونم من أراضي قرى شرقي القدس سنة ١٩٧٢[١].

استند الصهاينة في عمليات المصادرة تلك، إضافة إلى ذرائع التخطيط والتنظيم إلى قانون وضعته حكومة الانتداب سنة ١٩٤٣، أسمته (قانون الأراضي – استملاك للمصلحة العامة) ومنذ عام ١٩٦٨ تم اغتصاب مساحات كبيرة من الأراضي، وأعداداً كبيرة من العقارات العربية باسم الخدمات العامة كالمستشفيات، والمدارس والملاعب والحدائق العامة وخزانات المياه وغيرها. وباسم تشجير القدس وتجميلها تمت مصادرة ألف دونم من الأراضي العربية، لصالح مشروع "الكيرن كايميت"، (الصندوق القومي اليهودي)[٢].

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه.

بالطبع فالمصادرة "لدواعي الأمن" تحتل موقعها في الطليعة ضمن مسوغات المصادرة والترحيل التي تلجأ إليها سلطات الاحتلال، التي لا تعدم العديد من الطرائق لتحقيق هدف المصادرة خارج الأسوار وداخلها. فهنا يجري إتباع أساليب الترغيب والترهيب والاحتيال والسرقة.. الخ، ففي أواخر حزيران ١٩٧١ تقدم "وزير العدل الإسرائيلي" آنذاك (يعقوب شابيرا) بمسودة مشروع قانون لحكومته تدفع حكومة "إسرائيل" في حال الموافقة عليه تعويضات على ممتلكات السكان العرب في القدس القديمة داخل "إسرائيل" (تصل قيمة التعويضات مئة مليون دولار ستدفع على شكل سندات دين حكومية خلال عشرين عاماً ابتداءً من عام ١٩٧٥)[١] .

لقد جرى استخدام هذا المشروع لتسويغ هدم عشرات العقارات، أو مصادرتها بدعوى أن صاحب العقار أو القيم عليه قد باعه أو تلقى تعويضاً عنه، وفي أحيان كثيرة يجري الضغط على أصحاب العقارات أو ساكنيها بأساليب بشعة كي يضطروا إلى مغادرتها. كما يجدر بالذكر أن عمليات الهدم المستمر تتسبب في تصديع عدد كبير من العقارات المجاورة، الأمر الذي يستخدم فيما بعد كذريعة لإزالة العقار بدعوى عدم صلاحيته للسكن[٢] .

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه.

إن إجراءات الهدم والمصادرة وترحيل السكان العرب وإحلال المستوطنين مكانهم، ترافقت مع سلسلة من الإجراءات الإدارية، والقوانين التي أصدرتها سلطات الاحتلال، لتكريس واقع ضم القدس بشكل نهائي. ففي ١٩٦٧/٦/٢٧ أصدر (الكنيست) قراراً شكل إضافة فقرة إلى قانون "إسرائيلي" اسمه (قانون الإدارة والنظام ١٩٤٨)، وقد خولت هذه الفقرة حكومة "إسرائيل" تطبيق القانون على أية مساحة من الأرض ترى حكومة "إسرائيل" وجوب ضمها إلى أرض "إسرائيل" وفي ١٩٦٧/٦/٢٨ أصدر سكرتير حكومة "إسرائيل" أمراً أطلق عليه "أمر القانون والنظام رقم (١) لسنة ١٩٦٧" أعلن فيه أن مساحة أرض إسرائيل المجمولة في الجدول الملحق بالأمر هي خاضعة لقانون قضاء الدولة وإدارة الدولة الإسرائيلية ويضم الجدول منطقة تنظيم أمانة القدس (البلدية) التي تقع تحت الحكم الأردني، ومن المطار وقلنديا شمالاً، وبيت حنينا غرباً، وقرى صور باهر وبيت صفافا جنوباً، وقرى الطورو العيزرية وعناتا والرام شرقاً، وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩ أصدر الجيش أمراً يقضي بحل مجلس أمانة العاصمة (البلدية) العربي المنتخب[١] .

وفي سياق هذه الإجراءات كان "وزير الداخلية الإسرائيلي السابق موشيه حاييم شابيرا" قد أعلن توسيع حدود مدينة القدس من ٣٨٠٠٠

---

(١) المصدر نفسه.

دونم إلى ١١٠٠٠٠ دونم[١].

كما قدم "شموئيل نامير" عام ١٩٧١ مشروعاً أمام الكنيست، سمي مشروع "القدس الكبرى" لتشمل بالإضافة إلى القدس، ثلاث مدن وسبعاً وعشرين قرية فلسطينية، والمدن هي: بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور[٢]. وقد عاد "الإسرائيليون" إلى الحديث عن هذا المشروع في عام ١٩٧٤، ويمكن باستقراء مؤشرات النشاط الاستيطاني القول: إن هذا المشروع هو قيد التنفيذ عملياً، فالاستيطان يتمدد في ضواحي القرى ومحيطها بوتائر عالية متسارعة. وترمي سلطات الإحتلال إلى منح هذا النشاط الاستيطاني صفة إجراءات تطبق في أراض ضمت إلى "الكيان الإسرائيلي".

نقطة الذروة في القوانين "الإسرائيلية" المتعلقة بالقدس، كان إعلان الكنيست عن القدس "عاصمة إسرائيل الأبدية" في ٣٠/تموز/١٩٨٠.

---

[١] روحي الخطيب مصدر سبق ذكره ص١١٨.

[٢] المزيد من التفاصيل أنظر عبد الحفيظ محارب، **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٣ كانون الأول ١٩٧٧، ص١٠٦.

المشهد الاستيطاني في القدس:

قبل الخوض في الحديث عن النشاط الاستيطاني في القدس، تجدر الإشارة إلى ما يمكن تسميته علاقة جدلية بين الإجراءات سالفة الذكر بشقيها، والاستيطان. ففيما تهدف تلك الإجراءات إلى تهيئة المناخات (بالمصادرة والهدم والضم) للاستيطان، يسهم الاستيطان في تكريس الوقائع الجديدة المراد خلقها، وتحويل ما هو قرارات ومشاريع إلى واقع مادي ملموس.

حديثنا سيتركز على النشاط الاستيطاني في القدس بعد عام ١٩٦٧، والذي تمظهر بشكلين: استيطان داخل أسوار القدس، واستيطان حولها وضواحيها، بحيث يصح أن نطلق على هذين الشكلين إسم الأحزمة والبؤر، أحزمة لتطويق القدس بالمستعمرات، وعزل التجمعات العربية في جزر صغيرة، وبؤر تخترق التجمعات العربية في المدينة وتتوسع على حسابها. ولكل من الشكلين طرائقه، وأهدافه المرحلية، بينما الهدف الرئيسي للشكلين هو: إلغاء الطابع العربي والإسلامي للقدس،والتوسع في أراضي جديدة من خلال استيطانها.

١- الاستيطان داخل الأسوار (البؤر):

في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، بدا أن الاستيطان "الإسرائيلي" في البلدة القديمة، يسير على نحو عفوي، فقد إندفعت مجموعات من العائلات اليهودية من طبقة الياقات البيضاء، لخلق وقائع جديدة أسوة بالمستوطنين الذين إندفعوا باتجاه مناطق أخرى من الأراضي المحتلة. وكانت وسيلة هؤلاء في القدس تتمثل في وضع اليد على أو إستئجار البيوت المهجورة بفعل الحرب. لم يكن هذا الأمر سهلاً، لأن سكان المدينة العرب أدركوا مطامع تلك العائلات وما تصبو إليه من أهداف، بالتمهيد لتهويد المدينة فإمتنع الكثيرون منهم عن تأجير المنازل، أو التصرف بالمنازل التي هجرها أصحابها. غير أنه بالرغم من هذا الموقف، نجح الصهاينة في العثور على بعض المنازل المهجورة في أماكن متفرقة من مدينة القدس وإستئجارها؛ أو وضع اليد عليها. ليبلغ عدد تلك العائلات من المستوطنين حتى عام ١٩٧٠ (٣٨) عائلة، وليبدأ بالترافق مع ذلك جهد مركزي تقوده الحكومة "الإسرائيلية" والمنظمات الاستيطانية، بتوجيه سبل الهجرة اليهودية إلى مدينة القدس، وتهيئة المناخ للاستيطان بمصادرة الأراضي العربية تمهيداً لإقامة وحدات سكنية لهؤلاء المهاجرين[١]. ففي نيسان ١٩٦٨

---

[١] توفيق فياض، **تقرير عن المناطق المحتلة**، شؤون فلسطينية العدد (٦٦) أيار ١٩٧٧ ص٢٢٣.

صادرت الحكومة "الإسرائيلية" بقرار "وزير الإقتصاد" آنذاك ١١٦ دونماً داخل البلدة القديمة، بحجة ترميم الحي اليهودي وتطويره، منشئةً في الوقت ذاته شركة بالإسم نفسه لإنجاز المشروع، وبادئة بذلك تركيز البؤر الاستيطانية داخل أسوار القدس[١].

وقد تولت الشركة المذكورة إنشاء حي جديد على أنقاض أحياء "المغاربة والشرف". بإسم "هارافع هايهودي" وأسكنت فيه (٦٠٠) عائلة يتراوح عدد أفرادها ما بين (٣٥٠٠ - ٥٠٠٠) نسمة، وتوسع الحي ليدور الحديث اليوم عن حي يهودي وسط الحي الإسلامي في القدس.

"بيت بعد بيت وتكون البلدة القديمة لنا" هذه العبارة أطلقها أحد المستوطنين القدامى في القدس وتحولت إلى دليل عمل بالنسبة للصهاينة، الذين إندفعوا للتغلغل في أحياء القدس ساعين إلى إمتلاك كل شبر يتيسر لهم الإستيلاء عليه، من أملاك العرب وأوقافهم الإسلامية، والأوقاف المسيحية. مستخدمين في ذلك كل وسائل الترغيب والترهيب بدءاً بعرض أموال طائلة وصولاً إلى التهديد بالقتل وما بين هذا وذاك عمليات الإحتيال والسرقة.

وقد أشارت بعض التقارير الصحفية إلى أن المنظمات الاستيطانية،

---

[١] صحيفة الحياة، لندن ١٣/٢/١٩٩٠.

حاولت دفع بطاركة إلى بيع ممتلكات كنسية ليجري الاستيطان فيها. ومن الأمثلة على ذلك قضية "المونسنيور شاهي عجاميان"، الأسقف الأرمني الذي حاول الصهاينة مساعدته، كي ينتخب بطركاً للأرمن بناء على علاقة تربطه بهم. ويقوم هو بالتالي بتسهيل عمليات بيع محتملة لممتلكات في الحي الأرمني[1]. تسهم في زيادة حجم البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة.

واقع الحال أن عمليات الإستيلاء على العقارات والمساحات المكشوفة داخل أسوار القدس، تجري تحت عناوين مختلفة بيد أن الطرف الأبرز في تنفيذ هذه العمليات، هو عبارة عن عدد من المجموعات الدينية واليهودية مدعومة من "الليكود"، و"آرئيل شارون" (وزير الإسكان السابق ووزير البنى التحتية في حكومة نتنياهو)، الذي قام هو بنفسه بالإستيلاء على عقار في البلدة القديمة، وحوله إلى سكن له، ويسعى إلى توسيعه على حساب العقارات العربية المجاورة. وقد جاء هذا النشاط منسجماً مع الإتفاقات التي عقدها الليكود مع الأحزاب الدينية الصغيرة التي شكلت معه حكومة شامير (١٩٩٠) حيث تقضي هذه الإتفاقيات بإقامة (١٤ ألف) شقة سكنية في الحي العربي في القدس، وتصفيه هذا الحي في موعد لا يتجاوز نهاية العقد الحالي. بهذا يبدو مفسراً أن تدعم "وزارة الإسكان" التي كان يتولاها "شارون"

---

(١) تشرين الدمشقية ١٩٩٠/٧/٣.

بالمال والقوة، نشاطات المجموعات الدينية اليهودية التي تسيطر على العقارات العربية والإسلامية والمسيحية. وخير مثال على ذلك قضية "دير مار يوحنا" و"وقف الخليلي" (الذي ستقام عليه سفارة الولايات المتحدة الأميركية حسب إتفاق مبرم مع "إسرائيل"). فالصراع الذي دار حول "دير مار يوحنا" دفع "وزارة الإسكان الإسرائيلية" للكشف عن قيامها بتمويل شراء وإحتيال عبر شركة أقيمت لهذا الغرض تدعا "ريمانوتا" تلقت من وزارة شارون مبلغ عشرة ملايين دولار، وعن شركة "بنمية" أخرى تقوم بعمليات شراء وإحتيال لصالح المستوطنين.

كما يحظى هؤلاء بدعم خبير مالي يهودي يحسن التحدث بالعربية إسمه (أفراهام دويك) تتركز مهمته في إستقصاء أخبار العائلات العربية التي قد يغريها المال. وحسب دائرة الأوقاف الإسلامية "فقد تمكن المستوطنون، مؤخراً من السيطرة على ٤٤ عقاراً في الحي الإسلامي، قريبة من المسجد الأقصى، وكانت للجماعات اليهودية الحصة الأكبر منها، فالمنظمة الصهيونية "عطيروت كوهانيم" تتحدث عن سيطرتها على ٤٠ بيتاً في الحي الإسلامي، وقيامها بتوطين ٤٠ عائلة يهودية فيها"[١]، وهذه المنظمة (عطيروت كوهانيم) واحدة من المجموعات الدينية اليهودية المتطرفة التي تعمل كنواة صلبة

---

[١] المصدر نفسه.

للاستيطان اليهودي في البلدة القديمة، وأشهر هذه المجموعات[1] :

- عطارة ليوشنا: برزت بعد عام ١٩٦٧، ولعبت دوراً نشطاً في السيطرة على عقارات في الحي الإسلامي واستيطانها، بهدف ربط الحي اليهودي بالتجمعات الاستيطانية في باب السلسلة، وعقبة الخالدية، وعقبة السرايا، وشارع الواد، والهدف المعلن لهذه الجماعة هو الإستيلاء على العقارات العربية في القدس.
- عطاروت (عطيروت) كوهانيم: وهي مجموعات إنشقت عن المجموعة السابقة ولها ذات الهدف.
- مدرسة شوفو بنيم (عودوا أيها الأبناء) برزت في عام ١٩٨٢ ولايختلف هدفها المعلن عن هدف المجموعتين المذكورتين آنفاً.

ويلجأ أفراد هذه الجماعات إلى إسلوب العنف والمضايقات ضد المواطنين العرب في محيط تجمعاتهم الاستيطانية، كأن يقوموا بأداء صلواتهم وطقوسهم الخاصة بعباداتهم بصوت عال تتخللها قفزات في الهواء وتصفيق بالأيدي وخطابات إبتهالية عتابية، كما يقومون بالضرب على الصفائح الفارغة. إضافة لذلك فهم يلقون القمامة والقاذورات على المارة من المواطنين العرب، ويعمدون أيضاً إلى سد

---

[1] المعلومات حول الجماعات اليهودية من تقرير خاص أعد حول **استيطان البلدة القديمة في أعقاب قضية دير مار يوحنا**. ولم ينشر، وهي مأخوذة أساساً عن الصحافة الإسرائيلية.

شبكات المجاري وجعلها تتدفق إلى المنازل العربية التي تقع أسفل التجمعات الاستيطانية.

يمول نشاط هذه الجماعات من مؤسسات في "إسرائيل" والولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية، وتخصص الأموال لممارسة عمليات الشراء والإحتيال، كما أن "دائرة القيم على أملاك الدولة" تقوم بتسليمهم كل عقار تنجح في إرغام سكانه على مغادرته.

لقد تحدثت الصحف "الإسرائيلية" عن الدعم الذي تتلقاه جماعة "عطيروت كوهانيم" من الحكومة "الإسرائيلية"، وبالتحديد من "أرئيل شارون وزير الإسكان السابق"، ففي آذار ١٩٩٠ إستولت الجماعة على منزلين في الحي الإسلامي في البلدة القديمة، وقد تقدم أصحاب المنزلين بشكوى يطلبون فيها إخلاء المستوطنين، إلا أن محكمة البلدية في القدس سمحت للمستوطنين بالبقاء في المنزلين بدعوى أن ملكية العقارين لم تتضح[1].

وفي ١٩٩١/٤/١٠، ذكرت صحيفة "هآرتس الإسرائيلية"، أن شارون منح منظمة عطيروت كوهانيم (٣٠ دونماً) مغروسة بأشجار الزيتون من أراضي القدس، وأنه سيساعدها في توسيع البؤر الاستيطانية التي أقامتها في الحي الإسلامي، "وكان أفراد من الجماعة

---

[1] النهار البيروتية ١٩٩١/٣/٩، نقلاً عن صحف إسرائيلية.

قد إستولوا أيضاً على أربع دكاكين في باب السلسلة وكانت هذه الدكاكين قد صودرت من أصحابها العرب في عام ١٩٦٩ وبقيت مغلقة"[١] .

على هذا الشكل يبدأ قيام البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة ليجري توسيعها فيما بعد، ويترافق ذلك مع منع إعطاء رخص بناء أو ترميم منازل للفلسطينيين. فيما تمنح هذه الرخص بشكل دائم للمستوطنين.

ويبقى القول إن مخططات الإستيلاء على الحرم القدسي الشريف، والمقدسات الإسلامية والمسيحية الأخرى، مضافاً إليها إقتراح خطط هيكلية جديدة للقدس، تهدف جميعها إلى عملية تهويد نهائي للبلدة القديمة ومما ذكر هنا عن البؤر الاستيطانية وكيفية قيامها في القدس، إنما هو أمثلة ولايشكل حصراً لكافة عمليات الاستيطان داخل الأسوار، ذلك أن الصراع يدور بشكل يومي. ويستمر الاستيطان زاحفاً بوتائر متسارعة ومتغلغلاً في الأحياء العربية لإنجاز أهدافه مكملاً بذلك الشق الثاني من استيطان القدس المتمثل بالاستيطان خارج الأسوار.

---

[١] هآرتس ١٩٩١/٣/٢٩.

٢- الاستيطان خارج الأسوار، الأحزمة:

يلاحظ أن فلسفة "أرئيل شارون" هي المطبقة في عمليات الاستيطان الجارية في الضفة والقطاع عموماً، والقدس على وجه الخصوص، وترتكز هذه الفلسفة على إقامة أحزمة استيطانية لتطويق التجمعات العربية، ومن ثم شق هذه التجمعات وتطويقها مرة أخرى، ويصف "شارون" المستوطنات حول القدس بأنها جزء من خط الدفاع الإقليمي لـ"إسرائيل" لمساهمتها في تأخير الجيوش العربية في حال نشوب حرب في المنطقة حتى يتسنى لـ"إسرائيل" تجنيد قوات إحتياطية كافية. هذه الفلسفة تفسر الشكل المعتمد في استيطان القدس، وتفسر المشاريع "الإسرائيلية" حول "القدس الكبرى"، وهي المشاريع الهادفة إلى استيطان كامل فيما يسمى "غوش عتسيون" (الهضاب القائمة بين الخليل والقدس)، وتمديد الاستيطان ليشمل جميع القرى والمدن المحيطة بالقدس والذي سيخلق في حال إنجازه واقع وجود كتلة ضخمة من المستوطنين يتحقق معها هدف "القدس الكبرى اليهودية".

لقد بدء العمل لإنجاز مخططات تطويق القدس بالمستوطنات والأحياء الاستيطانية مبكراً ومترافقاً مع تركيز العمل في إقامة البؤر الاستيطانية داخل الأسوار بينما كان ذلك قد سبق بإنجاز استيطان كثيف ومركز في الجزء المحتل منذ عام ١٩٤٨ وروعيت فيه ذات الفلسفة المستندة إلى تحقيق هدف عسكري إلى جانب الهدف

الاستيطاني، ففي تشرين الثاني ١٩٧٤ أوضحت صحيفة (الجيروزاليم بوست) في مقال لها أن الاستيطان في القدس روعي فيه إمكانية تجدد الحرب في المدينة، لذا جعلت الأحياء الجديدة في المدينة (القدس) الغربية قريبة من الحدود في مواجهة المنطقة العربية وعلى طول خط الهدنة وتحولت المباني إلى مراكز عسكرية بنيت لتكون جداراً عالياً أمام الجانب العربي تحمي في الوقت نفسه المباني الموجودة خلفها من القذائف المباشرة وتتحمل جدرانها طلقات المدافع، كما أن نوافذها صغيرة يمكن إطلاق النار منها، وعلى سطحها بنيت إستحكامات من الإسمنت، وقد تم إختيار هذه الإستعدادات أثناء حرب ١٩٦٧ لتغطية الهجوم "الإسرائيلي" وخاصة تحصينات النبي صموئيل ومنها بدأ الهجوم لإحتلال القدس[١].

هذه النظرة حكمت توجهات الاستيطان عام ١٩٦٧، فتم إنشاء عدد كبير من الأحياء والمستوطنات على رؤوس التلال والأودية التي يسهل الدفاع عنها، وعلى أنقاض ما هدم من أحياء عربية وقرى عربية، وعلى ما صودر وإغتصب من أراض عربية في القدس وحول المنطقة التنظيمية لها مطوقة ما تبقى من عرب القدس ضمن قلاع من الأبنية السكنية والصناعية والعسكرية، وحصرهم في منطقة ضيقة مهددين بإستمرار في ما تبقى من ممتلكاتهم. وبسبب هذه

---

[١] د. خيرية قاسمية، مصدر سبق ذكره ٤١.

النظرة جرى تمديد المستوطنات والأحياء اليهودية ثلاث كيلو مترات إلى الشمال وثلاث كيلو مترات إلى الجنوب، وإستمر العمل على إغلاق الفجوات في سلسلة المستوطنات والأبنية والقلاع السكنية حول المدينة[١] ، فمنذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٥ أنشئ الصهاينة ستة عشر حياً أو مستعمرة جديدة على أنقاض ما تهدم أو إغتصب من قرى وأراض عربية[٢] بهدف التطويق، ويشير السيد "روحي الخطيب" "أمين القدس" إلى ذلك بقوله: "في كل عملية نهب للأراضي العربية يختار "الإسرائيليون" المحتلون المواقع التي تخدم إستراتيجيتهم بحيث جاءت مواقع الأراضي المصادرة مطوقة لما تبقى من عرب القدس وقراها غرباً وشمالاً وشرقاً وجنوباً، وجعلوهم محصورين ضمن رقعة صغيرة يطوقها المستوطنون بثلاثة أطواق الأول يطوق منطقة الحرم الشريف والثاني يطوق من تبقى من عرب القدس، والثالث يطوق القرى العربية المحيطة بالقدس"[٣] .

ومن أهم الأحياء والمستوطنات التي أقيمت لتطويق القدس:

- حي الشيخ جراح في الجهة الشمالية من القدس، أقيم حيي باسم (رافات أشكول).

---

[١] المصدر نفسه ص٤١، ٤٢.

[٢] روحي الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

[٣] المصدر نفسه ص١٠٠.

- على جبل سكوبس شرقي منطقة الشيخ جراح والتل الفرنسي أقيم حي (شابيرا).
- على جبل الزيتون في الجهة الشرقية من مدينة القدس بنى الصهاينة منازل تتسع لـ ١٣٥٠٠ مستوطن في المرحلة الأولى و ١٨٠٠٠ مهاجر في المرحلة الثانية، كما أقاموا أبنية استيطانية لكلية العلوم التابعة للجامعة العبرية، ولوزارات العدل، والإسكان، والأشغال العامة، والزراعة. وشرعوا منذ عام ١٩٧١ ببناء شقق فخمة وفيلات في الجهة الشمالية الشرقية من جبل الزيتون.
- على أراضي قرية النبي صموئيل أقيم حي (راموت) ومساكن لطلبة الجامعة العبرية ومباني الإذاعة والتلفزيون.
- على أراضي قرية الرام وقسم من أراضي بيت حنينا أقيم حي (عتاروت).
- على أراضي جبل المكبر جنوبي القدس أقيم حي (رامون هانصيف) و(هيغيق).
- على أراضي قرية شرفات المجاورة لقرية بيت صفافا أقيم حي (جيلا) وتجري بإستمرار عمليات مصادرة لأراضي صفافا لتوسيع الحي.
- على أراضي القسم الشمالي من جبل الزيتون أقيمت أبنية للجامعة العبرية وأطلق إسمها على الحي ومستشفى هداسا.

- على أراضي حي الشيخ جراح أقيم حي (صموئيل هايني).
- على القسم الشرقي من أراضي بيت حنينا، قرب مطار قلندية أقيم حي (النبي يعقوب) وقد صودرت أراضي تل الغول لإغلاق الفجوة بين يعقوب والتلة الفرنسية.
- على أراضي القسم الأوسط من جبل المشارف في الشيخ جراح أقيم حي (جبعات همفتار).
- على الأراضي المصادرة من قريتي قلندية وبيت حنينا وقرب مطار القدس أقيم حي (عطاروت).
- على أراضي قرية شعفاط الواقعة على طريق عناتا أقيم حي (عتاروت).
- أقيمت منطقة صناعية بإسم (معاليه أدوميم) لإسكان عمال وعائلاتهم. كما أقيمت مستعمرة (أحوزات يعقوب) لإقامة إتصال بين القدس والخان الأحمر[١].

ومن المستوطنات الأخرى:

- ميتوحورون: أقيمت على أراضي قرى يالو، عمواس وبيت نوبا في ١٩٦٩/١٢/٣٠.

---

[١] د. خيرية قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص٤٢-٤٥، والمعلومات حول المستوطنات الأخرى مأخوذة من الصحف ووسائط الإعلام المختلفة.

- تلبيوت الشرقية: أقيمت على جبل المكبر وجزء من أراضي صور باهر في عام ١٩٧٣.
- سانهدريا: على أراضي قرية شعفاط في عام ١٩٧٣.
- نهلات دفنا: شمال القدس عام ١٩٧٣.
- تسفون يروشاليم: شمال القدس بين التلة الفرنسية والنبي يعقوب في ١٩٨٣/٣/٨.
- دانيئيل: على مشارف قرية الخضر بين بيت لحم والقدس في ١٩٨٢/٧/١٩.
- عناتوت: قرب عين قارة شمال القدس في ١٩٨٢/٧/٢٩.
- عناقا: قرب عناتا في ١٩٨٢/١٠/١١.
- تونيم: أقيمت في ١٩٨٢/١١/١٦.
- متسبية يريحو: قرب الخان الأحمر على طريق القدس_أريحا أقيمت عام ١٩٧٧.
- متسبية جبعون: قرب قرية الجيب / شمال غرب القدس في ١٩٨٠/١٢/٢٧.
- مخماس: على أراضي قرية مخماس شمال شرق القدس في عام ١٩٨٠.
- الراوار: شمال غرب القدس في ١٩٨١/١/٢.

- ميتياهو: على أراضي قرية يالو شمال القدس ١٩٨١/٦/٢٤.
- ينطع: أقيمت عام ١٩٨٧.
- مكايين: أقيمت عام ١٩٨٧.
- بيتار: ضمن استيطان غوش عتسيون جنوب القدس ١٩٨٧.
- حي جفعات ميسون: أنشئ عام ١٩٨٨.
- محلية بنيامين: تجمع استيطاني شمال غرب القدس ومنطقة رام الله ١٩٨٥.
- آدام: شمال القدس ١٩٨٦.

وجرى بإستمرار توسيع هذه المستوطنات والأحياء والبناء فيها من قبل مستثمرين أفراد، تكمل نشاطاتهم، نشاط المؤسسات الرسمية، والمنظمات الاستيطانية تحت شعار "تسمين القدس" لتسهيل دفع المزيد من المستوطنين إليها. فحسب إحصاءات صحيفة "يورشلايم الإسرائيلية" بلغ عدد سكان القدس في تشرين الأول ١٩٩٠ (٤٩٣ ألف) ٧١,٧٪ منهم يهود[1]. وحسب وكالة رويتر فإنه حتى عام ١٩٨٩ بلغ عدد المستوطنين في القدس بعد عام ١٩٦٧ (٢٩٠ ألف) مستوطن[2].

---

[1] مقالة صحفية **يورشلايم** نشرت ترجمته في **الدستور** الأردنية ١٩٩٠/١٠/٢٢.

[2] من تقرير لرويتر نشرته **البعث** الدمشقية في ١٩٩٠/١٠/٣.

وقد أشارت صحيفة القدس المقدسية في عددها الصادر يوم ١٩٩٠/٧/١٢ إلى أن القدس الشرقية تضم (٢١٠ ألف) نسمة بينهم (١٢٠ ألف) يهودي من ما مجموعه (٥٠٠ ألف) هم سكان القدس.

يشير النشاط العملي للاستيطان إلى النية في تطبيق مشروع "القدس الكبرى اليهودية"، أو ما يعرف بخطة الجيش، وهي الخطة الأمنية القائلة بوجوب نقل الحدود إلى ما وراء الجبال المحيطة بالمدينة ما بين منطقة قلندية شمالاً ومنطقة بيت لحم جنوباً، وبين "معالية أدوميم" شرقاً و"معالية هحشميا" غرباً بحيث تكون المساحة الكلية (٢٠٠ ألف) دونم، وفي نهاية الأمر جرى تقليص هذا الرقم ليصبح (١١٠ ألف) دونم[1].

يمكن القول أن التقليص بقي نظرياً، ففي السلوك العملي تجاوزه، حيث يجري العمل على استيطان سفوح الجبال المحيطة بالقدس لجهة المدن والقرى والتجمعات العربية، وذكرت أسبوعية (كول هعير) "الإسرائيلية" في آذار ١٩٩٠ أن مستثمرين "إسرائيليين" يخططون لبناء حي جديد على أرض عليها مواطنون من بيت لحم وبيت جالا (سرا) وتقع في المنحدرات الشمالية لجبل (جيلو غال روفانيل) غربي (ناحال جيلو) وينشط السماسرة بشكل سري لشراء أجزاء من سلسلة الجبال المنحدرة إلى عين الحينة القريبة من سكة الحديد، ويقع الحي على الحدود الجنوبية لمدينة القدس[2].

---

[1] صوت الشعب الأردنية ١٩٩٠/٤/٢١.

[2] ترجمة ما جاء في كول هيعر نقلاً عن الرأي الأردنية أواسط آذار ١٩٩١.

كما كانت بلدية (تيدي كولك) تسمح لمستثمرين "إسرائيليين" بالبناء العشوائي في مناطق "غير منظمة" وبعد إنجاز الأبنية تتم تسوية أوضاعها ويوجه المستوطنون لسكانها، وتركز البلدية جهودها في سعي لإقناع سكان مخيم شعفاط بمغادرته لقاء عروض مالية وتأمين مساكن لهم بعيداً عن القدس بهدف إقامة أحياء استيطانية على أنقاض المخيم، وقد أشارت بعض التقارير الخاصة نقلاً عن سكان المخيم، أن (تيدي كوليك) رئيس البلدية السابق شخصياً إتصل بعدد من أبناء المخيم لإقناعهم بمغادرته. ويذكر أن سلسلة من إجراءات القمع والتضييق تمارس بحق الفلسطينيين في تجمعاتهم في القدس، سواء في القرى أو المخيمات أو داخل البلدة القديمة، ويمنع على الفلسطينيين الذين يملكون أراض في حدود صلاحيات بلدية القدس إقامة أي أبنية على هذه الأرض، حيث تواجه طلباتهم للبناء بالعراقيل والتعويق ومن ثم الرفض. وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة الشعب المقدسية، في عددها الصادر يوم ١٩٩٠/٧/١٢ أنه "خلال السنوات الماضية شيد اليهود ٢٩٠ ألف متر مربع كمعدل سنوي مقابل ٤٣ ألف متر مربع للفلسطينيين أي أقل بتسع مرات"[1].

---

[1] نقلاً عن مجلة الأرض الشهرية، دمشق، العدد ٨، آب ١٩٩٠ ص٨٩.

أمال العزل والتطويق

ومع بدء مؤتمر مدريد لجأ "الإسرائيليون" إلى سياسة تسمين المستوطنات بدل الإعلان عن قيام مستوطنات جديدة، وذلك للحد من ردات الفعل على النشاط الاستيطاني "الإسرائيلي" وفي هذا السياق جرى تحويل مستوطنة (معاليه أدوميم) القريبة من القدس إلى "مدينة استيطانية" ربطت بالقدس تماماً وأدرجت ضمن مشروع القدس الكبرى، حيث تم إضافة (١٥ ألف) دونم لحدود المستوطنة السابقة ورفع عدد المستوطنين الموجودين فيها من (١٥ ألف) مستوطن إلى (٥٠ ألف).

وقد جرى وصل (معاليه أدوميم) مع الأحياء الاستيطانية الشرقية للقدس مثل (بسفات زئيف) وجبل سكوبس وأصبحت حدودها الجديدة مشرفة على قرى وتجمعات عربية مثل شعفاط والعيزرية والزعيم الأمر الذي عنى تغلغل حيازات المستوطنة إلى قلب منطقة مسكونة بحوالي (١٠٠ ألف) فلسطيني.

وقد زعم (إيلي هارنير) المسؤول عن التخطيط الإستراتيجي في المستوطنة أن الأراضي التي ضمت إليها هي "أراضي دولة" والواقع أن فلسطينيين كثيرين حرموا من حيازات قراهم الزراعية بعد توسيع المستوطنة المذكورة. ولم يخف الصهاينة هذا الهدف إذ قال (إيلي هارنير) في تصريحات نشرتها صحيفة "هآرتس" يوم ١٩٩١/٥/٢٧

أنه يأمل بأن الواقع الجديد سيحرك أصحاب الأراضي العرب بإتجاه مبيع أراضيهم، وبالتالي ينشأ تواصل لأراضي الدولة ضمن الحدود بأكملها وبين المذكور في تصريحاته أن ربط "معاليه أدوميم" بالقدس هو جزء من خطة أكثر توسعاً يطلق عليها إسم "باب الشرق" وتهدف إلى خلق تواصل للمستوطنات في قطاع عرض واسع يمر من القدس عبر طريق "معاليه أدوميم"، أريحا، والبحر الميت، حيث ستشكل "معاليه أدوميم" المدينة اللوائية لهذا القطاع.

ويلحظ عدد من متابعي النشاط الاستيطاني "الإسرائيلي" أن عقد مؤتمر مدريد قد عجل في إنجاز خطط "تطوير معاليه أدوميم" حيث أن الواقع الحالي للمستوطنة كان منتظراً في العام "٢٠٠٠" غير أن الإتجاه "الإسرائيلي" الذي لايخفي نظرته الواضحة حول مستقبل القدس، لم يكتف بمشاريع "التسمين للمستوطنات القائمة" وإنما شرع في وضع خطط إنشاء الأحياء الاستيطانية الجديدة موضع التنفيذ، ففي أوائل العام ١٩٩٢، جرى وضع حجر الأساس لحي استيطاني جديد في منطقة "الخان الأحمر" أطلق عليه إسم (جبعات مجديم) وبينت الصحف الفلسطينية الصادرة في كانون الثاني ١٩٩٢ أن الحي الجديد سيقام على مساحة ٥٥٠ دونماً من الأراضي المصادرة وسيضم ١١٠٠ وحدة سكنية يخصص نصفها للأزواج الشبان.

وعلى وجه الإجمال فإنه في الفترة ما بين ١٩٩٠ وحتى سقوط

حكومة "الليكود" أواسط ١٩٩٢ جرى تكثيف الاستيطان في مناطق بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور إنطلاقاً من حدود الأحياء الاستيطانية في القدس، وتضاعف شق الطرق في منطقة "غوش عتسيون" في إطار خطة (القدس الكبرى) التي أخذ مسؤولون "إسرائيليين" بالإقرار ضمنياً بسعيهم لتنفيذها، ففي تصريح له في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١ قال "إسحاق شامير": "إن إسرائيل لن تتخلى مطلقاً عن أي جزء من عاصمتها القدس بل ستقوم بتوسيعها شرقاً وغرباً، إن أي محاولة من جانب أي شخص سيء النية لتقويض وحدة القدس ستبوء بالفشل"[1].

وفي الوقت عينه طرح (أرنيل شارون) خطة لإسكان القدس بمليون مستوطن الأمر الذي لن يجعل حياة الفلسطينيين هناك مستحيلة وسط هذا البحر من المستوطنات والمستوطنين فحسب، وإنما سيجعل وجودهم بلا أية قيمة مؤثرة في مستقبل القدس.

ولم يكن الحديث عن هذه الخطة حديثاً بقصد "التهويش" بقدر ما كان يعكس نية حقيقية في إستكمال خطط تهويد القدس، ونشاطاً مواكباً للنية المعلنة، ففي ١٩٩٢/٦/١٦ نشرت صحيفتا الشعب والقدس تفاصيل مخطط استيطاني "إسرائيلي" جديد في منطقة (وادي الجوز

---

[1] أنظر نافذ أبو حسنة، **حكومة رابين من إسرائيل الكبرى إلى القدس الكبرى**، في "الملف السياسي" العدد ٦٨ جريدة البيان ٤ أيلول ١٩٩٣.

المقدسية) ويتضمن المخطط ثلاثة أحياء استيطانية جديدة بصفة "مستعجلة"، وكانت هذه الصحف قد نشرت في تاريخ ١٣و١٩٩٢/٦/١٤ تفصيلات عن الشارع الاستيطاني الجديد المنوي شقه في جبل الزيتون مشيرة إلى أنه "مع المباشرة في شق هذا الشارع في أراضي الإتحاد اللوثري بجبل الزيتون" يقفز الاستيطان "الإسرائيلي" في القدس وضواحيها نحو مرحلة متقدمة جداً، قد تكون المرحلة الأخيرة منها المخطط "الإسرائيلي" الشامل والكبير الهادف إلى إكمال تطويق القدس بأحزمة المستوطنات تماماً[١].

وحسب مصادر عديدة، فإنه لم تعد تتوفر مساحات واسعة للاستيطان في القدس مما دفع سلطات الإحتلال إلى القفز نحو ما يعرف بـ"المساحات الخضراء" التي يمنع البناء فيها، وفق المخطط الهيكلي الذي يحمل الرقم (ع.م.٩) المعدل عام ١٩٧٦، ويلاحظ الباحث في جمعية الدراسات العربية في القدس (خليل تفكجي) أن هذه المساحات التي إعتبرت مناطق خضراء لايسمح البناء فيها تحولت فجأة إلى إحتياطي إستراتيجي للمستوطنات المنوي بناؤها حسب مخطط شارون، ويعرف هذا المخطط بإسم "شارون ٢٦ بوابة حول القدس" وهدفه الإبتدائي الدمج التام بين شطري المدينة الشرقي والغربي، وتحويل الأحياء العربية إلى "غيتوات معزولة" تم تفتيتها إلى

---

[١] المصدر نفسه.

وحدات سكنية صغيرة جداً، أما هدفه النهائي فهو إنجاز تطويق القدس وتهويدها.

وقوام المشروع: شق شارع استيطاني وسد ما تبقى من فجوات بين الأحياء الاستيطانية اليهودية بواسطة الوحدات السكنية، حيث يتضمن بناء ٥٠٠ وحدة سكنية أسفل بيت العفيفي، حتى مدرسة المأمونية الجديدة.. وهذا الجزء من المشروع يحمل أرقام البوابات (١٥،١٦،١٧). ثم يجري بناء ٩٠٠ وحدة سكنية في المنطقة ما بين شارع "وادي الجوز" والمنطقة الصناعية وحي الشيخ جراح، ويحمل هذا الجزء أرقام البوابات (١١،١٢،١٣،١٤). أما الجزء الثالث فيشمل البناء في كبانية "أم هارون" (وقف السعديات) باتجاه "محطة الديسي" وفي المناطق الفراغ على طرفي الشارع رقم ١، وستبنى هنا ٤٠٠ وحدة سكنية، في البوابات "٦،٧،٨،٩،١٠". وعند تقاطع طرق "رامات أشكول" "واد الجوز" "رام الله" ستبنى قرية استيطانية قوامها ٥٠٠ وحدة سكنية تحمل أرقام البوابات "١،٢،٣،٤". وبشق الشارع الاستيطاني الجديد، في أراض مملوكة للاتحاد اللوتري في جبل الزيتون، وربطه بالشارع العام الواصل ما بين "أوغستا فكتوريا"، ومشفى المقاصد الإسلامية يكون الطوق الاستيطاني حول الأحياء العربية في القدس قد اكتمل"[1].

---

[1] المصدر نفسه.

في أواخر أيار (مايو) ١٩٩٢ ومطلع حزيران (يونيو) عـام ١٩٩٢ قامت وزارة الإسكان "الإسرائيلية" بتـلزيم بنـاء عـدد مـن هذه الأحيـاء الاستيطانية إلى مقاولين من شركات بناء، وذلك أثناء إحتفالات بذكرى إستكمال إحتـلال القـدس، وبعـد أن جـرى فـض المنازعـات بيـن بلديـة القدس ووزارة الإسكان حول الخارطة الهيكلية الجديدة..

وقالت صـحيفة (هآرتس) "الإسرائيلية" في ١٩٩٢/٦/١٤ أنــه جـرى تلزيم بناء ٤٠٠ وحدة سكنية في جنوب شرق جَبل المكبر للمقـاولين (جك ناصـر) و(إيفي ليفي). أما البنـاء مـا بيـن "بسـجات زئيـف والتلـة الفرنسية" فتولته جمعية (العاد) وتسعى هذه المنظمات الاستيطانية إلـى تحقيق تمدد جديد في ضواحي القدس، حيث ذكرت مجلة (كول هعـير) فـي عددهـا الصـادر يـوم ١٩٩٢/٧/٣ أن جهـات فـي دائـرة التخطيـط ترغب في إقامة حي استيطاني جديد آخر فوق أرض عائدة لمواطنيـن عرب في غربي بيت حنينا[1] .

---

[1] المصـدر نفســه.

رابين واستيطان القدس

في ذروة الحملة الإنتخابية في الكيان الصهيوني في أواسط العام ١٩٩٢ وقع الحزبان الكبيران في "إسرائيل" (العمل) بزعامة "إسحق رابين" و(الليكود) بزعامة "شامير" آنذاك و"حاييم هيرتزوغ" (رئيس "إسرائيل" السابق) ما عرف بإسم ميثاق القدس، وينص الميثاق المذكور على أن "القدس عاصمة إسرائيل الأبدية" وكان الهدف من توقيع هذا الميثاق الذي جاء في ظل تصريحات (شارون) وزير الإسكان السابق بألا يدع حياً في القدس بدون استيطان، جاء ليقول: "إن وجهات النظر موحدة حول القدس في "إسرائيل"".

لقد حقق "إسحق رابين" موقفه من استيطان القدس، وضواحيها الأمر الذي أكد أن المخططات التي وضعها شارون حول الاستيطان في القدس هي التي سوف تكون في التطبيق، في عهد الحكومة العمالية، التي بدأت ممارستها بالتمييز بين نوعين من الاستيطان، الاستيطان السياسي والاستيطان الأمني.

ولدى قيامه بالتمييز بين هذين النوعين من الاستيطان أشار "رابين" إلى ضرورة الإستمرار في الاستيطان الأمني الذي تدخل القدس ضمن نطاقه، ودوماً كان مفهوم "الأمن" لدى "الإسرائيليين" ممتلكاً لقدرة عالية من المطاطية والسعة، وقابلاً لتضمينه مدخلات جديدة، بحسب الحاجة وقياساً للظروف المتاحة، حتى أنه كان من الواضح أن "رابين"

جهد لإستكمال مشروع القدس الكبرى في عهد حكومته بالإستناد إلى التدقيق بالمعطيات الآتية:

١. إضافة لما ذكر حول "مطاطية" مفهوم الأمن في "إسرائيل" فإن "رابين" ضم أحزاباً يمينية متطرفة ودينية إلى حكومته الأولى (حركة شاس) ومثل ذلك لم يكن ليتم دون تعهدات لهذه الأحزاب بتبني جزء من سياستها، التي تلحظ تركيزاً عالياً على الدفع الاستيطاني المتواصل، وتحديداً في القدس.

٢. جرى بشكل متعمد تسريب معلومات عن ضغط المستوطنين ففي تصريح له يوم ١٩٩٢/٦/٢٩[١] قال (مردخاي غور) نائب وزير الحرب (آنذاك) وأحد الأعضاء البارزين في حزب العمل: "قبل بضعة أشهر حضر وفد حاخامين من المستوطنات إلى الكنيست وأبلغني أنه هذه المرة قد يحدث إطلاق نار"، وفي إشارة أخرى إلى قوة الضغط تلك قدم (رابين) تطميناً للمستوطنين حين صرح يوم ١٩٩٢/٦/٢٤ بالقول: "لن نفعل مثلما حدث في سيناء ونزيل المستوطنات[٢] " في إشارة إلى قيام حكومة (بيغن) بتفكيك مستوطنة (ياميت) بعد إتفاقيات كامب ديفيد.

---

[١] أنظر" السفير (بيروت) ١٩٩٢/٦/٣٠.

[٢] أنظر نافذ أبو حسنة، المصدر السابق.

٣. وجدت حكومة (رابين) نفسها ملزمة بتنفيذ إتفاقات مقرة سابقاً حول المستوطنات وجزء كبير منها يقع في إطار مشروع القدس الكبرى (بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور وقراها). وفي هذا الصدد قال الأمين العام لمجلس المستوطنات (أوري أرييل) أن ثلاثين مستوطنة ستتوسع قبل نهاية الصيف (١٩٩٢)، ولن يتوصل رابين إلى إيقاف هذه العملية الجارية الآن، لأن جميع الإتفاقيات بهذا المعنى وقعت فعلاً. وعملياً فقد جرى خلال الحملة الإنتخابية في "إسرائيل" الكثير من عقود البناء، وحتى خلال المرحلة الإنتقالية، ففي يوم ١٩٩٢/٧/٧ قالت الصحف الفلسطينية الصادرة في القدس أنه جرى عقد إجتماع سري في وزارة المالية بين (إسحاق موداعي) وزير المالية السابق و(أرييه بار) "مدير عام وزارة الإسكان" ممثلاً (شارون) وتم خلال هذا الإجتماع عقد إتفاق لتمويل بناء ٤ آلاف وحدة سكنية بقيمة ٣٠ مليون شيكل، وسحبت الإعتمادات اللازمة لذلك من ميزانيات إحتياط البناء.

ومن جانب آخر، فإن إستنفاذ المساحات المقامة للبناء داخل الحدود الإدارية المعلنة للقدس سيؤدي إلى دفع هذه الحدود جنوباً نحو (بيت لحم) وشمالاً نحو (رام الله).

هذه المعطيات رجحت القول بأن "رابين" لمح لأن يستكمل (مشروع القدس الكبرى) ويذكر البعض هنا أن رابين الذي إندفع عام ١٩٦٧

نحو مشروع (إسرائيل الكبرى) يجد في القدس ما يرضي جزءاً أساسياً من برنامجه، وأنه طالما أدرج القدس ضمن إعتبارات الأمن فإن الكثير مما سيقوم به سيجري تسويغه إستناداً إلى هذا المفهوم بالغ الإتساع.

واقع الحال أن عمليات الاستيطان في القدس وما حولها تتابعت، وفي ١٩٩٣/٣/٢٩ عمد رابين إلى عزل القدس تماماً عن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وأصدر قرارات تقضي بمنع دخول الفلسطينيين إليها إلا بناء على تصريح مسبق من أجهزة الأمن "الإسرائيلية" ثم شرعت حكومة "رابين" مباشرة في شق شارع يعرف بإسم طريق (وادي النار) بين شمال الضفة وجنوبها لتجنب دخول القدس بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين، وعكسبت هذه الخطوة جزءاً من تكريس واقع يريده الصهاينة ويشي بتهويد القدس.. فيما جرى الدفع بالإحتياط الإستراتيجي من المهاجرين الجدد لشغل الأحياء الاستيطانية في القدس في الوقت الذي كانت فيه حكومة "رابين" تفاوض وفداً "فلسطينياً" في واشنطن وآخر تم تحت جنح الظلام في أوسلو.

الاستيطان في القدس بعد أوسلو

ولقد بات من الثابت أن أسنان الجرافات كانت تصنع الوقائع في ما كان الصهاينة يرفضون، طرح موضوع القدس على بساط البحث، ولما نجحوا في إملاء صفقة (أوسلو) التي نصت على إبقاء القدس ضمن الموضوعات المسماة "موضوعات المرحلة النهائية" كانوا قد كسبوا الوقت المطلوب لمتابعة المخططات الاستيطانية في القدس في إتجاهاتها الثلاثة:

- الاستيطان داخل الأسوار.
- الاستيطان خارج الأسوار.
- مشروع القدس الكبرى.

إذ إستمر العمل بسياسة من بيت إلى بيت "داخل الأسوار" ووجهت الحكومة الصهيونية ضغوط هائلة على الفلسطينيين داخل البلدة من أجل هجرتها، فمن المضايقات إلى الحفريات وأعمال الهدم جاء فرض الضرائب الباهضة، ومنها ضريبة السكن "الأرنونا" كي تدفع بأعداد متزايدة من الفلسطينيين إلى ترك المدينة وهجرتها إلى مدن أخرى في الضفة، في الوقت الذي إلتقت فيه سلطة الحكم الذاتي المحدود بالحديث الطنان عن "القدس" وأولويتها، وإعتبارها عاصمة "الدولة الفلسطينية".

وتقول إحصائيات (جمعية الدراسات العربية) في القدس والتي

أعدها الباحث خليل التفكجي "أنه لم يتبقى الآن من أراضي مدينة القدس التي يمكن البناء عليها سوى ٤٪، تسعى السلطات الصهيونية للإستيلاء عليها" وحسب الإحصاءات نفسها فإن البناء الفلسطيني القائم حالياً يشغل فقط ١٠٪ من أراضي المدينة [١].

كما إستمر الصهاينة في الأعمال النشطة لإستكمال التطويق، وتنفيذ مشروع "القدس الكبرى" حيث إستولوا على ٣٤٪ من مساحة القدس الموسعة، وأوجدوا إحتياطاً إستراتيجياً استيطانياً بالإعلان عن ٤٠٪ من الأراضي مساحات خضراء ومحميات.

فعقب توقيع إتفاق أوسلو، صادر الصهاينة في تشرين الأول ١٩٩٣ (٢٧٥) دونماً من أراضي (عناتا)، مستكملين بذلك عمليات مصادرة شملت ثلثي مساحة حيازة القرية البالغة ٣٠٥٧٣ دونماً، تمتد من الخان الأحمر في الشرق، إلى شعفاط في الغرب، ومن قرى حزما ودير دبوان في الشمال إلى العيسوية في الجنوب وأقيمت على المساحات المصادرة:

- قاعدة عناتوت العسكرية (تشغل ٢٠٠٠ دونم).
- مستوطنة آلون وجزء من مستوطنة كفار أدوميم (١٠٣٩٧ دونم).
- مستوطنة بسفات أومر بسفات زئيف.

---

[١] وكالة قدس برس (نشر يوم ١٩٩٦/١/١٦).

- منشار حجري تابع للمستوطنين على مساحة عشرة دونمات.
- وفي القاعدة العسكرية عناتوت، أقيمت مستوطنة عناتوت، المدرجة ضمن إطار خطة القدس الكبرى[1].

وفي إطار خطة القدس الكبرى قامت السلطات الصهيونية بترحيل عرب عشيرة الجهالين، لتوسيع مستوطنة (معاليه أدوميم) على الأراضي التي كانوا يشغلونها في إقامة بيوت متنقلة وكمراع لأغنامهم.

وفي تشرين الأول ١٩٩٣ أعلن عن مصادرة ٣٥٠٠ دونم من أراضي أربع قرى شمال غرب القدس بإتجاه الرام، وهي قرى بيرنبالا الجيب، بيت حنينا، والنبي صموئيل. وقد أعلن أن المصادرة هي بهدف إقامة "مناطق خضراء" ولكن سرعان ما بدأ بتنفيذ مخططات استيطانية نشطة فوق الأراضي المصادرة، كما جرى التمدد بإتجاه الجنوب بمصادرة مساحات واسعة من الأراضي الواقعة بين القدس وبيت لحم، وبيت ساحور، ومع الإعلان الشكلي عن تجميد البناء الاستيطاني، كانت مخططات إقامة المستوطنات على الأراضي المصادرة جاهزة، فضلاً عن أن التجميد المشار إليه، لم يشمل المناطق الواقعة ضمن حدود القدس الإدارية المعلنة "إسرائيلياً" والتي تعتبر

---

[1] نشرة خاصة عن مجموعة إحصائية فلسطينية (م.س.ذ).

منطقة تطوير (أ) في المخططات الصهيونية الأمر الذي يعني إستمرار البناء الاستيطاني بلا توقف وذلك بالإستفادة من المناطق التي أعلن عنها سابقاً "مناطق خضراء".

والمصادرة بإسلوب "إعلان المحميات" و"المناطق الخضراء" طبقت على نطاق واسع في القدس، إذ تقوم سلطات الإحتلال بالإعلان عن مناطق ومساحات بأنها مناطق محميات طبيعية، وبذلك تصادر الأراضي التي تحول في وقت لاحق إلى المستوطنات، كما حدث مع الأراضي التي تقع غرب شعفاط، حيث أقيمت مستوطنة "ريخس شعفاط" وكذلك المنطقة الواقعة جنوبي صور باهر، والتي أقيمت عليها مستوطنة "هارحوما".

وفق توقيع أوسلو في أيلول ١٩٩٣ قام عمل مكثف في منطقة "القدس الكبرى" لتحويل مساحات واسعة إلى "محميات طبيعية"، ولحرمان الفلسطينيين من إمكانية البناء عليها، وقد تمثلت أبرز المصادرات من هذا النوع في مصادرة شملت منطقة النبي صموئيل (المخطط ٥١/١٠٧) والنبي يانون (مشروع رقم ٥١/١٥) ومحمية وادي تقوع (٥١/٥٦)، ومحمية غاب القوق (٥١/٦٣)، ومحمية رانح (٥١/٥٨) ومحمية الشيخ أبو لمون (٥١/٤٣)، ومحمية السلفادور الفارسين (٥١/٥٨)، وغيرها (أنظر الجدول الخاص بالمحميات

الطبيعية)[١].

يمكن أن تشكل الوقائع المعروضة مجرد أمثلة، فحال النشاط الصهيوني الذي إستمر يتسارع بعد توقيع أوسلو، رغم الإعلان عن تجميد البناء الاستيطاني[٢] والذي لم يكن إلا محاولة أخرى للمخادعة وتعويم الأوهام، إذ من الضروري الإشارة إلى تعبير "القدس العظمى" الذي أطلقه "الإسرائيليون" بعد توقيع إتفاق أوسلو، وأن التقرير الذي صادق عليه حزب العمل وكشف النقاب عنه في ١٩٩٥/١/١٩، ينص على توسيع "حدود بلدية القدس لتشمل عدد من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وإستناداً إلى التقرير الذي وضعه عشرات الباحثين "الإسرائيليين"، فإن حدود القدس يجب أن تمتد جنوباً إلى المستوطنات في قطاع "غوش عتسيون" بين بيت لحم والخليل، وشرقاً حتى "معاليه أدوميم" (الخان الأحمر) وشمالاً حتى حدود بلديتي رام الله والبيرة، وغرباً حتى مستوطنة بيت شيعش"[٣].

وفي ١٩٩٥/١/٢٠ نشرت صحيفة (يديعوت أحرونوت) خريطة

---

[١] المصدر السابق.

[٢] سمير جريس، **المعركة على القدس**، (ملف معلومات) بيروت (السفير) العدد ١٩٩٥/٥/١٧، ص٣٣ وما بعد.

[٣] المصدر نفسه.

جديدة "للقدس العظمى" تتسع بموجبها حدود المدينة لتشمل دائرة قطرها ٢٣ كيلو متر أي ما يعادل ١٠-١٥٪ من مساحة الضفة الغربية.

كما جرى بعد أوسلو، تثبيت عمل لجنة "القدس العظمى"المكلفة بداية بإقامة ٣٠ ألف شقة سكنية للمستوطنين في القدس وحولها، وأعلن يوم ١٩٩٥/١/٢٠ عن إعتزام إقامة ٢٢٨٠ وحدة إسكان في "معاليه أدوميم" و١٣٠٠ في "غفعات زئيف" و١٤٦٦ في "بيتار" و٤٠٠ في "كريات سيفر".

وعلى وجه الإجمال، فما بين توقيع أوسلو ومطلع عام ١٩٩٥، جرت مصادرة آلاف الدونمات في القدس على النحو التالي:

- ٢٦,٣٨٢ دونم (مناطق عسكرية مغلقة).
- ٤,٢٩٥ دونم (لتوسيع المستوطنات).
- ٢,٩٨٤ دونم (لشق شوارع للمستوطنات).
- ٢,٩٥٠ دونم (محميات طبيعية).

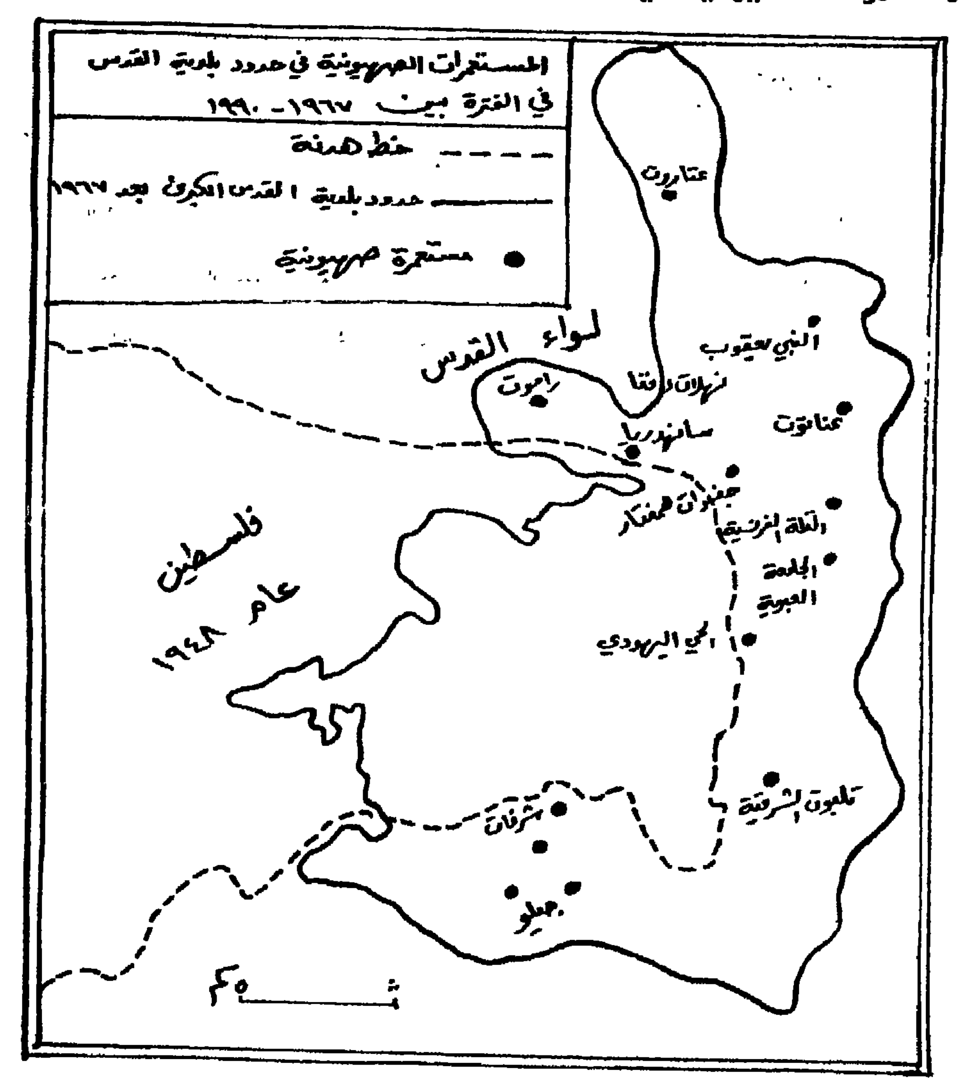
وحققت هذه المصادرات سيطرة الصهاينة على ٧٩٪ من مساحة "القدس العظمى"[١] الممتدة بين الخليل، ورام الله، وبيت لحم. فيما بقيت المخططات للاستيطان جاهزة، فما إن سقطت حكومةالعمل، حتى

---

[١] المصدر نفسه.

أعلن الليكود عن الشروع في إستكمال المخططات المعدة في وقت سابق بمتابعة البناء الاستيطاني، ودفع المزيد من المستوطنين والمستجلبين إلى القدس، وهو ما سنتعرض له لاحقاً بالتفصيل.

المستعمرات الصهيونية في حدود بلدية القدس في الفترة بين ٦٧-٩٠



المصدر: د.محمد عيد الهادي، خرائط الإستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، "صامد الإقتصادي"، العدد٩٠، ص٧١.

مشروع منطقة القدس الكبرى



المصدر: اللجنة الملكية لشؤون القدس، تقرير عن المستوطنات الإسرائيلية في القدس والأراضي المحتلة، عمان ١٩٨٣، وقد أورد الشكل: د.محمود بركات، "الإستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، شباط ١٩٨٨، ص ٣٣٤.

الفصل الثالث:

دور المهاجرين في تكثيف الإستيطان

توضيح لابد منه

تشكل الهجرة الركيزة الأساسية في بناء "المجتمعات الاستيطانية" ولوقت طويل بدا أن المشروع الصهيوني، يعول على هجرة كبيرة ليهود الإتحاد السوفيتي (السابق) بغية إستكمال أهدافه. فالجماعات اليهودية في الإتحاد السوفيتي (السابق) إعتبرت الخزان البشري الأضخم، القابل للإستجلاب والقادر على إحداث متغيرات ضخمة لصالح "الكيان الصهيوني"، حيث تم ربط هذه الهجرة بمجموعة الأهداف على صعد مختلفة، وبينما إعتبرها "حاييم هيرتزوغ" تجديداً للصهيونية.. وأحد أكثر التطورات أهمية منذ قيام "إسرائيل"[١].

وبين "نتنياهو درويلس" عام ١٩٨٢ أن مشروعه الاستيطاني الضخم والهادف إلى إسكان مليون ومئتين وخمسين ألف مستوطن في الضفة والقطاع، يتطلب هجرة "مليون ونصف المليون يهودي من الإتحاد السوفيتي"[٢]. وكذلك جرى الحديث عن هذه الهجرة بمثابتها الإمكانية الوحيدة المتاحة لتعديل "الميزان الديمغرافي" في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وإستكمال تهويد الجليل، و"إعادة التوازن الذي

---

[١] ورد التصريح في صحيفة الحياة (لندن) ١٠/١٠/١٩٩٠، نقلاً عن **الأيكونومست** في ١٩/٣/١٩٩٠.

[٢] ورد في: عبد الوهاب الميسري، **هجرة اليهود السوفييت**، الحلقة الأولى، **القبس** (الكويت) ١٢/٤/١٩٩٠.

إهتز لمصلحة اليهود الشرقيين (السفارديم)"[١] داخل التجمع الاستيطاني الصهيوني.

مقابل ذلك تطرح وفي الإطار الصهيوني "الإسرائيلي" ذاته، إنطباعات من نوع آخر حول هذه الهجرة، توصيفاً لمكوناتها من المادة البشرية، وتبياناً لطبيعتها. فهناك من يرى بأنها "هجرة إقتصادية بشكل خاص حتى وإن كان الدافع للمهاجر خليطاً من المشاعر ووجهات النظر"[٢].

ويرى آخرون بأن هؤلاء المهاجرين ليسوا من المستوطنين الرواد، وبالنسبة للكثيرين منهم فإن الهجرة إلى "إسرائيل" هي البديل شبه الوحيد المتبقي لهم، بعد صدور قيود الهجرة إلى الولايات المتحدة الأميركية وهؤلاء ليسوا مستوطنين من سنوات الخمسين الذين بسبب وضعهم الإقتصادي والإجتماعي وأرضيتهم الدينية والتقليدية وجدوا في "إسرائيل" هدفاً نهائياً لهجرتهم، ويتعلق الأمر هنا بسكان يملكون الإستعداد لمواصلة الهجرة، ولو أغرتهم الظروف في بلدان أخرى[٣].

---

[١] رندة سرارة، **تطوير العلاق بين إسرائيل والإتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية في عهد غورباتشوف**، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت، قبرص) العدد الأول شتاء ١٩٩٠ ص٢٦٥.

[٢] شموئيل شيفتسر، **معاريف** الإسرائيلية ١٩٨٩/١٢/١٩.

[٣] أليشع أفرات، هآرتس الإسرائيلية ترجمة **مؤسسة الأرض الفلسطينية** (دمشق) ١٩٨٩/١١/٧.

ومن وجهات نظر كهذه، برزت إلى السطح دعوات لتنظيم وتقنين تدفق المهاجرين، وحتى وقف الهجرة نهائياً، حتى شهدنا وجود قائمة في الإنتخابات "الإسرائيلية" عام ١٩٩٢، شعارها "وقف الهجرة". وشهدنا كذلك حديثاً حول "توطين" المهاجرين الجدد.

جلي أن لكل وجهة نظر مما تقدم، منطلقاتها وغاياتها على المستويين، الآني والمستقبلي، ولسنا هنا بصدد مناقشتها كلاً على حدة، وتبيان الكامن من دوافع وحركات، لكن طرحها يستثير تسجيل ملاحظتين:

١. في "المجتمعات الاستيطانية"، فإن الهجرة ليست حراكاً له دوافعه الإجتماعية، أو الإقتصادية، أو الثقافية، أو السياسية، البحتة، بل هي تتجاوز ذلك إلى مهمة تشكيل هذه المجتمعات وهي هدف وغاية التجمع الاستيطاني.. إليها يسعى، ومن خلالها، وبها، تتعزز قدراته وينمو على صعد مختلفة، حتى إستكمال شروط وجوده، وتحقيق إستقراره على الشكل النهائي الذي ينشده.

وإذا كان مثل هذا التوصيف صالحاً كسمات عامة "للمجتمعات الاستيطانية" فإنه أكثر ملائمة لحالة "التجمع الاستيطاني الصهيوني" في فلسطين، حيث أن الكيان الصهيوني، قام على إستجلاب المهاجرين، وتوطينهم، وكانت الهجرة ولا تزال تحتل مكاناً بارزاً أو لنقل المحل الرئيسي في نشاطه، وركيزة أساسية في المعمارية

الأيديولجية التي تسوغ قيامه وأداءه. وهو هنا تميز بالفرادة لجهة دوافع الهجرة وآليتها إذ لربما تلمسنا محركاً، إقتصادياً سياسياً، لهجرة الأوروبيين الذين إستوطنوا إفريقيا وأقاموا في إحدى الحالات دولة هناك (جنوب أفريقيا)، كما أننا نجد دافعاً ثقافياً، فلسفياً، (التبشير، الهروب من الإضطهاد الديني) كامناً وراء بعض الهجرات الفردية والجماعية، والتي شكلت في حالتها الأخيرة كيانات جديدة، وأقامت مجتمعات تركزت فيها البنى بحيث كان نتاجها: "دولة" وبالإمكان حصر دوافع أخرى في بعض الحالات التي أقامت كياناً استيطانياً كان فيها الإستعمار أداة "لبناء الدولة القومية. وليس وليداً لقومية سلف تحقيها". (كما هو الحال بالنسبة إلى الكيان الصهيوني).

في كل الحالات يتيسر إيجاد القواسم المشتركة. ونجد حالة شديدة الخصوصية عندما يتعلق الأمر بدوافع الهجرة لدى "اليهود". وفي الصياغات التي عمد إليها الخطاب اليهودي/الصهيوني من أجل تحريك هجرة واسعة إلى فلسطين، فتفحص الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإقامة "دولة" المستوطنين على أرضها، وإستمرار الهجرة في رفد "الدولة" بالمادة البشرية اللازمة لتدعيم "الدولة" وتأدية مهامها في الداخل والمحيط، ويظهر نمطاً خاصاً، إستخدم مزيجاً من الدوافع والمحرضات، ليشكل منها "خلطة" صالحة لمخاطبة

فئات مختلفة من الجماعات البشرية اليهودية، ودفعها نحو الهجرة من مجتمعاتها الأصلية، لبناء "مجتمع جديد"، ومن ثم "حمايته وتدعيمه".

فهناك الثقافي_الديني والذي يظهر على شكل "رسالة دينية" أو تحقيقاً لوعد إلهي مزج بقوة مع "العداء للسامية" المعتبر بحد ذاته، محرضاً قوى التأثير، فيدرج تحت العنوان العريض الذي يظهر فيه اليهودي، هارباً بدينه، وخصوصيته، أو متجهاً لتحقيق "وعد الرب" بعد أن إنكفأ طويلاً في "الغيتو" المغلق محتفظاً بنظرته الخاصة، وفهمه الخاص للأغيار "الغويم".

وهناك السياسي الذي تمظهر تحت عنوان عريض آخر هو: "بناء الوطن القومي" و"حل المسألة اليهودية" التي واظب على طرحها بطريقة محددة (كقضية مستعصية على الحل بدون هجرة واستيطان) عدد كبير من المنظرين الإستعماريين اليهود. وغير اليهود. وهناك الإقتصادي، بحيث يتداخل هنا "بناء الدولة القومية" مع "خلق السوق القومي الخاص" و"النهب الإستعماري" في فترة نظر فيها إلى فلسطين كإقليم غني بالثروات، ويحتل موقعاً إستراتيجياً ممتازاً. وبصفته هذه يوفر فرص عمل وحراك إقتصادي ضخمة.

جرى العمل بذه الدوافع مجتمعة، وبإستغلال ظروف موضوعية

ملائمة. ولم يكن لأي منها منفرداً، أن يتكفل بنقل اليهود، أو جعلهم ينتقلون من أوطانهم نحو فلسطين، هذا إذا تجاوزنا واقعة أن مثل هذا الإنتقال قلما كان هادئاً، ولم يتدخل فيه القسر أو ما يعرف بـ"العمليات الجراحية"* اليوم وعندما توصف موجة الهجرة الكبرى من دول الإتحاد السوفيتي (السابق) بأنها هجرة إقتصادية بمعنى سعي المهاجرين للبحث عن فرص حراك إقتصادي أفضل فهذا صحيح على نحو ما، ولكن هذا ليس كل شيء. فلقد حكي عن هجرات سابقة بأن دافع هذا إقتصادي، وتلك سياسي وأخرى ديني، وأحياناً "كمحصلة إمبريالية لا دخل لهذا كله فيها". وتبين دوماً أن كل واحد من هذه الدوافع يشكل جزءاً من كل، في توليفة تستخدم بغرض "التهجير" خطاباً موحداً ولكنه مطاط جداً و"وسيع" كي يكتسب سمة الصلاحية في التعامل مع جماعات بشرية تختلف ظروفها من مكان لآخر... ويتحرك هذا الخطاب، وفق الظروف الموضوعية السائدة، وتوظيف كل المعطيات لخدمة هدف الهجرة. هكذا كان الأمر دوماً ولا تشكل موجة الهجرة ليهود الإتحاد السوفيتي (السابق) إستثناء من القاعدة فليس "إقتصادي" هو الدافع الأساس للهجرة، ولكن الظروف الإقتصادية الصعبة، في الإتحاد

---

* المقصود هنا عمليات عنف قام بها الصهاينة من أجل إكراه اليهود على الهجرة وهو تعبير دارج في الخطاب الصهيوني.

السوفيتي (روسيا والجمهوريات الأخرى لاحقاً)، تتيح إبراز الفوائد الإقتصادية للهجرة "في الدعاية الصهيونية"، إلى جانب التخويف من الموجات المحتملة من "معاداة السامية" والوعد بـ"واحة الديمقراطية" وفي السياق تتم دغدغة "الوجدان الديني" والطموح في تثبيت دعائم "الوطن القومي"، التي ستتعرض للإهتزاز ما لم تنطلق هذه الهجرة.

إلى جانب كل ذلك، فإن تسويق الهجرة على أنها "حراك إقتصادي" وترسيخ ذلك في وعينا، يعد عملية تزييف ضخمة، وخداع، للتقليل من أخطارها.

٢. وجود كتلة من الدوافع والمحرضات، مسوغ تماماً، حين النظر إلى الأيدولوجية الصهيونية وفلسفتها الإستعمارية الخاصة، فهذه تقوم على "نفي الآخر" وإقتلاعه لا التعايش معه، أو القبول بوجوده. وعليه فإن غايتها في البدء والنهاية، هي الإجلاء والإحلال، إزاحة الفلسطيني، وتوطين المهاجر مكانه. وإذا قبلت بعض أشكال الإستعمار الاستيطاني، بإبقاء أصحاب البلاد الأصليين وتشغيلهم في الإقتصاد الذي تقيمه "دولة المستوطنين" (جنوب أفريقيا، ناميبيا...) فإن الإستعمار الاستيطاني الصهيوني مرتبط بالإقتلاع من الأرض وتحطيم الجذور الثقافية، والحضارية لأصحاب الأرض.

لكل ذلك فإنه ينبغي أن يكون واضحاً، إرتباطاً لهذه الهجرة بـاقتلاع

مقابل للفلسطيني، استيطان أرضه، وتسويق هذه الهجرة ضمن تصنيفات محددة يجب أن لايمنحنا من رؤية هذا الواقع. هذا عموماً ما هدف إليه هذا المدخل المطول، وبالحديث عن مزج أكثر من دافع ومحرض، إيضاح لطبيعة الحراك اللاحق للمهاجرين فوق أرضنا المحتلة.

هجرة اليهود السوفيات:

كما أسلفنا، فإن جملة من الأهداف "الإسرائيلية" قد إرتبطت بهجرة كبرى، ليهود الإتحاد السوفيتي، حداً بلغ معه القول "إن وجود "دولة إسرائيل" وقيامها متعلق بهذه الهجرة"[١].

لقد جرى السعي طويلاً وراء تحقيق هذه الهجرة، فأطلقت حملة دعائية ضخمة على "النظام السوفيتي"، ووظفت ضغوطات كبيرة من الولايات المتحدة أدت إلى بعض موجات الهجرة المحدودة من "الخزان الضخم". بيد أن موجة الهجرة الأخيرة الكبرى جاءت بناء على تحول في الظرف الموضوعي، كما هو الحال في كل الهجرات اليهودية الكبرى الأخرى إلى فلسطين. فمع وصول "غورباتشوف" إلى الحكم،

---

[١] شموئيل شيفتسر، أثر الهجرة على مستقبل إسرائيل، معاريف ١٩٨٩/١٠/٦.

بدأت العلاقات "الإسرائيلية _ السوفيتية" تشهد تطوراً متسارعاً إنعكس مباشرة على موضوع الهجرة، ولاسيما وأن التدخل الأميركي لمساعدة "السوفيات" في مواجهة صعوبات إقتصادية جرى ربطه بـ"الشرط القديم" المتعلق برفع القيود عن هجرة اليهود السوفيات. وبدا أن سلسلة من اللقاءات السرية والعلنية التي بدأت في ١٦/تموز/١٩٨٥، أسفرت أخيراً عن تحقيق الغاية الأساسية "للإسرائيلين" من عقد اللقاءات، وهي تحريك موضوع الهجرة إذ لم يعد هناك أمر آخر يثير شهية "الإسرائيليين" لإقامة الصلات مع "السوفيات". ففي ٨/نيسان/١٩٨٩ نسبت الطبعة الدولية لصحيفة الجيروزاليم بوست إلى تقرير حكومي سري تسرب إلى الصحفيين قوله: "إن موجة مهاجرين تتكون من مئات ألوف اليهود الروس قد باتت وشيكة، وأنها تفوق قدرة الولايات المتحدة على الإستيعاب"[1]، بمعنى أن الكم الأكبر من المهاجرين سيتوجه إلى "إسرائيل".

بالفعل فقد بدأت موجة هجرة كبرى، وتدفق آلاف المهاجرين نحو فلسطين المحتلة، ولازالوا وإن بوتائر أقل.

---

[1] ألفي باليس، **الروس قادمون**، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت، قبرص) العدد الثالث صيف ١٩٩٠، ص٥٦-٥٧.

الهجرة... ومشكلات الإستيعاب

سعى الصهاينة طويلاً من أجل هذه الهجرة، ولم يخفوا غبطتهم الشديدة بها لكنها جاءت ملازمة "لأوضاع معقدة في إسرائيل"، أوضاع إقتصادية صعبة، غياب حالة إجماع حول كيفيات وطرائق الإستيعاب، تخوف سفاردي من الزحف الإشكنازي الضخم. وإذا أضفنا إلى ذلك "الإنتفاضة الفلسطينية" وما كانت تستنزفه من جهد عسكري وإقتصادي وسياسي "إسرائيلي"، جاز القول بأن الظروف لم تكن مناسبة للتعاطي مع هجرة كبيرة بهذا الحجم، تغيب عن أفرادها سمة "الطلائعية" و"الريادة" التي أطلقت على مهاجري الخمسينات، ولقد وصف أحد الصحفيين الصهاينة الوضع مع بدء التدفق الكبير للمهاجرين بالقول "إن دولة يغادرها كل شهر أكثر من ألف نسمة، لأن علاقتهم بالمال هي أوطد بكثير من علاقاتهم بالوطن، دولة فيها الأرتال الطويلة أمام القنصليات الأجنبية، بالتأكيد ليست هي بوضع مريح... دولة تقوم بإستقبال أعداد كبيرة من الهجرة ببطالة قدرها ٩٪، وبإحتياطي بيوت خالية تكون كافية لبضعة أشهر فقط، وكذلك فيها أصوات إحتجاجية من جانب أولئك الذين يبدون تخوفهم من أن تؤدي عملية إستيعاب الهجرة إلى إلحاق الضرر بالجهود المبذولة لمحاربة الفقر، يشك بأنها قادرة على إثبات الموجودية الأخلاقية المطلوبة لإبداء الإحتجاج تجاه

المهاجرين الذين لا يعتنقون الصهيونية بما فيه الكفاية"[١].

ووصفت صحف أخرى الوضع بقولها: "إن "إسرائيل" تعيش شركاً عويصاً جراء تدفق اليهود السوفيات عليها، ويجب عقد إتفاق مع السوفيات يقضي بتحديد عدد المهاجرين بمعدلات تسمح بها قدرة "إسرائيل" على إستيعابهم"[٢].

واقع الحال أن "إسرائيل" لاتزال تعاني مشكلات إستيعاب المهاجرين، التي تتفاقم يومياً، ويشير بعض المراقبين إلى الفشل في إستيعاب المهاجري، كأحد أسباب سقوط حكومة شامير، وعودة العمل إلى سدة السلطة في "إسرائيل" عام ١٩٩٢. ولكن واقع الحال أيضاً، أنه بمقابل هذه المشكلات إمتلأ الخطاب السياسي "الإسرائيلي" منذ بدء الهجرة بالحديث عن "إسراتيل الكبرى" ومن أهمية الهجرة في فرض "الوقائع الجديدة" وإستكمال شق التهويد للأرض الفلسطينية، في المشروع الصهيوني. وقد عبر "إسحاق شامير" عن ذلك في تصريحه الشهير: "إن هجرة كبرى.. تتطلب إسرائيل كبرى". وإتضح أن تزايد مشكلات الدمج والإستيعاب للمهاجرين الجدد في "التجمع الاستيطاني الصهيوني" لايحول دون تحقيق غايات الهجرة، في إقتلاع الفلسطينيين، ورفع وتيرة الاستيطان حيث يمكن ملاحظة تصاعد

---

[١] شموئيل شيفتسر، **معاريف** الإسرائيلية ١٩٨٩/١٢/١٩.

[٢] الرأي (عمان) ١٩٩٠/٨/٢، نقلاً عن **حداشوت** الإسرائيلية.

حركة الاستيطان وعمليات التهويد، إرتباطاً بتدفق المهاجرين.

الهجرة، الاستيطان والتهويد:

لقد رأى "الإسرائيليون" في موجة الهجرة هذه متغيراً هاماً، ينبغي إستغلاله إلى الحدود القصوى، ساعين إلى النفاذ من مشكلات ذات طابع إقتصادي أو "إجتماعي نحو تحقيق أهداف سياسية، كانت كامنة بإنتظار هجرة بهذا الحجم، ورأى فيها الفلسطينيون قضية سياسية من الدرجة الأولى قضية لها أبعادها ومدلولاتها الإستراتيجية والسياسية والإجتماعية، ولها إسقاطاتها على مجرى ومصير الصراع والتطور في الشرق الأوسط وفي إسرائيل"[١].

ومع طرح السؤال أين يسكن المهاجرون الجدد؟ بدا أن الإجابة تكاد تختصر المسألة ككل. فالقضية التي طرحت بداية "كأزمة سكن" هي واحدة من الإشكالات المتعلقة بعمليات الإستيعاب وهي إحدى الإنعكاسات المباشرة لضعف الطاقة الإستيعابية في "إسرائيل" والعدد الكبير للمهاجرين، تحولت سريعا، إلى قضية بمدلولات أعمق من ذلك

---

[١] أحمد سعد، **الهجرة اليهودية الراهنة في موازنة التطور الإقتصادي الإجتماعي في "إسرائيل"**، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت، قبرص) العدد الثامن خريف ١٩٩١ ص٢٩٦.

بكثير، إذ أفاقت المؤسسة السياسية "الإسرائيلية" على المعطى الجديد، فانبعثت دعوات الترانسفير و"تهويد الجليل"، و"تعديل الميزان الديمغرافي" و"إسرائيل الكبرى". وإندفعت لدى الطرف الآخر، العرب والفلسطينيين، دعوات ونداءات التنبيه إلى الخطر المحدق بالأرض والإنسان الفلسطيني.

الهجرة وتهويد الجليل:

ساهم شكل النقاش الدائر حول "الهجرة الاستيطان" في إسدال ستار كثيف حول هذا الموضوع (تهويد الجليل). فهذا النقاش دار وتركز على إنعكاسات استيطان المهاجرين في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة، القطاع، الجولان والقدس الشرقية) وأحياناً جنوب لبنان، وتنبغي الإشارة إلى أن الموقفين السوفياتي والأميركي المعلنين حول رفض توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧[1]، وطريقة تناول الإعلام العربي للمسألة، وإعتبار الإجراءات "الإسرائيلية" في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ شأناً "إسرائيلياً" داخلياً، قد ساهمت جميعاً

---

(١) أنظر تقرير وزارة الخارجية الأميركية: **الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة**، نشر مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت، قبرص) العدد السابع صيف ١٩٩١ الصفحات ١٦-٧٤.

في قتامة الستار المسدل على ما يجري في الجليل وغيره من تلك الأراضي.

شكلت الأغلبية العربية. أو لنقل التجمعات العربية الفلسطينية في الجليل مصدر قلق دائم "للإسرائيليين"، فواظب هؤلاء على وصفهم (العرب) بالقنبلة الموقوتة، وركزوا جهوداً كبيرة من أجل تعديل الميزان الديمغرافي في المنطقة وإنطلقت كذلك دعوات للقيام بمبادلة سكانية، يجري من خلالها نقل هؤلاء خارج حدود "الكيان الصهيوني" ويحظى هذا الموضوع بأهمية كبرى لدى دعاة "نقاء الدولة اليهودية" (حزب العمل)، حيث طالب هؤلاء منذ البداية بتوجيه المهاجرين اليهود السوفيات نحو الجليل لتحقيق معادلة ديمغرافية لصالح "الإسرائيليين". ورأى آخرون في توجيه المهاجرين إلى هذه المنطقة قطعاً للطريق أمام النزعات العربية الإستقلالية في المستقبل.

على نحو أكثر دقة، عرض "آرنون سوفير" (البروفيسور في جامعة حيفا) الأمر من خلال مداخلة له، في يوم دراسي تحت عنوان "طاقة الجليل الإستيعابية" فقال: "يوجد في منطقة الجليل، التي كان يفترض أن تتبع الدولة العربية وفق مشروع التقسيم سنة ١٩٤٧، ما نسبته ٢٢٪ من سكانها يهود، وفي الأعوام الأخيرة، نرى أن هناك خطوات لبناء حكم ذاتي عربي في الجليل، والطريقة الوحيدة لمنع هذه الخطوات التي تبشر بالإنفصال عن "إسرائيل"، هي قذف ١٢٠ ألف

مهاجر إلى هذه المنطقة في العقد المقبل"[١].

وعلى الرغم من أن "الليكود" لا يميز في الاستيطان بين منطقة وأخرى، ويعتبر الاستيطان واجباً في كل أرض "إسرائيل"، فإن خطة شارون الاستيطانية، المعروفة بإسم "خطة الكواكب" تتضمن ثلاث مناطق أساسية يقطنها العرب، وهي الجليل ووادي عارة والنقب[٢] حيث توجد في المنطقة الأخيرة أغلبية من "البدو العرب". وقد شهدت سنتا ٩٠-٩١ عمليات مصادرة واسعة للأراضي العربية في المناطق المذكورة، وعمليات تضييق منهجية على المواطنين العرب. وحسب الإحصاءات "الإسرائيلية" فإنه جرى توطين ٢٥٪ من المهاجرين الجدد في منطقة الشمال وحيفا. و١٥٪ في منطقة النقب[٣] .

وفي إطار "خطة لاهط لتهويد يافا" أشار "شلومو لاهط" رئيس بلدية تل أبيب (السابق) في رسالة بعث بها إلى وزير الإسكان (السابق) "أرئيل شارون" إلى أنه "يمكن بناء وترميم ٥٠٠٠ وحدة سكنية في يافا

---

[١] أحمد سعد، مصدر سبق ذكره، ص٣١١.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] زئيف شيف، "سكيراه حودشيت" العددان ٧-٨، ١٦/٩/١٩٩٠، ص٤١، ترجمة مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت، قبرص) العدد الخامس شتاء ١٩٩١ ص٣٧٢.

وإعدادها للمهاجرين"[١]، وقال لاهط: "إن دولة "إسرائيل" هي دولة ذات أكثرية يهودية تماماً وبالمقدار نفسه الذي أويد فيه توطين اليهود في الجليل والنقب، يجب تطبيق ذلك على يافا أيضاً"[٢].

ومع أن المصادر الصهيونية تتحدث عن كون المهاجرين، لا يبدون رغبة كبيرة في استيطان "الجليل والنقب" إلا أن التسهيلات المعطاة لهم في استيطان هذه المناطق بمقابل الضائقة السكنية في مدن "السهل الساحلي" أسهمت في توجيه عدد كبير منهم إلى استيطان هذه المناطق، ويمكن ملاحظة أنه مع عودة "حزب العمل" إلى السلطة في الكيان بدأت هذه المناطق والجليل على وجه التحديد تشهد توجيه أعداد كبيرة من المهاجرين للاستيطان فيها. فاستيطان الجليل يحقق غايات سياسية إستراتيجية تتعلق بالميزان الديمغرافي من ناحية، وهو لايثير بالمرة، أي إحتجاج من الرأي العام الدولي، كما هو الحال في استيطان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ من ناحية أخرى.

وجلي أن كل ذلك ينسجم وسياسة حزب العمل الذي يرى نفسه مطالباً بنشاط استيطاني في كل حدود فلسطين الجغرافية الإنتدابية مع تركيز على الجليل.

---

[١] سمير جبور، **التأثيرات الممكنة للمهاجرين اليهود السوفيات في المجتمع الإسرائيلي**، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت، قبرص) العدد الرابع خريف ١٩٩٠ ص٣٠٢-٣٠٣.

[٢] المصدر نفسه.

الهجرة والاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧

مقابل الهدوء النسبي الذي تمت به عمليات توطين المهاجرين في الجليل والنقب، أثار توجيههم للاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ جدالاً واسعاً وضجة كبرى، إستمرت مفاعيلها مع عودة العمل إلى السلطة (١٩٩٢) وطرحه مفاهيم عن "الاستيطان السياسي" و"الاستيطان الأمني".

لقد أظهرت الوقائع، معبراً عنها بحركة الاستيطان الكثيفة، وغير المسبوقة أن شعار "إسرائيل الكبرى" الذي أعاده شامير "للتداول اليومي" لم يكن شعاراً للإستهلاك، وحتى وإن تميز الليكود بلغة مزدوجة، حول الاستيطان في الضفة والقطاع، وإنما هو شعار قيد التحقيق عبر بناء المستوطنات وإغراق الضفة والقطاع بمئات الآلاف من المستوطنين. ولعل فيما صرح به شامير بعد هزيمته في الإنتخابات عن نيته بتمديد المفاوضات عشر سنوات حتى يتيسر قذف نصف مليون مستوطن في الضفة والقطاع، مما يقدم دليلاً إضافياً على ذلك.

ظاهرياً وعلى وجه العموم، لم يقم الخطاب "الإسرائيلي" رباطاً مباشراً بين "توطين المهاجرين" في الضفة والقطاع، وحركة الاستيطان في المنطقتين، وعمد إلى إحداث فصل بين المسألتين، بالإصرار على مواصلة بناء المستوطنات من جهة، والقول بأنه لا

يوجه "المهاجرين" إلى الاستيطان في الضفة والقطاع من جهة أخـرى. ورمى هذا الفصل المتعمد إلى عدة أهداف منها التقليل من الإعتراض (السوفيتي آنذاك) وإنعكاساته على حركة الهجرة، بداية، ثم إتقاء الرفض الأميركي لمثل هذا التوجيه، وكسب ضمانات القروض التي عاد الأميركيون وربطوها بالاستيطان عامة، وترافق هذا مع إعطاء أرقام مخفضة جداً لعدد المستوطنين في الضفة والقطاع، من المهاجرين الجدد، ومع حديث متواصل عن أن المهاجرين لا يبدون رغبة في استيطان هاتين المنطقتين. وهنا جرى إدراج الحديث عن أن هذه الهجرة "إقتصادية" وأن هؤلاء المهاجرين لاتحركهم الدوافع الأيدولوجية، فقد قال (أوري غوردون) (رئيس دائرة الهجرة والإستيعاب في الوكالة اليهودية): أن أقل من ٠,٥٪ من اجمالي مهاجري الإتحاد السوفيتي منذ بداية موجة الهجرة الضخمة قد توجهوا للاستيطان في المناطق (المحتلة)، وأضاف غوردون مفسراً ضآلة هذه النسبة "إن هؤلاء يتسمون برغبتهم في أن يعيشوا حياة جيدة، وهم يعرفون أن مثل هذه الحياة لن يجدوها في تلك المناطق"[١]، وعمم على نطاق واسع، وإستناداً إلى تقارير "إسرائيلية" وغربية، أن المهاجرين

---

[١] خالد عايد، **الهجرة اليهودية والاستيطان في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧**، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت، قبرص) العدد السادس، ربيع ١٩٩١ ص٢٩٨.

الجدد "لاتحركهم الدوافع الأيدولوجية الصهيونية المتطرفة.. وأنهم يفضلون بالدرجة الأولى العيش داخل "إسرائيل" نفسها، وفي المدن الكبرى على وجه التحديد ويبدو كذلك أن المهاجرين الجدد يميلون من ناحية مبدئية إلى الإستقرار في المناطق التي توجد فيها تجمعات قائمة من اليهود السوفيات حيث لهم أصدقاء وأقارب ومعارف..."[١].

ولقد جرى تدعيم ذلك بإحصاءات من نمط فريد، في المراوغة والتزييف فبحسب معطيات "وزارة الإستيعاب الإسرائيلية" فإن (١٣٩٧) مهاجراً من مجموع ٩٢ ألف مهاجر إستوطنوا الضفة ما بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٩ أما سنة ١٩٨٩، فقد إستوطن ١٣٨ مهاجراً فقط من مجموع ٢٤٢٩٢ مهاجراً، أي أقل من ٦ بالألف[٢]، وبحسب مصدر آخر لم تتجاوز نسبة المستوطنين المهاجرين الجدد في الضفة ٠,٤٪، لكن مسحاً أجراه أحد الصحفيين أظهر أنه من "٩٢ ألف مهاجر بين سنتي ١٩٨٤-١٩٨٩، إستوطن وراء "الخط الأخضر" ألفان تقريباً أي ما نسبته ٢٪ تقريباً"[٣]. وقالت إحصاءات أخرى "أنه

---

[١] أحمد سامح الخالدي، حسين جعفر آغا، حول هجرة اليهود السوفيات، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت، قبرص) العدد الثاني ربيع ١٩٩٠ ص ١٩.

[٢] خالد عايد، **الهجرة اليهودية والاستيطان**... مصدر سبق ذكره.

[٣] المصدر نفسه.

حتى شباط ١٩٩٠ توزع المهاجرون الجدد على النحو التالي: في الشمال ٢٤,٧٪، في الوسط ٥٨,٢٪، في القدس ٧,٢٪، وعبر الخط الأخضر (الضفة والقطاع) ٠,٤٪"[١] وصرح (أوري غوردون) أن عدد المهاجرين الذين إستقروا في الأراضي المحتلة منذ بداية سنة ١٩٩٠ حتى تشرين الأول من السنة نفسها هو ١٠٧٥ مهاجراً فقط من مجموع ١٣٤٤٥٨ مهاجراً جديداً، أي ما نسبته ٠,٧٪ فقط من مجموع المهاجرين، وفي تعليق لأحد الصحفيين على ذلك قال -وحق- : "أن كل ما يمكن أن يعلمنا إياه هذا الرقم أن ١٠٧٥ مهاجراً أعلنوا لدى هبوطهم من الطائرة نيتهم الإقامة في المناطق".

لفت الأمر عموماً ستارة من التضليل والتعتيم والمراوغة، وإعطاء المعلومات المتناقضة، ففي حين بقيت السياسة المعلنة "رسمياً" تتحدث عن عدم دفع المهاجرين نحو الضفة والقطاع، كانت الوقائع تبين شيئاً آخر.

وفي الواقع، يصعب الحديث عن سياسة رسمية كا المشار إليها، في ظل حديث دائم، عن أولوية "إستيعاب الهجرة" التي حلت كـ"بقرة مقدسة" أخرى إلى جانب "الأمن". وفي ظل الحديث الدائم عن "إسرائيل الكبرى" فكل من أولوية إستيعاب الهجرة و"إسرائيل الكبرى" تعنيان

---

[١] أحمد سامي الخالدي، حسين جعفر آغا، مصدر سبق ذكره.

استيطاناً كثيفاً في كل فلسطين، وبحسب الخطوط الأساسية التي وضعتها الحكومة "الإسرائيلية" في ٨/حزيران/١٩٩٠ هناك بند ينص على أن "الاستيطان في أنحاء أرض "إسرائيل" كلها حق لشعبنا، وجزء لا يتجزأ من الأمن القومي، وستعمل الحكومة على تعزيز الاستيطان وتوسيعه وتطويره"[١]. وتعبير "أرض إسرائيل" هنا، يشمل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

واقع استيطان المهاجرين:

ربما يجد القول، بأن المهاجرين اليهود السوفيات الجدد يفضلون السكن في المدن الكبرى، وفي الأماكن الأقرب إلى وسط "إسرائيل"، بعض المعطيات التي تسنده، من نحو أن المهاجرين مدينيون أصلاً وأن الهجرة في أحد دوافعها "بحث عن ظروف أفضل" تتوفر في المدن الكبرى، لا في "القرى النائية" ليبنى على هذا القول إستنتاج بأن المهاجرين الجدد لن يتوجهوا إلى الاستيطان في الضفة والقطاع، بيد أن معطيات ملموسة، تجعل من القول السابق والإستنتاج المبني عليه، مجرد "كلام نظري" لا يرتبط بالواقع كثيراً، وسنبين ذلك من خلال ما يأتي:

---

[١] ورد النص في تقرير وزارة الخارجية الأميركية، مصدر سبق ذكره.

١. بداية ينبغي التأكيد أنه ليس ضرورياً أن تتوافق رغبات المهاجرين، مع أهداف من قام بإستجلابهم، وعمل على تهجيرهم، وأن واقعاً موضوعياً سيكون له دور، في المواءمة بين "الرغبات" و"الأهداف" وسيكون له إنعكاس على كليهما.

فلربما يكون صحيحاً أن "المهاجرين" يودون العيش في المدن الكبرى وعلى الفور يمكن التساؤل عن مدى إمكان "إستيعابهم" جميعاً في هذه الأماكن؟ وعلى إفتراض "عدم إهتمام الغالبية العظمى من اليهود السوفيات بالاستيطان في الأراضي المحتلة"، يبقى أن الضغوط الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن تدفق المهاجرين "وبالأخص في حال إرتفاع تكلفة السكن في المدن الكبرى" قد تزيد من حوافز قطاعات أخرى من "الإسرائيليين" على الاستيطان خلف "الخط الأخضر"، وبكلام آخر: إذا ما أُعطي المهاجرون الجدد أولوية في مجال الإسكان، فقد يخلق ذلك نوعاً من الإنزلاق العفوي في إتجاه المساكن الرخيصة في الأراضي المحتلة[1].

والحال أن الهجرة الواسعة قد عمقت حدة أزمة السكن في "إسرائيل"، وحسب تقديرات وزارة المالية "الإسرائيلية" فإن "٧٠ ألف عائلة ستجد نفسها من دون سكن في إسرائيل"، وتشير هذه التقديرات إلى أن إرتفاعاً هائلاً طرأ على أسعار الشقق وإرتفعت

---

[1] أحمد سامي الخالدي، حسين جعفر آغا، مصدر سبق ذكره.

بدلات الإيجار "ففي حين إرتفع مؤشر الغلاء ١٨٪ في عام ١٩٩٠، إرتفع مؤشر السكن ٣٦٪" ووجد آلاف المهاجرين (أنفسهم) في مقطورات، وهناك من يلتحف السماء في الحدائق العامة وفي الطرقات، وفي مداخل المباني[١]. فليس ثمة أماكن شاغرة داخل حدود "إسرائيل" السابقة لسنة ١٩٦٧.. أما الشقق القليلة المبنية بجهود خاصة والمتاحة في المدن "الإسرائيلية" الكبرى، حيث يريد معظم المهاجرين العيش فيها، فإن ثمن الواحدة منها يبلغ ٨٠ ألف دولار، وهو مبلغ يتجاوز قدرة المهاجرين إجمالاً، وإن ساعدتهم الحكومة بدفع نصف المبلغ في مقابل رهن العقار..[٢]، وبينما قدر بنك هبوعليم بأن "إسرائيل" تحتاج إلى مضاعفة البناء بنسبة "تزيد عن ضعفين ونصف ضعف وتيرة البناء الحالية"[٣] "يمتص المهاجرون كل المساكن المأجورة ويبقى الشبان "الإسرائيليون" المتزوجون حديثاً من دون سكن يسكنون فيه، وإشتكى هؤلاء من أن ما تتبعه الحكومة من سياسة سخية حيال المهاجرين الجدد، إنما يدفع بهم وهم المولودون في "إسرائيل"، والباحثون عن منزل، إلى الضفة الغربية"[٤].

---

(١) أحمد سعد، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٤-٣٠٥.

(٢) ألفي باليس، مصدر سبق ذكره ص٦٤-٦٥.

(٣) أحمد سامي الخالدي، حسين جعفر آغا، مصدر سبق ذكره.

(٤) ألفي باليس، مصدر سبق ذكره ص٦٤-٦٥.

عملياً هذا الدافع بشقيه يعني "أن الحكومة تستغل أزمة السكن وإرتفاع قيمة بدلات الإيجار وأسعار الشقق السكنية، وسيلة "موضوعية" لتكثيف الاستيطان الكولونيالي في الأراضي المحتلة"[1] .

وقد عبر "أرئيل شارون" عن ذلك على نحو ما حين قال: "عندما تصل باخرة مهاجرين ولا يكون عندي مكان لنصب المقطورات فوراً فإنني أرسلها إلى يهودا والسامرة"[2] .

إن الضائقة التي يعيشها المهاجرون والتي يشكل السكن أحد تجلياتها، ستدفع بهم إلى المستوطنات، حيث يتوفر السكن بشروط ميسرة جداً، وحيث تقل حدة التقاطب "الإشكنازي" "السفاردي" وأخيراً فإن المستوطن يبحث عن مكان.

فيراه (معلمة مهاجرة من لنينغراد) تقول: "لا يهمني المكان وهل هو مدار نقاش سياسي في "إسرائيل" والعالم أم لا"[3] .

٢. في مقابل ما يحكى عن ضائقة سكنية في "إسرائيل" وندرة التوظيفات في البناء هناك، توجه الحكومة إمكانات ضخمة

---

(1) أحمد سعد، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٤.

(2) خالد عايد، **الاستيطان في ظل عملية التسوية**، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت، قبرص) العدد التاسع شتاء ١٩٩٢ ص٢٨٥.

(3) أوردها نداف شرغاي في (هآرتس) الإسرائيلية ١٩٩٠/٣/١.

لاستيطان الضفة والقطاع، وتقدم شروطاً ميسرة للمقاولين، والمستوطنين على حد سواء.

تصنف المستوطنات في الضفة والقطاع "منطقة تطوير أ"، ومن المعروف أن الحكومة تقدم للمستثمرين في مناطق التطوير معونات سخية، وهي ٣٨٪ علاوة مباشرة و٦٦،٦٦٪ ضمانات قروض مع فترة إعفاء من الضريبة تبلغ عشرة أعوام[1]، ولا يطلب من المتعهدين الذين يبنون في المناطق المشار إليها (مناطق تطوير) المشاركة في تكلفة التطوير. وتعني هذه الميزة، إذا ما ترجمت إلى أرقام ٥ آلاف – ١٠ آلاف دولار لكل شقة[2] فيما "يتلقى المستوطنون الجدد قروضاً عقارية كبيرة من وزارة الإسكان أكبر بمرتين أو ثلاث مرات من القروض العادية التي يتلقاها أولئك المؤهلون لذلك داخل دولة "إسرائيل" أما شروط إعادة دفع القروض فهي تفضيلية على نحو كبير لدى مقابلتها بالشروط الممنوحة ضمن الخط الأخضر"[3].

---

(١) من التقرير رقم ٤، الذي أعدته لجنة مراقبة المستوطنات التابعة لحركة **السلام الآن**، ونشر في ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٢، نشرته مجلة الدراسات الفلسطينية العدد التاسع شتاء ١٩٩٢.

(٢) من تقرير نشرته حركة "**أميركيون من أجل السلام الآن**" أنظر مجلة الدراسات الفلسطينية (م.س.ذ) العدد السابع الصفحات ٧٥-٨٦.

(٣) من تقرير نشرته حركة **أميركيون من أجل السلام**، أنظر المصدر السابق ص٨٠.

وحسب مجلة "النيوزويك" الأميركية فقد "وضعت في تصرف المستوطنين مساكن بقروض لمدة ثلاثين عاماً"[١] .

وأشار عضوا الكنيست "حاييم أورون" و"دايفيد تسوكر" إلى "أن معدل القروض السكنية (المشكنتا) المقدمة للمستوطنين في الأراضي المحتلة للعام ١٩٩٠-١٩٩١، بلغ ضعفي القروض السكنية المقدمة لمناطق التطوير في "إسرائيل"، وأكثر بنسبة ٥٠٪ من قروض السكن للأزواج الشابة داخل الخط الأخضر"[٢] ،وأورد عضوا الكنيست في تقريرهما مقارنة بين قروض الإسكان في بلدات التطوير والمستوطنات فتبين "أنه صرف لكل ساكن في بلدات التطوير مبلغ ٤٢٣٨٠ شيكل جديد، في مقابل مبلغ ٨٤٤٠٠ شكيل جديد لكل مستوطن"[٣] .

وأشار تقرير وضعه مركز القدس للإعلام والإتصال إلى أن المهاجرين اليهود السوفيات المقيمين في كريات أربع (مثلاً) يدفعون بدلاً مدعوماً من الحكومة قيمته ٥٠ شيكل جديد لإستئجار بيت كبير مؤلف من ثلاث غرف، بينما يتوجب على المهاجر دفع ٢٥٩ شيكلاً جديداً لإستئجار وحدة سكنية نقالة مؤلفة من غرفة نوم

---

(١) أوردها، أحمد سعد، مصدر سبق ذكره.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

واحدة في مكان لم تكتمل فيه أشغال الطرقات والأرصفة وغيرها من الخدمات في أحد المواقع في بئر السبع"[١]، وحسب التقرير نفسه، فإن المهاجر الجديد (أو المستوطن) في مستوطنة أفرات مثلاً "يمنح مزيجاً من الرهونات العقارية المعفاة من الفوائد، أو القليلة الفوائد يفوق بمقدار ٥٠ ألف شيكل جديد مما قد يحصل عليه في إحدى البلدات داخل "إسرائيل""[٢]، ولتجهيز المزيد من هذه الشقق (رخيصة الثمن) "بدأت الحكومة "الإسرائيلية" تقدم إلى المقاولين اليهود أراضي الضفة الغربية من أجل تشجيع البناء، ودعمت وزارة الإسكان نفقات البناء وقدمت ضمانات من الخسارة وذلك بشراء الشقق والوحدات السكنية غير المبيعة"، ويجري تقديم هذه الشقق إلى المهاجرين الجدد "بسدس السعر العادي"، حيث تقدم وحدة سكنية جاهزة بـ٧ آلاف شيكل جديد، بينما يصل ثمنها إلى ٤٥ ألف شيكل[٣] "وتتوفر في المستوطنات مراكز الحلقات الدراسية (أولبان) المعترف بها، وخصوصاً للمهاجرين السوفيات الجدد"[٤].

---

[١] من تقرير أعده **مركز القدس للإعلام والإتصال**، نشر في مجلة الدارسات الفلسطينية العدد الثامن خريف ١٩٩١، الصفحات من ٣٢٤-٣٦٦.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] المصدر نفسه.

وإذا كان أحد دوافع "المهاجرين الجدد" لتفضيل السكن في المدن الكبرى هو إمكانية توفر فرصة عمل، فإنه يجري تمويل مشاريع صناعية في المستوطنات وقد أكدت الأوساط الرسمية الصهيونية على الصناعيين بالقيام بتوظيف رؤوس أموالهم في مشاريع صناعية في المستعمرات، وذلك بأن تقدم لهم إما هبات تصل إلى ما يقارب ٣٨ ٪ من نفقات المشروع في العمل، وإما تخفيضات في الضرائب للأعوام العشرة الأولى من العمل، وبالإضافة إلى هذه الحوافز المباشرة، فإن في وسع أصحاب رؤوس الأموال أن يدفعوا رسوماً وضرائب على المساحة الصناعية لا يتجاوز عشر ما يتوجب على المساحة نفسها في منطقة غوش دان مثلاً في "إسرائيل"[1]، ويجري إيصال الكهرباء مجاناً إلى المستوطنات الجديدة، كما أن موارد المياه في الأراضي المحتلة تحول من أجل إستعمالها في المستعمرات، وتنفق مبالغ طائلة على المرافق الأخرى في البنية التحتية، وتكفي الإشارة إلى أنه "ينفق ما معدله ٢٧٠ شيكل لكل مستوطن على الطرق التي يستخدمها المستوطنون في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (بينما) ينفق ما معدله ٤٥ شيكل جديد لكل شخص على الطرق داخل "إسرائيل""، كما أن مستوطنة مثل أرئيل تضم مركزاً جامعياً فرعياً، وفرعاً من شكيم (تعاونية

---

[1] المصدر نفسه.

الجيش الإسرائيلي الإستهلاكية) وتضم المستعمرات "مكاتب البريد، والنقل العام، ومكاتب الهجرة والمدارس، ومكاتب فرعية لمختلف وزارات الدولة، والهستدورت، ومكاتب الإستخدام"[١] .

٣. إلى كل هذه المغريات، ينظم قادة المستوطنات، وزعماء المهاجرين، والقدامى منهم حملات ضخمة، لجلب "المهاجرين الجدد" إلى المستوطنات ويشارك وزراء "إسرائيليون" في هذه الحملة. فأثناء زيارته إلى موسكو في أيلول ١٩٩٠، وفي خطاب له في "الكنيس الكبير" قال شارون مخاطباً المرشحين للهجرة: "إن هناك متيع للجميع في "إسرائيل"، لا تخشوا شيئاً، سيكون لكل منكم منزله"[٢] ، ومنذ أوائل سنة ١٩٩٠، ومع إرتفاع وتيرة استيطان المهاجرين الجدد في الأراضي المحتلة إرتفاعاً ملموساً، قام بعض قادة المستوطنين بزيارة الإتحاد السوفيتي (السابق) ومقابلة اليهود هناك لحثهم على الاستيطان في الضفة والقطاع، وأعد المستوطنون خططاً لهذا الغرض يتم بموجبها تنظيم جولات للمهاجرين الجدد وحملة إعلامية..إلخ، على غرار الخطة التي أعلنها مسؤول الإستيعاب في كتلة مستعمرات قطيف في قطاع غزة[٣] . وتمتلىء

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الدستور (عمان) ١٩٩٠/٩/٩.

(٣) خالد عايد، مصدر سبق ذكره.

الصحف بالإعلانات التي تدعو المهاجرين الجدد إلى المستوطنات، ومن ذلك الإعلان الذي تموله "أمناه" وهي فرع غوش أيمونيم الاستيطاني.

يقول هذا الإعلان: "ثمة مكان لك.. إن كنت قد جئت إلى "إسرائيل" لتعمل شيئاً مختلفاً، لتغير نمط حياتك، لتجد متطلباتك، فمكانك معنا في مستوطنة جماعية، بعيدة عن ضوضاء المدن الكبرى، لكنها تبعد عن القدس أو تل أبيب مسافة لا تتجاوز ١٥ دقيقة بالسيارة. فهذه ريادة مع رفاهية المياه الجارية والمخازن الكبرى والحافلات، والطرق، والهاتف. هنا يعيش الرواد في منازل مريحة، ويعملون في صناعات متطورة.

شكل نمط حياتك الخاص، إمنح أولادك فرصة النماء في بيئة صحية ريفية ذات شبكة من الخدمات التربوية الممتازة، ومراكز الشباب، ومشاريع تطوعية وجملة متنوعة من الأندية الإبداعية تلائم كل موهبة وذوق.

سواء كنت عالماً أو مقاولاً أو صاحب مهنة، فثمة سلسلة من الفرص التي تستطيع أن تختار منها.

إذا كنتم أسرة من المهاجرين الجدد، لا تدرون أين تودون الإقامة، فتعالوا وجربوا مجتمعاً ريفياً في مركز إستيعاب كفار أدوميم وفي الألبان (معهد تعاليم اللغة العبرية) التابع لها.

إذا كنت مهاجراً عازباً أو سائحاً، فلدى ألبان عوفرا برنامج فريد يجمع العبرية إلى الأصول المدنية والتاريخ اليهودي.

كفار أدوميم وعوفرا قريتان مزدهرتان، وفي كل منهما سوق صغيرة، ومركز للبريد، ومتاجر، ومستوصف طبي، ومكتبة. والألبانان عبارة عن برامج مشتركة برعاية دائرة الألبانيم في الوكالة اليهودية، ودائرة تعليم البالغين في وزارة المعارف والثقافة الإسرائيلية"[١].

ولقد أدى كل ذلك إلى إندفاع أعداد متزايدة من المهاجرين الجدد للاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ومهما تعمدت الأوساط "الإسرائيلية" إخفاء الأرقام الحقيقية لهؤلاء المستوطنين من المهاجرين الجدد، فإن الكثافة في البناء الاستيطاني، تعطي إنطباعاً أكثر رسوخاً عن مدى المراوغة في الأرقام والإحصائيات المعلنة. كما أن هذه الأرقام ليست قليلة الدلالة لاسيما وأنه يجري بإستمرار توفير الظروف نحو مزيد من الاستيطان، ومزيد من المستوطنين الجدد.

---

[١] ورد الإعلان في تقرير أعده **مركز القدس للإعلام والإتصال**، مصدر سبق ذكره.

الهجرة واستيطان القدس

بينا فيما سبق موضع القدس في مخططات الاستيطان "الإسرائيلية" ولذلك فإن استيطان القدس لم يخضع لذات اللغة المزدوجة فيما يتعلق باستيطان الضفة والقطاع، بل أن الخطاب "الإسرائيلي" ركز كثيراً على استيطان القدس، وإعتبر موجة الهجرة هذه بمثابة الفرصة السانحة لجعل مخططات تهويد المدينة واقعاً قائماً، بعد أن وفرت الهجرة المادة البشرية اللازمة لذلك.

ومنذ بدء الهجرة كان واضحاً أن الأوساط "الإسرائيلية" تعمل على توجيه المهاجرين لاستيطان القدس، وليستخدم مثل هذا التوجيه في إقامة مستوطنات جديدة أو توسيع القائم منها "ففي التعهد الذي قدمه شارون للسوفيات، لم يرد وعد بعدم استيطان القدس الشرقية"، حسبما صرح به غينادي غراسيموف الناطق بإسم الخارجية السوفياتية[1] (آنذاك) وليس القصد هنا التعويل على وعود شارون والحكومة "الإسرائيلية" إنما اوردنا ذلك لإيضاح النية بتكثيف استيطان القدس بالمهاجرين اليهود السوفيات الجدد.

ففي أثناء لقائه مع رئيس بلدية القدس (السابق) "تيدي كوليك" قال

---

[1] **معاريف** ١٩٩٠/٦/٢١، نقلاً عن **مجلة الأرض** (دمشق) العدد ٨ آب ١٩٩٠ ص٨٩.

إسحاق شامير: "إن جلب ١٠٠ ألف يهودي إلى القدس هو مهمة عظيمة يجب الإضطلاع بها، وأن ديوان رئيس الحكومة هو بمثابة إحدى الوزارات التي ستساهم في أعمال البناء في القدس".

عملياً فقد بدأت عمليات بناء كبيرة في الأحياء الاستيطانية المقامة في القدس وبدأ العمل أيضاً بإنشاء أحياء استيطانية جديدة، ففي عددها الصادر يوم ١٩٩٠/٧/١٢ ذكرت صحيفة القدس (المقدسية) "أنه من الآن (تاريخ النشر) وحتى عامين سيبلغ عدد الوحدات السكنية الجاهزة للتسليم خصوصاً في الأحياء الجديدة نيفي يعقوب وجيلو، وبسفات زئيف، وكلها في القدس الشرقية نحو ٨٥٠٠ مسكن، هذا بالإضافة إلى أن رئيس بلدية القدس تيدي كوليك إقترح بناء ٤٠ ألف مسكن على أن يوزع القسم الأكبر منها على الأحياء الجديدة التي بنيت في القدس وراء خط وقف النار قبل ٥ حزيران"[1]، وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت نقلاً عن المدير العام للوكالة اليهودية (موشي نتيف) أن أربعة آلاف وحدة سكنية ستقام في القدس ضمن ٥٠ ألف وحدة سكنية تنوي حكومة "إسرائيل" إقامتها[2] لإسكان المهاجرين.

وفيما واصل "الإسرائيليون" أعمال البناء داخل أحياء البلدة القديمة من القدس، فإنهم عمدوا إلى إشغال المنطقة الواقعة بين نيفي يعقوب

---

[1] نقلاً عن **مجلة الأرض**، دمشق، العدد ٨، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

[2] نقلاً عن **مجلة الأرض**، دمشق، العدد ٤ نيسان ١٩٩٠ ص٩٨.

إلى الشمال، من شعفاط والتلة الفرنسية عند المدخل الشمالي للقدس، بوحدات سكنية مخصصة للمهاجرين.

وعملياً، فقد جرى توزيع آلاف الوحدات السكنية على هؤلاء في إحتفالات ضخمة أقامها "الإسرائيليون" لمناسبة ذكرى إستكمال إحتلال القدس الخامسة والعشرين عام ١٩٩٢.

لقد قال شامير: "إن المهاجرين يتمتعون بحرية الإختيار التام بالنسبة لأماكن إقامتهم"[١]، وكان يعني بهذا في المقام الأول أن لاقيود على استيطان المهاجرين للضفة والقطاع، وبإستبيان موقع القدس في المخططات "الإسرائيلية" فلا ريب أنها شكلت نقطة تمركز رئيسية للمهاجرين اليهود السوفيات.

ويفيد أن نذكر هنا أن القدس تحظى بواقع تطوير (أ) في مخططات الاستيطان الأمر الذي يعني توجيه جهود مضاعفة نحو الاستيطان فيها، أما حول أعداد المستوطنين من المهاجرين الجدد في القدس، فإن الأرقام متضاربة، وتحاط بنوع من التكتم على عكس عمليات البناء التي تتم بصخب كبير، تمشياً مع السياسة المعلنة عن "القدس" كعاصمة أبدية لـ"إسرائيل"، وتظهر بعض الإحصائيات "أن عدد المهاجرين الذين إستوطنوا القدس ما بين كانون الثاني وتموز ١٩٩٠ بلغ ٥٣٧٥ مهاجراً أي أكثر من ٧٪ من مجموع المهاجرين خلال تلك الفترة"،

---

[١] هآرتس ٥/٣/١٩٩٠، نقلاً عن مجلة الأرض، المصدر السابق.

وأفادت الإحصائيات "أن معظم هؤلاء المستعوطنين يقطن الأحياء الجديدة الواقعة في المنطقة التي ضمت إلى المدينة سنة ١٩٦٧ إذ إستوطن العدد الأكبر منهم في جيلو وراموت، ونيفي يعقوب وكريات يوفال وكريات مناحيم"[١] .

وحسب إحصائيات العام ١٩٩١ "فإن القدس شهدت استيطان ١٠٪ من المهاجرين الجدد"[٢] . وحسب تقرير وزارة الإستيعاب "الإسرائيلية" (١٩٨٩-١٩٩٠) "إستوطن القدس ١٣٥٧٧ مهاجراً جديداً"[٣] .

وتلاحظ الإحصائيات ذاتها، أنه مع إستكمال عمليات البناء الجارية في القدس فإن المدينة ستشهد زحفاً على التجمعات الاستيطانية من قبل المهاجرين الجدد والمستوطنين عموماً، ولاسيما وأن السياسة المعلنة، والمباشر العمل بها من قبل "الإسرائيليين" تهدف إلى إسكان القدس بمليون مستوطن، ولا شك أن جزءاً كبيراً من هؤلاء وفرته الهجرة، فعندما يحكى الآن في عن غلبة ديمغرافية كبيرة للمستوطنين الصهاينة في القدس، فإن "المهاجرين" قد وفروا المادة البشرية اللازمة، والتي كان يحتاجها الصهاينة من أجل تهويد القدس وإغراقها بالمستوطنين الصهاينة.

---

[١] خالد عايد، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٣.

[٢] زئيف كاتس، م.س.ذ ص٣٨٠.

[٣] خالد عايد، مصدر سبق ذكره.

الهجرة واستيطان الضفة والقطاع:

إضافة لما تقدم في ثنايا هذا البحث حول المغريات التي تقدم للمهاجرين لاستيطان الضفة والقطاع، فإن كثافة البناء الاستيطاني تقيم دليلاً آخر على نية "الإسرائيليين" إغراق الضفة والقطاع بالمهاجرين الجدد، فقد أشار تقرير صحفي في نيسان ١٩٩١، "إلى وجود زخم بناء في الأراضي لا سابق له منذ أواسط السبعينات"[١] ، وإستناداً إلى تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٩١ "حددت السلطات "الإسرائيلية" نحو نصف مساحة الأراضي في الضفة الغربية للإستعمال "الإسرائيلي" على الرغم من أن المستوطنات "الإسرائيلية" الحالية لا تحتل سوى جزء ضئيل من هذه الأرض،وقد تم حجز نحو ثلث مساحة الأرض في غزة للإستخدام الإسرائيلي"[٢] . ولقد سارت عمليات البناء الاستيطاني في إتجاهين، إقامة المستوطنات الجديدة، وتسمين المستوطنات القائمة بالإضافة إلى الوحدات السكنية النقالة (المقطورات) أو الوحدات الثابتة لها، وجاء الإتجاه الثاني (التسمين) للتقليل من حدة الإعتراض الدولي على بناء المستوطنات الجديدة، وكي لا يكون هذا البناء حجر عثرة في طريق

---

[١] خالد عايد، مصدر سبق ذكره.

[٢] من تقرير وزارة الخارجية الأميركبة، مصدر سبق ذكره، ص٦٩_٧٠.

المساعدات المقدمة من أميركا إلى "إسرائيل" والمخصصة لعمليات الإستيعاب للمهاجرين الجدد. ولايعني هذا أن الإتجاه الأول (إنشاء المستوطنات الجديدة) قد توقف، لا بل أنه إتخذ في بعض الأحيان طابع التحدي بالإعلان عن إنشاء المستوطنات مع زيارات بيكر (وزير الخارجية الأميركية السابق) إلى المنطقة أثناء التحضير ومتابعة مفاوضات مدريد/واشنطن، أو بإفهام الأميركيين أن لا مجال للتراجع عن إنشاء المستوطنات الجديدة، فقد صرح "موشيه أرينز" (وزير الحرب السابق) قائلاً للإدارة الأميركية "إن استيطاننا في يهودا والسامرة هو في غاية الأهمية بالنسبة "لإسرائيل" ونحن نأمل بأن تتنازلوا لنا"[١] .

وحملت تصريحات أخرى لـ"شامير" و"شارون" تعبيرات أكثر حدة بينما بدا أنه من الصعب رسم صورة دقيقة لحجم التوسع الاستيطاني في الإتجاهين المشار إليهما، وإن كانت المصادر جميعاً، تتفق على أنه كبير جداً. فحسب تقرير أعدته لجنة مراقبة الاستيطان التابعة لحركة "السلام الآن" تبين أنه "إذا كانت الأعوام الـ٢٢ الأولى من الاستيطان حتى عام ١٩٩١، قد شهدت بناء ما مجموعه ٢٠ ألف وحدة سكنية، فإن سنة ١٩٩١ شهدت زيادة تبلغ ٦٠٪ من المجموع السابق"[٢] . علماً بأن كتاب هذا التقرير أشاروا إلى أنهم أخضعوا تقديراتهم

---

[١] خالد عايد، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٨.

[٢] من التقرير رقم ٤...، مصدر سبق ذكره، ص١١٢-١١٣.

للمعطيات "حيث ساورهم شك في شأنها". وإستناداً إلى تقديراتهم "فإن التوسع في بعض المواقع يثير الدهشة، فقبل عام ونصف العام فقط (التقرير نشر في ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٢) كانت إيلي تضم أربعين عائلة فقط، أما الآن فهناك ٣٠٠ وحدة دائمة، و٢٠٠ وحدة مؤقتة قيد البناء، الأمر الذي يوسع هذه المستوطنة بمعدل ١٢٠٠٪"[١]، وعملياً يشكل ما جرى في مستوطنة "إيلي" نموذجاً لما شهدته المستوطنات الأخرى في الضفة والقطاع، ناهيك عن المستوطنات التي إنشئت حديثاً مثل "رفافا، تلمون ب، تلمون ج.." وتظهر وثائق نشرتها الصحف "الإسرائيلية"، نقلاً عن مصادر وزارة الإسكان، أن "خطط الحكومة (أعدت) لبناء ما يزيد على ١٠٦٠٠٠ وحدة سكنية خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة المقبلة"[٢] بهدف إسكان نصف مليون مستوطن. وتتوزع هذه الوحدات على سبع عشرة مستوطنة، وفق الجدول المرفق. وتؤكد معطيات كثيرة، أن جزءاً ليس بالقليل من هذه الوحدات هو في حكم الناجز، والجزء الآخر كان في حينه في طور الإنجاز، فحتى قبل مجيء شارون إلى وزارة البناء والإسكان عام ١٩٩٠، صرح عضو الكنيست "حنان بن بورات" أن مستعمرات الضفة مستعدة الآن لإسكان مهاجرين في ألف وحدة سكنية، في حين أعلن دايفيد ليفي، نائب رئيس الحكومة ووزير البناء والإسكان آنذاك أمام الكنيست أن وزارته "تستعد لإنجاز أعمال البناء التي تلبي حاجات الهجرة

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] من تقرير أعده مركز القدس، مصدر سبق ذكره.

المتوقعة، وأنها ستبني ٣٠٠٠ شقة في القدس وثلاثة آلاف شقة أخرى في يهودا والسامرة"[١]، وفي تفصيلات نشرتها صحيفة (هآرتس) "الإسرائيلية" عن عمليات البناء الجارية في المستوطنات (ربيع عام ١٩٩١) تبين أنه "في مستوطنة عوفريم يجري بناء ١٠٤٠٠ وحدة سكنية لـ٣٨ ألف مستوطن جديد وفي مستوطنة عالي زهاف يتم بناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية في جزء المستعمرة الجنوبي لـ١٢ ألف مستوطن، وفي مستعمرة آرئيل ستضاف ٢٧٠٠ وحدة ليسكنها ١٠٢٦٠ مستوطناً"[٢] وقد نشر عضو الكنيست "دادي تسوكر" معلومات تفيد "أن آلاف الوحدات السكنية وألف مقطورة جديدة أعدت في الضفة والقطاع لإستقبال أكثر من ١٠ آلاف مهاجر جديد[٣] "، وفي ٣ حزيران ١٩٩١ أعلن عضو الكنيست "دادي تسوكر" (راتس) و"حاييم أورون" (مابام) أن "وزارة الإسكان بدأت بإقامة ٢٠٠٠ وحدة سكنية في قطاع غزة، ترفع عدد المستوطنين في القطاع من ٣٠٠٠ مستوطن إلى عشرة آلاف مستوطن"[٤]، وكشفت مجلة "النيوزويك" الأميركية في تقرير لها، النقاب عن برنامج "إسرائيلي" لتوطين ٦٠ ألف مهاجر في قطاع غزة خلال عشرة أعوام، ويتضمن البرنامج إقامة فنادق وصناعات خفيفة

---

[١] خالد عايد، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٩.

[٢] خالد عايد، مصدر سبق ذكره.

[٣] خالد عايد، مصدر سبق ذكره، ص٣٠١.

[٤] خالد عايد، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢.

ومراكز سياحية"[١].

جدول الوحدات السكنية المضافة إلى المستوطنات في الضفة والقطاع حسب "خطة إدارة التخطيط والبناء في منطقة يهودا والسامرة"[٢]

المنطقة	المساحة (دونم)	عدد الوحدات السكنية
شمال الضفة الغربية	١٤,٢٠٠	١٤,٤٠٠
وسط الضفة الغربية	١١,٨٠٠	١٨,٥٠٠
وسط الضفة الغربية[٣]	٥,٥٠٠	٧,٣٠٠
غرب الضفة الغربية	١٥,٥٠٠	١٧,٧٠٠
غرب بنبامين[٤]	١٩,٧٠٠	١٦,٢٠٠
جبل بنيامين	١٢,٠٠٠	٢١,١٥٠
كتلة غوش عتسيون	١٤,٧٥٠	١١,١٠٠

---

[١] أوردها أحمد أسعد، م.س.ذ، ص٣٠٤.

[٢] الجدول منقول عن تقرير أعده **مركز القدس للإعلام والإتصال** تحت عنوان "**الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**"، وقد أشار إلى هذا الموضوع أيضاً خالد عايد في مقالة له تحت عنوان "**الاستيطان في ظل عملية التسوية**"، منشوراً في العدد ٩ من مجلة الدراسات الفلسطينبة، وقد جرت مقاطعة المعلومات بين التقرير والمقالة.

[٣] على طريق المستوطنبن التي تشطر الضفة الغربية البوم.

[٤] تقع منطقة بنيامين، في منطقة رام الله.

إلى جانب إنشاء الوحدات السكنية الدائمة، شغل توسيع المستوطنات بواسطة البيوت المقطورة (الكرافانات) حيزاً واسعاً في النشاط الاستيطاني الكثيف المرافق لعمليات إستيعاب الهجرة، فقد جرى إغراق مواقع المستعمرات في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بهذه (الكرافانات) بمعدل ١٠٠ بيت أسبوعياً بحسب أحد المسؤولين في وزارة الإسكان[١]، وحسب إحصائية لمصادر "إسرائيلية" أخرى فإنه جرى إضافة مقطورات بمعدل ٥-٢٠ إلى الوحدات الثابتة في المستوطنات، عدا عن المقطورات التي شكلت أنوية لمستوطنات جديدة[٢].

وإذا كان الغموض يلف عمليات التوسيع الاستيطاني، فإن غموضاً أكبر يكتنف واقع استيطان المهاجرين في الضفة والقطاع، حيث يصعب الحصول على معطيات دقيقة، فبحسب تقرير وزارة الإستيعاب ما بين عام ١٩٨٩، وأيلول ١٩٩٠ لم يستوطن الأراضي المحتلة خلال هذه الفترة سوى ٣١٦ مهاجراً، والمهاجر وفق تعريف الوكالة اليهودية هو المهاجر المسجل فقط، مما يعني أن المهاجر الذي ينتقل إلى مستعمرة بعد أن يتم تسجيله في عسقلان أو حيفاً مثلاً لا يعتبر مهاجراً في الإحصاءات "الرسمية" والقرير يورد أرقاماً مخفضة جداً

---

[١] من تقرير أعده مركز القدس، مصدر سبق ذكره.

[٢] خالد عايد، الاستيطان في عملية التسوية، مصدر سبق ذكره.

لسكان المستعمرات من المهاجرين الجدد، ففي كريات أربع إستوطن ٥٦ مهاجراً فقط" أما "آرئيل" (مستوطنة كبيرة) فلا يظهر إسمها في التقرير ،مع أنها إستوعبت أكثر من أية مستعمرة أخرى، إذ تقدر مصادر غير رسمية أنها إستوعبت ١٧٠ عائلة، أي أكثر من ٥٠٠ مهاجر وذلك علاوة على ٤٠٠ عائلة أخرى إستوطنتها في موجات هجرة سابقة، الأمر الذي رفع نسبة المهاجرين بين مجموع المستوطنين إلى ١٥٪ تقريباً، بل أن رئيس مجلس "أرئيل" الذي يتفادى إعطاء أرقام دقيقة عن المهاجرين المستوطنين فيها، يشير إلى أن "عددهم الذي بلغ ٨٢ عائلة في شباط ١٩٩٠، وصل في تشرين الأول من السنة نفسها إلى أكثر كثيراً من ضعفي هذا العدد"[١].

وتشير تقديرات أخرى إلى أن ٣٠٠٠ مهاجر جديد تقريباً إستوطنوا الضفة والقطاع في عام ١٩٩٠، منهم ١٢٠٠ في "أرئيل" وحدها[٢].

وتعود صعوبة العثور على رقم محدد لعدد المستوطنين من بين المهاجرين الجدد إلى سياسة الحكومة "الإسرائيلية" التي تحرص على عدم نشر المعلومات، وسعي مختلف الهيئات المختصة بالأمر لإخفاء استيطان المهاجرين في "المناطق المحتلة" حيث يتم إستيعاب الكثيرين من المهاجرين الجدد بصورة فورية حال وصولهم، ضمن الخط

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] من تقرير حركة "أمركيين من أجل السلام الآن".. مصدر سبق ذكره.

الأخضر، ثم وبعد فترة وجيزة ينتقلون إلى "المناطق المحتلة"، لذا فإنهم لا يبرزون في الإحصاءات الحكومية كمستوطنين[١].

والحالة هذه فإن معظم الإحصاءات المتوفرة تستند إلى إستقصاءات ومقاطعة معلومات. ومن الذين نشطوا في هذا المجال عضو الكنيست "حاييم أورون" و"دادي تسوكر". فأوضحا في تقريرهما أن "وزارة الإسكان" تخطط لرفع عدد المستوطنين بـ٥٠ ألف علاوة على الـ١٥ ألفاً الذين إستوطنوا سنة ١٩٩٠"[٢].

ومعنى هذا أن المستوطنين الجدد هؤلاء، هم إما من المهاجرين، أو بتأثير مباشر للهجرة، التي دفعت بأعداد متزايدة من "الإسرائيليين" إلى المستوطنات، ويقدر "تسوكر وأورون" عدد المهاجرين الجدد الذين إستوطنوا الأراضي المحتلة بـ٢٥٠٠ مستوطن ولكن مصادر رسمية كشفت عن وجود عدد من المستوطنين المهاجرين يفوق (تقديرات) عضوي الكنيست، إذ يظهر تقرير لشعبة المال في الوكالة اليهودية يلخص معطيات سنتي ١٩٨٩-١٩٩٠ أن هذا العدد بلغ ٧٠٥١ من مجموع ٢٢٣ ألف مهاجر جديد، أي ما نسبته ٣,١٦٪، ويشار في هذا الصدد إلى أن الرقم الحقيقي قد يكون أكبر من ذلك بكثير، لأن أجهزة جمع المعلومات لدى وزارة الإستيعاب والوكالة اليهودية، لا تستطيع

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] خالد عابد، الهجرة اليهودية... مصدر سبق ذكره.

متابعةإنتقال المهاجرين من مكان لآخر فور حدوثه[١]. ووفق أحدث التقديرات فإن المهاجرين "يمثلون ٢٠٪ من الزيادة في عدد المستوطنين في "الأراضي المحتلة""[٢].

رابين وتطويق المهاجرين

لقد سعت "حكومة شامير" إلى الإسراع في خلق الوقائع الجديدة إبان مفاوضات واشنطن، وإطالة هذه العملية إلى أقصى حد ممكن لكسب الوقت، وقامت في الوقت نفسه بتسويق الاستيطان كأحد الثوابت "الإسرائيلية" وإستمراره كأحد الضمانات لبقاء "إسرائيل". ولم يخف الخطاب "الإسرائيلي" الأهداف من وراء ذلك، ففي تصريح لها تقول "غيئولا كوهين": "إذا قيل أن المستوطنات عقبة أمام الحل الوسط الإقليمي فهذا صحيح، وإذا قيل أن المستوطنات عقبة أمام دولة فلسطينية فهذا أكثر من صحيح، إما إذا قيل أن المستوطنات عقبة أمام السلام فإنه ليس ثمة قول أكذب من ذلك"[٣].

ويحل "يوسي بن أهارون" (مدير ديوان حكومة شامير) هذه المعادلة

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) تقرير وزارة الخارجية الأميركية... مصدر سبق ذكره.

(٣) المصدر نفسه ص٢٧٩-٢٨٤.

غير المفهومة، بإجابته على سؤال ما إذا كان يعتقد أن المستوطنات تساعد عملية السلام؟ قائلاً: "أجل وقد يبدو ذلك غريباً، لكنني أعتقد أنه إذا إقتنع العرب أننا هنا إلى الأبد وليس فقط في حدود ١٩٦٧، بل في أرض "إسرائيل" كلها، فإن ذلك سيقنعهم أيضاً بضرورة التوصل إلى نمط مقبول للتعايش معنا"، أما شامير فإعتبر الإستيطان "شأناً إسرائيلياً داخلياً" ولا يرى أي رابط بين المستوطنات والمفاوضات"[1]، وفي رده على الإعتراضات الأميركية قال: "إننا لم نلتزم قط إلا بتوطين اليهود في بيت أيل وكدوميم، وكما أنه لا يوجد تناقض في أن يستوطن العرب في الجليل، فليس ثمة تناقض في أن يستوطن اليهود في مناطق أرض إسرائيل"[2].

ومن ضمن أسباب أخرى يعتبر المراقبون أن فشل "إستيعاب الهجرة" هو أحد العوامل التي أدت إلى "إنقلاب الثالث والعشرين من حزيران ١٩٩٢ في "إسرائيل"".

وعليه، فإن الحكومة الجديدة حكومة الإئتلاف العمالي وضعت في سلم أولوياتها مواجهة هذه المشكلات التي إحتلت حيزاً واسعاً في "برنامجها الإنتخابي"، وفي مقابل ذلك كانت حكومة رابين تدرك متعلقات هذه "المشكلات" وإنعكاساتها على مسألتين هامتين:

---

(١) المصدر نفسه ص٢٧٩.

(٢) المصدر نفسه ص٢٧٩.

وهماء العلاقات مع أميركا وضمانات القروض، والتسوية، وهما المسألتان اللتان وعدت الحكومة بحلهما وحازت ضمانات القروض الأميركية.

وفي سعي للتوفيق بين هذه المتطلبات جميعاً، خرج "رابين" بمفهوم جديد للاستيطان، فقسمه إلى "أمني" و"سياسي" واعداً بمواصلة "الأمني" وتجميد "السياسي" إلى حين. وحدد مجالات "الاستيطان الأمني بالقدس والجولان والأغوار" المناطق الحيوية لأمن "إسرائيل" أما السياسي، فهو الاستيطان بالقرب من التجمعات الفلسطينية الكثيفة.

رأى البعض في موقف "رابين" هذا تقدماً على نحو ما، ولكننا سنورد ملاحظتين في سياق مناقشة تقسيم "رابين" للاستيطان:

١. أن مفهوم "الأمن الإسرائيلي" يتسم بالسعة و"المطاطية" بمعنى أن الاستيطان وفق مفهوم الأمن تحكمه "رؤية أمنية" وهذه الرؤية لن تتوقف عند حدود المناطق المذكورة (القدس، الجولان والأغوار)، والتي ستشهد وفق مفهوم "رابين" "حركة استيطان مكثفة جداً"، يساعد في تسارعها الحصول على ضمانات القروض الأميركية بقيمة "عشرة مليارات دولار"، ومستقبلاً، سيكون إعتبار أية منطقة ضرورة أمنية بمثابة الفرصة لإغراقها بالمستوطنين على الفور.

٢. إن إصرار رابين على عدم إحداث أي تغيير في واقع الاستيطان القائم، وكثافة البناء الاستيطاني في آونة "حكومة شامير" الأخيرة،

ووجود عقود إستكمال بناء في عدد كبير من المستوطنات، يجعل من لعبة "تجميد الاستيطان السياسي" مراوغة مفضوحة وبحسب تعبير "داني روبنشتاين": "حتى إذا إضطرت الحكومة الى تجميد عمليات البناء، يكون المستوطنون قريبين من تحقيق هدفهم المتمثل في وجود يهودي مكثف في كل زاوية من يهودا والسامرة وغزة، تقطع الطريق على نقل صلاحيات الدارة إلى العرب، إن كل ما هم بحاجة إليه هو كسب المزيد من الوقت"[١].

وفي تموز ١٩٩٢ أعلنت "إسرائيل" على لسان وزير الإسكان الجديد "بنيامين بن أليعيزر" عن تجميد البناء في خمسة آلاف مسكن لمدة أسبوع، ورافق هذا الإعلان توضيح من "بن أليعيزر" يقول: "إن التوقف مؤقت لحوالي أسبوع، حتى يتاح لنا تقويم الموقف بمجمله[٢]، وإن عمليات البناء لن تتوقف".

وكان واضحاً أن هذه "اللعبة" رافقت جولة لوزير الخارجية الأميركية جميس بيكر في تموز لتسهيل الحصول على ضمانات القروض.

ما الذي يؤكده كل ذلك؟

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] السفير (بيروت) ١٧ تموز ١٩٩٢.

إن تعهد رابين بحل "مشكلات خلفتها الهجرة" يعني في المقام الأول توفير السكن لهؤلاء المهاجرين، ورابين الذي طمح إلى لعب دور مفصلي في مستقبل "إسرائيل" يرى في المهاجرين معطى أساسي في رسم ملامح هذا المستقبل، إنطلاقاً من برنامجه القائم على "دولة يهودية نقية"، تشكل المعادل لـ"إسرائيل الكبرى" القائم عليها برنامج "شامير"، والتي تقود إلى ذات النتيجة. وكل مهاجر هو مستوطن محتمل ويساوي إقتلاع فلسطيني من أرضه، والمتغير الجديد يكمن في العناوين فقط، لكن الهجرة التي هي أساس قيام "المجتمعات الاستيطانية" إستغلت هذه المرة أيضاً في "فرض الوقائع الجديدة" عبر الاستيطان الذي حول جغرافية الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (موضوع البحث في المفاوضات) إلى مايشبه رقعة الشطرنج، وهو ما سنفصل القول فيه في الفصل اللاحق.

ولكن قبل ذلك ينبغي التأكيد على ضرورة التخلص من "المناسباتية" في تعاطينا مع قضايا الصراع مع العدو الصهيوني، فآونة الهجرة الكثيفة ليهود روسيا ودول الإتحاد السوفيتي السابق، ركز خطابنا وإعلامنا العربي، حزمة من الضوء على هذه الهجرة، ومع الوقت إستمرت الهجرة بمعدلات منخفضة عن فترة الكثافة، ولكننا "مللنا" الحديث نهائياً في الموضوع.

ومنذ التوقيع على "إتفاق أوسلو" جرى تظهير الهجرة وإستجلاب

اليهود إلى فلسطين كـ"شأن إسرائيلي داخلي" لادخل لنا فيه، فيما ظل هؤلاء يمثلون المادة البشرية التي لا استيطان بدونها.

لقد نجحت حكومة العمل (رابين، بيريز) في تشتيت الطابع الإستفزازي لدفع المستوطنين (مهاجرين جدد وقتذاك) إلى الضفة الغربية والقطاع، وتحت عناوين التسوية، ومفاعيل أوسلو دفع بالآلاف من هؤلاء إلى مستوطنات الضفة.

ومع تبادل وجوه السلطة في "إسرائيل" عاد المسؤولون الصهاينة للحديث عن دور المهاجرين في تعزيز المستوطنات، ودعم حركة الاستيطان في الضفة والقطاع، لإستكمال الخطوط التفصيلية في رقعة الشطرنج التي صارت إليها الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع، والتي لا يزال بعض خطابيي التسوية يتحدثون عن الدولة المحتملة عليها.

الفصل الرابع:

المشهد الإستيطاني في جغرافية الحكم الذاتي

مدخل

تتيسر إمكانية واسعة لمحاججة خطاب "التسوية" الذي أطلقته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، منذ وقت مبكر في أواسط السبعينات، وهي محاججة ترتكز إلى أسس عديدة لعل في طليعتها، طبيعة العدو الذي نواجهه في فلسطين. فنحن أمام إستعمار إستيطاني إجلائي إحلالي. تقوم فلسفته على نفي الآخر، وإستمرار العداء، فكيف يمكن التسوية معه؟ فضلاً عن أن الإنطلاق بإتجاه التسوية، يمثل منذ لحظته الأولى تنازلاً عن حق بين في الأرض الفلسطينية، إذ من المعروف أن خطاب التسوية الفلسطيني إنطلق من "واقعة" التسليم للصهاينة بالأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والتفاوض على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ثم أسقط في مرحلة متقدمة من تنفيذ البرنامج، أجزاء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فحذف "القدس" من موضوعات التفاوض، وسلم ببقاء المستوطنات التي تحتل مساحات واسعة من "الجغرافية"، المفترض أنها موضوع التفاوض، وكنتيجة للمغامرة بأوراق القوة، والإندفاع إلى عقد الصفقة بأي ثمن، فإن هذا الخطاب، إندفع هارباً إلى الأمام، للحديث عن تسوية سوف تقود إلى دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، بعد أن كان جهد لسنوات طويلة في جعل هذه الدولة سقف المطالب الفلسطينية.

إن مناقشة هذا الخطاب، وبرنامج قيادة المنظمة سيجيء في الفصل

الأخير من هذا الكتاب، ولكن لا بد من التقديم بالعبارات السابقة، كتأسيس للسؤال: على أية جغرافية سوف تقوم الدولة الموعودة؟

في الفصول السابقة عرضنا لواقع الإستيطان في القدس المحذوفة من جغرافية الحكم الذاتي المرشحة للتحول إلى "دولة" ولدور الهجرة الصهيونية في رفد الإستيطان بالمادة البشرية، وكان ذلك كافياً للإستنتاج بأن الصهاينة خلقوا واقعاً مستجداً في القدس بواسطة الإستيطان، وأنهم يواصلون إستقدام المهاجرين لتعزيز الوقائع المستجدة، وتتطلب الإجابة على السؤال المطروح آنفاً تتطلب عرض المشهد الإستيطاني القائم في الضفة والقطاع موضوع البحث.

أولاً: واقع الإستيطان في الضفة الفلسطينية:

ليس من شك في أن سيطرة نهائية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، تشكل هدفاً نهائياً للصهاينة، بيد أن للصهاينة أهدافاً عاجلة، يمكن أن يحققها الإستيطان في مساق التوجه إلى الهدف النهائي.

فإلى الدوافع التوراتية، والمزاعم الدينية، هدفت السياسة الإستيطانية "الإسرائيلية" إلى تحقيق هدفين عاجلين أداتهما الإستيطان:

١. إيجاد خط أمني عازل جديد لإستخدامه كخط حدود مؤقت قوامه المستوطنات.

٢. إيجاد ممر إجباري إستيطاني، أمام المواطن الفلسطيني، إذا ما رغب في الإنتقال من موقع إلى موقع فلسطيني آخر[1]، وعزل الفلسطينيين في تجمعات سكنية مطوقة.

ويتمثل تحقيق الأمر الأول من خلال المستوطنات التي أقيمت في الأغوار ونقاط التقاطع في غير منطقة أخرى، أما تحقيق الأمر الثاني، فجاء عن طريق الإستيطان، وفق نظام "الأحزمة والبؤر"، و"الكتل الإستيطانية" التي تبدأ من بؤرة، ثم تتمدد بإتجاه تحقيق "التواصل

---

(1) د. عمران أبو صبيح، **واقع الإستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة**، صامد الإقتصادي، (تونس – عمان)، العدد ٩٠ ص٢٥.

الجغرافي" مع المستوطنات الأخرى، ثم تأتي الشوارع الإستيطانية والإلتفافية التي إكتسحت مساحات واسعة من الأراضي، وإستكمل الصهاينة بها عمليات تطويق التجمعات الفلسطينية، وإيجاد كتل متصلة من المستوطنات العسكرية والمدنية والمدن الإستيطانية.

وبغية إيضاح أكمل، نستعرض التمركز الإستيطاني في وحول المدن الفلسطينية الكبرى والتجمعات الفلسطينية في الضفة والقطاع.

١- واقع الإستيطان في بيت لحم:

تحتل "بيت لحم" مكانة دينية هامة لدى العرب، وعلى الصعيد العالمي، بيد أن أحد أهم محفزات الإستيطان الصهيوني في المدينة تكمن في قربها من مدينة القدس وإندراج قراها في نطاق مشروع "القدس اليهودية الكبرى" (العظمى).

يدأت عمليات الإستيطان في لواء بيت لحم، بإقامة سلسلة مستوطنات "غوش عتسيون" والتي تتكون من حوالي سبع مستوطنات أقيمت في أواسط عقد الثلاثينات، على أراضي جنوب مدينة القدس، وأخذت هذه المستوطنات بالتوسع تدريجياً، حيث أقيمت مستوطنات على الأراضي التي أحتلت عام ١٩٦٧ في قرى أرطاس والخضر ونحالين والجبعة، وخلال السنوات الماضية من الإحتلال (١٩٦٧)،

نشطت حركة الإستيطان "الإسرائيلية" في منطقة بيت لحم لإعتبارات عديدة أهمها قرب بيت لحم جغرافياً من مدينة القدس فأقيمت سلسلة مستوطنات على الهضاب والمرتفعات في المنطقة مشكلة طوقاً إستيطانياً محكماً حول مدينة القدس، وجاءت حركة الإستيطان في منطقة بيت لحم إستجابة لسياسة الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة منذ عام ١٩٦٧ حيث أقيمت كافة المستوطنات على أراضٍ واسعة تمت مصادرتها والإستيلاء عليها بموجب أوامر عسكرية، وبلغت مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها من لواء بيت لحم حوالي ١٢٠ ألف دونم حتى عام ١٩٩٥، وتحولت بموجب ذلك بعض القرى كنحالين مثلاً والخضر من قرى زراعية بالدرجة الأولى إلى قرى جرداء بعد مصادرة معظم أراضيها الزراعية وإقامة المستوطنات عليها كما أن قرية نحالين مثلاً أصبحت ما يشبه مجموعة من المنازل وسط غابة من المستوطنات المحيطة بها (التي بدأت تنتشر وتتوسع) لتحقيق هدف الربط مع الأحياء الإستيطانية في القدس، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك توسيع مستوطنة تقواع شرق بيت لحم، وتوسيع حدود مستوطنة معالية عاموس في أعقاب مصادرة ٢٠٠ دونم من أراضي كيسان، والعمل على إقامة مستوطنة بيتار على أراضي نحالين ومصادرة ١٤٣٢ دونماً من أراضي قرية أرطاس بتاريخ ١٩٩١/٣/٦، و٢٠٠٠ دونم من أراضي قرية بيت فجار وهدم منازل المواطنين الفلسطينيين في المنطقة الفاصلة بين حدود بيت جالا الشمالية ومستوطنة جيلو،

وهي المنطقة المعروفة بإسم "بئر عونة" مما يحقق إتصالاً مع المستوطنة الواقعة في حدود القدس الإدارية[١] .

جدول رقم (ا)

المستوطنات في بيت لحم

المستوطنة	موقعها
روش تساريم	أراضي نحالين
دانئيل	أراضي الخضر
الدافيد	أراضي عرب النعامرة
العازر	أراضي الخضر
أنجيل	أراضي نحالين
تكواع	أراضي عرب التعامرة
ألون سفوت	أراضي نحالبن
أفرات	أراضي الخضر
بيتار عيليت	أراضي الخضر
هارجيلو	أراضي الخضر
معاليه عاموس	أراضي عرب الرشايدة
رمات هكدرون	أراضي العبيدية
متسبيه شاليم	أراضي عرب الرشايدة

[١] نقلاً عن نشرة خاصة أعدتها مؤسسة "أصيل للخدمات الصحفية" القدس ١٩٩١/٥/١٥.

ليف تسمرون	قرب بيت لحم
نيئوت أدوميم	أراضي عرب بني عبيد
متسبيه دراجوت	أراضي عرب الرشايدة

المصدر: أورد هذا الجدول د.محمد عبد الهادي، **خرائط الإستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، صامد الإقتصادي (عمان - تونس) العدد ٩٠ ص ٦٨.**

يجب ملاحظة أن المعلومات حول الإستيطان تتسم بالتناقص الشديد لجهة المصادر من جانب، ولتغيير الأسماء والطابع الأمني من جانب آخر، ويمكن أن نضرب كمثال على ذلك مستوطنات بيت لحم، فحسب الجدول السابق يبلغ عددها ١٦، وحسب تقرير حركة السلام الآن حول "نشاطات إسرائيل الإستيطانية عام ١٩٩١" جاء أن كتلة غوش عتسيون تضم ١٧ مستوطنة[1]، وفي تقرير ميداني أعدته "مؤسسة أصيل" يبلغ عدد المستوطنات ١٢، ولكن إحصائية المؤسسة المذكورة تتعامل مع "سلسلة عتسيون" كمستوطنة واحدة، وهناك مستوطنات لم تذكرها الإحصائيات السابقة مثل "مستوطنة رأس بيت جالا" المقامة على أراضي بيت جالا-الولجة ومستوطنة "جبعوت" في قرية الجبعة، ومستوطنة الفريديس على أراضي التعامرة.

---

[1] أنظر تقرير إسرائيلي، **نشاطات إسرائيل الإستيطانية خلال سنة ١٩٩١**، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت) العدد ٩ شتاء ١٩٩٢ ص١١١-ص١٣١.

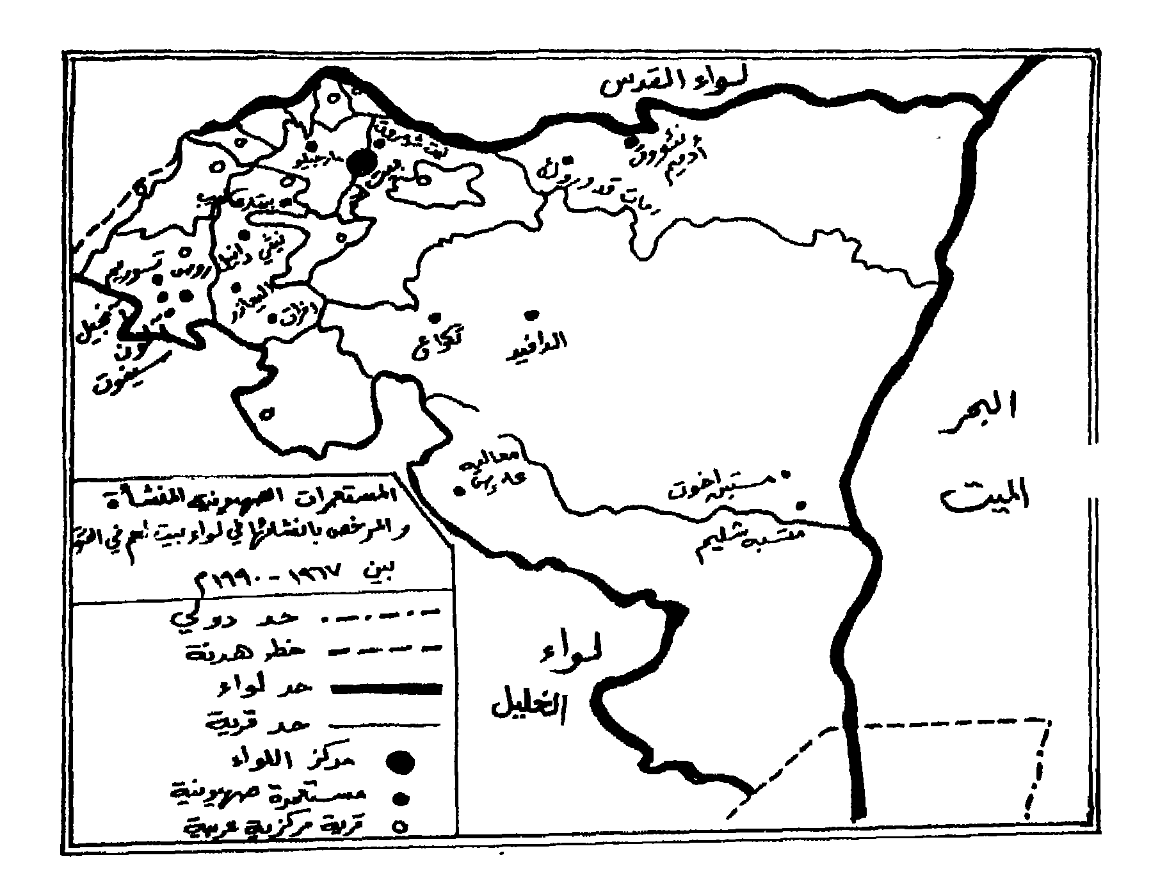
شهدت بيت لحم هجمة إستيطانية واسعة ما بين العامين ١٩٩٠-١٩٩٢ وأخذت هذه الحملة في السنوات اللاحقة، طابع محاولات الإستيلاء على مواقع إستراتيجية لدعم الإستيطان حول المدينة، وسد الثغرات في الحزام الإستيطاني، وقد مثلت محاولات الإستيلاء المتكررة على تلة "باطن المعصي" الواقعة ضمن أراضي قرية الخضر، نموذجاً على تلك المحاولات، إذ هدفت السيطرة على التلة لإقامة نواة إستيطانية تهدف إلى السيطرة والربط بين المستوطنات المقامة على أراضي الخضر "بيتار عيليت"، "هارجيلو" و"أفرات". وتندرج هذه المحاولات أيضاً في نطاق "مشروع القدس اليهودية الكبرى"، حيث إستولى الصهاينة على منطقة حيوية في جبل أبو غنيم بين بيت ساحور والقدس لإقامة مستوطنة صهيونية هناك.

عقب أوسلو، تواصلت عمليات المصادرة للأراضي والتوسع الإستيطاني، وفي ١٦/تشرين الأول/١٩٩٣، إستولى المستوطنون على ٦٨٣ دونماً من أراضي قرية "الجبعة" قضاء بيت لحم، بدعوى تنفيذ الخطة الإستيطانية الهيكلية رقم ٤١٩، وقد إستخدمت الأراضي المصادرة لتوسيع مستوطنة "بيت عين".

وفي كانون الثاني ١٩٩٤، صادرة السلطات الصهيونية ٣١٨٢ دونماً من أراضي قرى تقوع زعترة الفريديس بحجة إقامة محمية طبيعية وحدائق عامة، على أن ٤٠٪ من هذه الأراضي كانت

مزروعة ومستثمرة من قبل فلاحي القرى الثلاث. وحول جزء من هذه الأراضي سريعاً لتوسيع مستوطنة "آل ديفيد" الواقعة شرق الأراضي المصادرة، فيما بقيت الأجزاء الأخرى إحتياطاً إستيطانياً يستخدم عند الحاجة.

الإستيطان الصهيوني في بيت لحم



المصدر، أورد هذا الرسم د.محمد عبد الهادي في خرائط الإستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، "صامد الإقتصادي"، العدد ٩٠، ص٧١.

٢- واقع الإستيطان في رام الله والقضاء:

يقدم الواقع الإستيطاني في رام الله نموذجاً آخر على الدور الذي يلعبه الإستيطان، في تشظية التجمعات الفلسطينية وتقطيع أوصال الأراضي، فقد بدأت عمليات إستيطان رام الله من خلال الإستيلاء على معسكرات الجيش الأردني (سابقاً)، والتي إستخدمت أول الأمر للأغراض العسكرية "للجيش الإسرائيلي"، ثم جرت مصادرة آلاف الدونمات لتوسيع هذه المعسكرات، وتم الإعلان عن ١٧٠ ألف دونم "كأراضي دولة" إستولت عليها السلطات "الإسرائيلية" مباشرة، وهذه تشكل ٨٠٪ من مساحة الأراضي المصادرة في رام الله والبيرة، بالإضافة إلى أراضٍ سيجت لأهداف عسكرية وتحولت مع الزمن إلى مناطق مصادرة، وقد أقيمت أول مستوطنة في رام الله في ١٩٧٥/١/٣٠ وهي مستوطنة "عوفرة"، وأقيمت على أراضي قريتي عين يبرود وسلواد، وإستمرت هذه المستوطنة في التوسع على حساب الأراضي المجاورة لتصل مساحة الأراضي التابعة لها إلى حوالي ٨٠٠ دونم[1] وتنتشر المستوطنات في منطقة رام الله على شكل حزام يحيط باللواء (لواء رام الله والبيرة) وموزعاً على كافة الخطوط ومحيطاً بكافة التجمعات السكنية في اللواء، وتعتبر مستوطنات رام الله

---

[1] نقلاً عن نشرة خاصة أعدتها "مؤسسة أصيل للخدمات الصحفية" القدس ١٩٩١/٥/١٥.

من أكبر المستوطنات في الضفة الفلسطينية (بإستثناء القدس) وأوسعها إنتشاراً.

جدول رقم (٢)

المستوطنات في رام الله والبيرة

المستوطنة	موقعها
عطروت	أراضي بيرزيت وأم صفا
حلميش	النبي صالح
عوفرة	عين يبرود وسلواد
آلون	مخماس
معالية ليفونة	اللبن الشرقية
رامات مدعيم	نعلين ودير قديس
مكابيم	نعلين
بيت حورون	بيت عور
نيلي	دير قديس
نعالييه	دير عمار ودير قديس
ميتياهو	خربثا بني حارث ونعلين ودير قديس
كفاروت	صفا
شيلو	دير شرف
غوش إيمونيم	ترمسعيا وأبو فلاح والمغير
بيت حورون وكندا بارك	سنجل وترمسعيا
دولب	يالو وعمواس وبيت نوبا

تلموند (أ)	عين قينيا والجانية وكفر نعمة
تلموند (ب)	الجانية
الرادار	المزرعة الغربية والجانية
جبعات زئيف	بدو
حوشا	الجيب وبيتونيا
بيت أيل (أ)	البيرة
بيت أيل (ب)	البيرة
بازجوت	بيتين وأراضي البيرة
آرئيل	جبل الطويل
معاليه بوفيه	سميرأميس والبيرة
ماليبه	سنجل واللبن الشرقية
موفريم	اللبن الغربية

المصدر: جرى إعداد هذا الجدول إستخلاصاً من ثلاثة جداول الأول أعدته مؤسسة أصيل للخدمات الصحفية (القدس)، والثاني أورده د.محمد عبد الهادي (مصدر سابق) والثالث ضمن تقرير حركة السلام الآن (أنظر قائمة الهوامش).

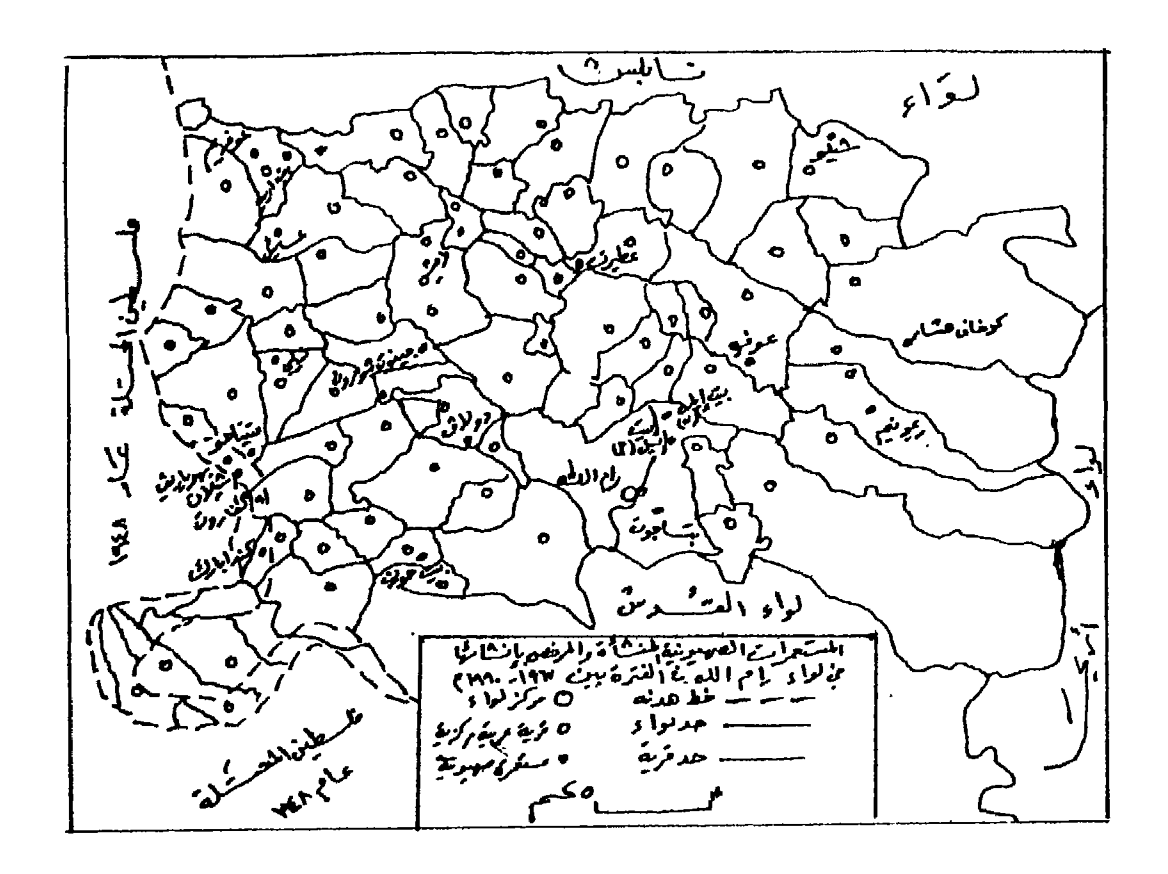
يمكن ملاحظة أن النشاط الإستيطاني في منطقة رام الله ينسجم أيضاً والمخططات "الإسرائيلية" حول "القدس الكبرى" إذ يسعى "الإسرائيليون" إلى إيجاد ربط إستيطاني بين القدس ورام الله كما هو السعي تجاه الربط بين القدس وبيت لحم.

من خلال تتبع الجدول رقم (٢) نرى مبلغ ما قام به الإسرائيليون

من تشظية لمنطقة رام الله، إذ أن كثيراً من المستوطنات تقوم على أراضي قريتين أو أكثر، الأمر الذي يحيط بالمنطقة كلها إحاطة السوار بالمعصم. وعملياً فإن المستوطنات المقامة في رام الله ألغت ما يعرف بإسم "الخط الأخضر" بين هذه المنطقة والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، حيث تتوضع على مقربة من الخط المذكور مستوطنات "عوفريم، بيت أرييه، متتياهو يهوريا، ريف شيكون، كفاروت، وكندا بارك" وتؤمن "بيتساجوت وبيت مورون" الإتصال مع القدس فيما تفصل "كوفاف هتامر، وريمونيم" رام الله عن أريحا، وتفصل "شيلو وعوفريم" رام الله عن نابلس، ويتولى خطان إستيطانيان شبه متصلين فصل شمال منطقة رام الله عن جنوبها، ويتقاطعان مع خطين آخرين يفصلان الشرق عن الغرب.

ومنذ بداية التسعينات يتركز النشاط الإستيطاني في إتجاهين، إستكمال الحزام الإستيطاني من جهة، ومصادرة أراضي في قضاء رام الله لإستكمال مشروع القدس الكبرى وشمل ذلك مصادرة أراضي عقب أوسلو تتبع قرى النبي صموئيل، بدو، الجيب، بيت سوريك.

المستوطنات الصهيونية في منطقة رام الله



المصدر: د.محمد عبد الهادي (مصدر سبق ذكره)

٣- واقع الإستيطان في الخليل والقضاء:

تنظر بعض الإتجاهات في "إسرائيل" إلى الإستيطان في الخليل، كنشاط مقدس يشبه في بعض الوجوه الإستيطان في القدس. غير أن هناك وجهاً آخر للشبه بين النشاطين الإستيطانيين في القدس والخليل فكلاهما يخترق المدينة من داخلها بواسطة البؤر الإستيطانية الصغيرة المهيئة للتوسع. والنماذج على مثل هذا النوع من الإستيطان عديدة في الخليل، خاصة حول منطقة الحرم الإبراهيمي الشريف، حيث يدعي اليهود وجود تراث ديني لهم في منطقة الحرم، على غرار "الهيكل" في القدس، وقد حركت العوامل "الدينية" جزءاً واسعاً من النشاط الإستيطاني في الخليل... والذي بدأ منذ ١٩٦٨/٤/١ بقدوم الحاخام "موشيه ليفنغر" وعدد من العائلات اليهودية للإقامة في فندق "النهر الخالد" ثم إنتقلوا للإعتصام في مقر الحاكم العسكري بعد طردهم تحت إلحاح صاحب الفندق. ومن مكان الإعتصام الذي دام سنتين جرى الإنتقال إلى مستوطنة "كريات أربع" التي بدأت صغيرة وإستمرت في التوسع بإستمرار. وجاء قرار الحكومة "الإسرائيلية" في ١٩٨٠/٣/٢٣ بالموافقة على الإستيطان ليطلق نشاطاً إستيطانياً كثيفاً داخل المدينة وحولها.

في بدايات إستيطان الخليل عمدت الحكومات "الإسرائيلية" إلى توطين "طلائع" المستوطنين داخل معسكرات الجيش التي تحولت

بالتدريج إلى بؤر إستيطانية، أخذت بالتوسع على حساب الأملاك الفلسطينية، وكانت أكبر عمليات التوسع قد تمت خلال عام ١٩٩١ والنصف الأول من عام ١٩٩٢. وذلك من خلال "التسمين" بواسطة "الكرافانات".

توجد في منطقة الخليل حالياً ٣٢ مستوطنة وبؤرة إستيطانية داخل المدينة وفي محيطها، وقد أحصى بحث ميداني[1] ٢١ مستوطنة حول الخليل، بينما ثبت تقرير "حركة السلام الآن" حول النشاط الإستيطاني عام ١٩٩١ وجود ١٥ مستوطنة في جبال الخليل الجنوبية وتجدر ملاحظة أن التوزيع الجغرافي الذي يتبعه التقرير المذكور لا يعتمد نظام الأقضية من جهة، كما أنه لم يثبت البؤر الإستيطانية داخل المدينة.

---

[1] أجرى البحث مكتب "**الشراع للخدمات الصحفية**" (نابلس) حزيران ١٩٩١.

جدول رقم (٣)

المستوطنات في منطقة الخليل

المستوطنة	موقعها
مجدال عوز	أراضي بيت أمر
زوهر	أراضي الظاهرية
أشكلوت	أراضي الظاهرية
أدورا	أراضي دورا
تينة	أراضي الظاهرية
أدورايم	أراضي الظاهرية
شمعة	السموع
بيت بيتير	أراضي الظاهرية
غوتنيئيل	أراضي دورا
كرمي تصور	أراضي بيت أمر
زنيف	أراضي الخليل
كرمل	أراضي يطا
ماعون	أراضي يطا
يتلم	أراضي ترقوميا
أسفر	أراضي الشيوخ
يكين	أراضي بني نعيم
سوميا	أراضي يطا
عومريم	أراضي الظاهرية
حاجاي	أراضي الخليل
خارسينا	أراضي الخليل

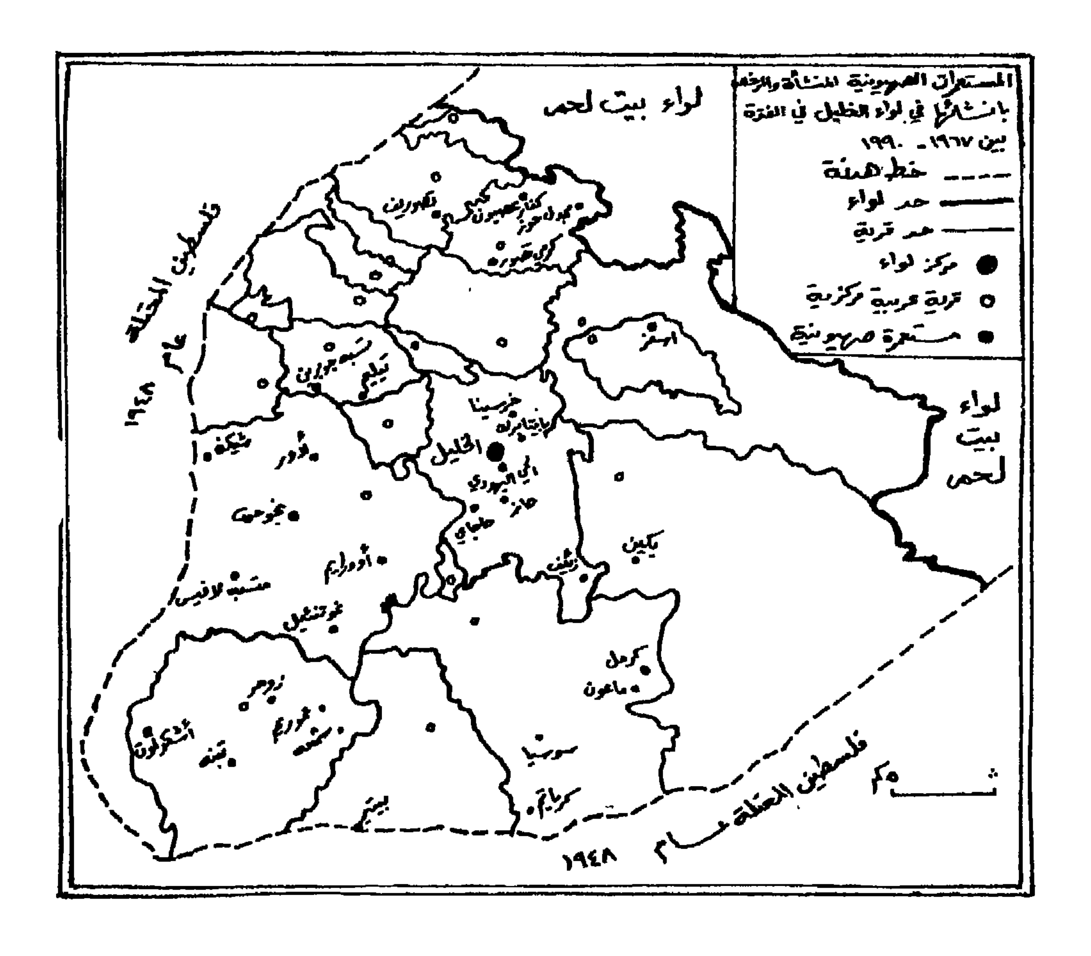
شيكيف	أراضي دورا
مالر	أراضي الخليل
كريات أربع	أراضي الخليل
الحي اليهودي	أراضي الخليل
تل الرميدة	أراضي الخليل
هداسا (الدبويا)	أراضي الخليل
متيه جوبرين	أراضي ترقوميا
كفار عتصيون	أراضي بيت أمر
تصوريف	أراضي صوريف
كريات بيتيم	أراضي يطا
لفنه	أراضي يطا

المصدر: د.محمد عبد الهادي، خرائط الإستيطان... (مصدر سبق ذكره).

واضح من الجدول السابق أن عملية تفتيت التماسك الجغرافي في منطقة الخليل يتم بإتجاهين، حيث يجري تقطيع أوصال المدينة ذاتها بواسطة البؤر الإستيطانية داخلها، فيما يتولى إنتشار المستوطنات في القضاء غرض عزل التجمعات العربية بعضها عن بعض. أما لغرض التطويق فإن المحاولات تواصلت لإيجاد وصل إستيطاني بين البؤر الإستيطانية داخل المدينة والمستوطنات حولها، إنطلاقاً من الحي اليهودي، وكريات أربع. ويبدو وسط مدينة الخليل راهناً شبه محاصر من مستوطنات كريات أربع في الشمال الشرقي، وخارسينا في

الشمال، والحي اليهودي في الجنوب الشرقي، وحاجاي في الجنوب، وعلى مقربة بإتجاه الغرب تتوضع مستوطنات "تيليم، أدور، تجوعوت أدورايم"، وبتحقيق تواصل بين هذه المستوطنات حتى ولو بواسطة الطرق الإستيطانية، فإن وسط مدينة الخليل كلها سيكون في حالة عزلة كلية عن بقية أنحاء المنطقة ناهيك عن إتصاله بالمناطق الفلسطينية الأخرى. فيما تلاحظ أحدث المخططات الإستيطانية الصهيونية إحداث وصل إستيطاني بين كتلة غوش عتصيون والمستوطنات الملاصقة للخليل، الأمر الذي سينتج عنه كتلة إستيطانية كبيرة جداً، تمت التهيئة لها من خلال مصادرات أعقبت توقيع إتفاق أوسلو، وكان أبرزها مصادرة ١٠٣٠ دونماً من أراضي دير رازح، دورا فضلاً عن المصادرات بحجة المحميات الطبيعية.

خريطة الإستيطان في لواء الخليل



المصدر: د.محمد عبد الهادي - خرائط الإستيطان (مصدر سبق ذكره).

٤- واقع الإستيطان في منطقة طولكرم:

يلعب قرب منطقة طولكرم (بضمنها قلقيلية) من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ دوراً هاماً في توجيه عملية الإستيطان في هذه المنطقة، البالغة مساحتها ١٣٧كم٢، والتي صودر نحو ثلثها لإقامة المستوطنات، فالنشاط الإستيطاني يتركز هنا على ما يعرف بـ "الضم الزاحف"، بمعنى ضم حيازات من أراضي طولكرم إلى المستوطنات المقامة قريباً من "الخط الأخضر" وإقامة المستوطنات حول التجمعات العربية لخدمة أهداف التطويق وعزل طولكرم عن منطقة نابلس شرقاً.

وقد إشتكى مواطنو طولكرم في عام ١٩٩١ من زيادة معدلات مصادرة أراضيهم، إما عن طريق الأوامر العسكرية، أو عن طريق إدعاء شركات "إسرائيلية" شراء الأراضي وإستخدام عقود مزورة في ذلك، كما حدث في أراضي قريتي سنيريا وبيت أمين، وقرى أخرى حيث إدعت شركتان شراء مساحات واسعة من هذه الأراضي فيما يصر المواطنون على أنه جرى تزوير عقود الملكية[١] . (أنظر الجدول رقم ٤).

---

[١] نقلاً عن نشرة خاصة أعدتها "مؤسسة أصيل للخدمات الصحفية" القدس ١٥/٥/١٩٩١.

جدول رقم (٤)

أراضي مصادرة بموجب عقود مزورة

المدينة	القرية	الحوض	المساحة	الشركة التي تدعي الشراء
طولكرم	الصوانة	٤ / رقم ٤٦	٢٣ دونم	دلتا
طولكرم	سنيريا	٤ / رقم ٥٠	١٠٤ دونم	دفكا
طولكرم	سنيريا	٤ / رقم ٤و٥	١١ دونم	دفكا
طولكرم	الصوانة	٤ / رقم ٩	١٦ دونم	دفكا
طولكرم	عزون	٤ / رقم ٨	٥٠ دونم	دفكا

المصدر: جرى إعداد هذا الجدول إستناداً إلى المعلومات التي أوردتها نشرة "أصيل" (م.س.ذ).

وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩١، شهدت منطقة طولكرم نشاطاً مكثفاً لما عرف بتسمين المستوطنات، وذلك بالإستفادة من الأراضي المصادرة، فإلى ما ورد في الجدول رقم(٤) صادر "الإسرائيليون"، في نيسان ١٩٩١، ٥٠ دونماً من أراضٍ واقعة عند مفرق باقة الغربية-قفين. ودونمين من أراضي قرية رامين، كما صودرت آلاف الدونمات بإدعاء أنها ملكية "أراضي دولة" حسب القانون الإنتدابي البريطاني، وجرت هذه المصادرات جميعاً لصالح الإستيطان الهادف لإيجاد وصل كامل بين المستوطنات في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والمستوطنات الجديدة المقامة في الأراضي

المحتلة عام ١٩٦٧، وقد لاحظ التقرير الذي أعده "مركز القدس للإعلام والإتصال"[1] وقدم لوزير الخارجية الأميركي (السابق) جميس بيكر في أيلول ١٩٩١، أنه يجري بصورة ملحوظة توسيع المستعمرات الواقعة في منطقتي قلقيلية وطولكرم من أجل إستيعاب فائض السكان من منطقة تل أبيب الكبرى المكتظة بالسكان، والتي تبعد عن بعض المستعمرات مسافة يستغرق قطعها بالسيارة نصف ساعة، وأنه من المزمع أن توسع مستوطنة "أفني حيفتس"، التي إنتهت في منطقة طولكرم في آذار ١٩٩٠، والتي سكنتها عند الإنشاء عشرون عائلة "إسرائيلية" فقط، وذلك بإضافة ٤٠٠٠ وحدة سكنية إليها، علماً بأن الخطط لإنشاء هذه الوحدات قد وضعت وأقرت، ونفذت ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢.

---

[1] الإستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة ، تقرير أعده **مركز القدس للإعلام والإتصال**، وقدم إلى جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي في أيلول ١٩٩١، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت) العدد ٨ خريف ١٩٩١ ص٣٢٤، ص٣٦٦ وقد نشر جزء من التقرير في **السفير** (بيروت) ١٩٩٢/٣/١٩.

جدول رقم (٥)

المستوطنات في منطقة طولكرم

المستعمرة	موقعها
عنياف	أراضي عنبتا وكفر البلد
سلعيت	أراضي كفر صور
الكنا	أراضي كفر ثلث
ألفا منشيه	أراضي عزون
شعارى تكفا	أراضي عزون
كوخاف يائير	شمال قلقيلية
تسوئيم	قرب قلقيلية
كرني شومرون	أراضي عزون
شومرون	أراضي عزون
تزامنتا	أراضي قلقيلية
أفتاي حيفتس ..	الشوقة
حرميش ...	قفين

جرى إعداد هذا الجدول بالإستفادة من جدول أورده د. محمد عبد الهادي خرائط الإستيطان الصهيوني (مصدر سبق ذكره) وجدول نشرته أصيل (مصدر سبق ذكره).

.. لم ترد في جدول د. محمد عبد الهادي.

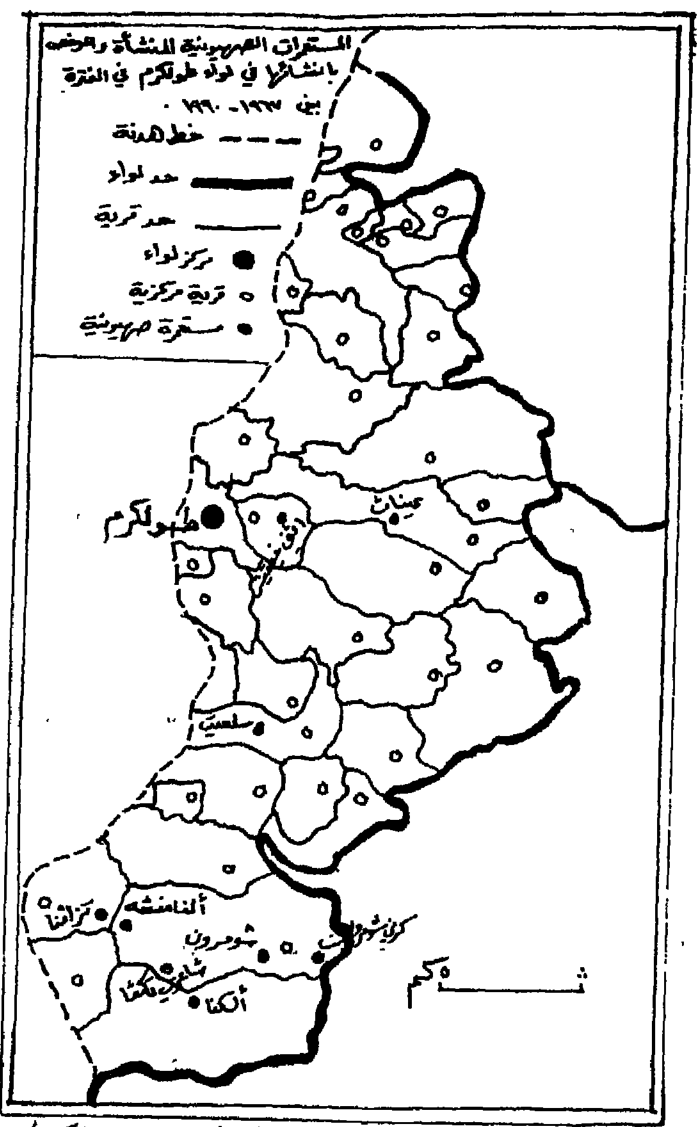
.. لم ترد في جدول د. محمد عبد الهادي.

وبالرغم من أن الإتجاه الرئيسي للنشاط الإستيطاني في منطقة طولكرم يتركز في "الضم الزاحف" فإن ذلك لا يلغي هدف التطويق والعزل للتجمعات العربية، وتفتيت وحدة المنطقة جغرافياً حيث تطوق مستوطنات "عينات، أفني حيفتس، سلعيت" وسط طولكرم وتفصل إمتدادات مستوطنات مفار أفريم، كفار يعيتس، رامات هاكوفيتس ومستوطنة كوخاف ياعمير، بين مركزي المنطقة مدينة طولكرم ومدينة قلقيلية[١] .

---

[١] جرى الإستفادة في تثبيت هذه المواقع من خارطة فلسطين / الإستعمار الصهيوني خلال مائة عام ١٨٨٢-١٩٨٢ إعداد وإشراف عبد الجواد صالح مركز القدس الإنمائي - لندن.

خريطة الإستيطان في لواء طولكرم



المصدر: د.محمد عبد الهادي - خرائط الإستيطان (مصدر سبق ذكره).

٥- واقع الإستيطان في منطقة شمال الضفة (نابلس / جنين):

تتميز منطقة شمال الضفة الفلسطينية بالكثافة السكانية العالية و"الوعورة" من ناحية تضاريسية ويعتقد أن هاتين السمتين قد لعبتا دوراً في تأخير عمليات الإستيطان في المنطقة، التي بدأت عملياً عام ١٩٧٥ وعرفت نشاطاً محموماً لم يتوقف حتى الآن، وحسب بعض الباحثين[١] فإن الأحداث التي أعقبت إتفاقية كامب ديفيد، وبدء مفاوضات الحكم الذاتي، جعلتا السلطات "الإسرائيلية" تركز على الإستيطان في هذه المنطقة لتشمل عمليات الإستيطان كل الضفة الغربية وذلك لخدمة هدف تقطيع أوصال الضفة.

إذن بدأ النشاط الإستيطاني في المنطقة عام ١٩٧٥، وكما حدث في مناطق أخرى فإنه بدأ على أنقاض معسكرات الجيش الأردني، وتوجهت جهود الإستيطان بداية نحو المنطقة الواقعة إلى شمال منطقة نابلس، ذلك للسيطرة على مفارق الطرق الإستراتيجية، ولإكمال الإتصال الإستيطاني بين منطقة الأغوار ومنطقة الساحل الفلسطيني.[٢]

---

[١] من أصحاب هذا الرأي د. نظام محمود بركات ويطرح مثله أيضاً بنفنستي الخبير الإسرائيلي في شؤون الضفة والقطاع.

[٢] د. نظام محمود بركات، الإستيطان الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره ص٢١٦.

وأولى المستوطنات التي أقيمت عام ١٩٧٥ هي مستوطنة "قدوميم" وهي أكبر المستوطنات في المنطقة، تم تأسيسها على مئات الدونمات التي صودرت من أراضي كفر قدوم. وأقيمت في الوقت نفسه تقريباً مستوطنة "صانور" بالقرب من جبع قضاء جنين على أراضٍ كانت تعرف بإسم "معسكر ترسلة" وراهناً تتوزع المستوطنات جغرافياً على محورين رئيسيين وهما المحور الشرقي حيث تتركز المستوطنات الزراعية في أراضي الغور، والمحور الغربي حيث المستوطنات "يوشاف كاهيلاني" مستوطنات مجتمعية ومن بينها مستوطنات كبرى مثل "أرئيل، وآلون موريه" التي لعبت دوراً كبيراً كمعبر للإستيطان في منطقة نابلس كلها[1] ، وشهدت منطقة نابلس محاولات لغرس بؤر إستيطانية داخلها فأقيمت مستوطنة "براخا" على سفح جبل "جرزيم" وإستولى مستوطنون على قبر يوسف الذي عد بؤرة إستيطانية داخل المدينة. وجرى تثبيت هذه البؤر بإتفاق مع سلطة عرفات في إتفاق أوسلو.

وفي منطقة جنين تتركز المستوطنات حول بلدة يعبد، وقد شهدت المنطقتان خلال عامي ١٩٩١/١٩٩٢ عمليات مصادرة كثيفة للأراضي فيهما بغية توسيع المستوطنات وإقامة الشوارع الإستيطانية. ففي أيار ١٩٩١ صادرت السلطات "الإسرائيلية" ٧٩-٨٠ دونماً من

---

(١) المصدر نفسه ص٢١٦.

أراضي قرية دير الحطب، و٣٠ دونماً من أراضي قرية السامرية وصودرت مساحات جديدة من قرية دير أستيا بغية إيجاد طريق إلى أراضي مصادرة من دير أستيا منذ عام ١٩٨٦، وتبلغ مساحتها ١٣٠٠ دونماً[١] ، وفي إطار الهجمة الإستيطانية ١٩٩١ جرى وضع نواة بإسم "برطعة عيليت" بواسطة ٥٠ بيتاً جاهزاً وذلك على مساحة مصادرة من أراضي برطعة الشرقية وأضيفت وحدات سكنية جاهزة إلى مستوطنة "مابودوتان" القريبة من يعبد.

إجمالاً فإنه في الستة أشهر الأولى من عام ١٩٩١، تمت مصادرة ٥٠٠٠ دونماً من أراضي منطقة نابلس، وفق تقديرات مصادر فلسطينية[٢] وإستخدمت الأراضي المصادرة جميعها في إشادة بؤر إستيطانية، وتوسيع مستوطنات قائمة، ولخدمة الشوارع الإستيطانية. وما بين أعوام ١٩٩٢-١٩٩٥ تركزت المصادرات على المساحات التي تقع في المفترقات الإستراتيجية بغية توسيع المستوطنات القائمة وتركيز نويات إستيطانية جديدة، وعقب أوسلو صودرت آلاف الدونمات لتنفيذ الشوارع الإلتفافية.

---

[١] نقلاً عن نشرة خاصة أعدتها "مؤسسة أصيل للخدمات الصحفية" القدس ١٩٩١/٥/١٥.

[٢] المصدر نفسه.

جدول رقم (٦)

المستوطنات في منطقة جنين

المستعمرة	موقعها
ملكي شواع	أراضي المغير
جفعات عوز	أراضي رمانة
جينات	أراضي برقين / كفر دان
جانيم	أراضي جنين
جابز	أراضي عزبونة ودير غزالة
مي عامي	أراضي عانين
حومش	أراضي سيلة الظهر
ميفودونان	أراضي يعبد
جينيانيت	أراضي عانين
حرميش	أراضي فراسين
شاكيد	أراضي يعبد
ريحان	أراضي برطعة
سانور	أراضي الفند قومية
هيفوريم	أراضي برقين
نحال معاليه	أراضي سبلة الظهر

المصدر: د. محمد عبد الهادي، خرائط الإستيطان الصهيوني، (مصدر سبق ذكره) ص٦.

جدول رقم (٧)

المستوطنات في منطقة نابلس

المستعمرة	موقعها
روتيم	أراضي طوباس
شمرا	أراضي طوباس
بكعوت	أراضي طمون
شتت	أراضي عقربة
ثومر	أراضي غور فصايل
بتسانيل	أراضي غور فصايل
نيتف هجرود	أراضي غور فصايل
روعي	أراضي طوباس
يافيت	أراضي غور الفارعة
معاليه أفرايم	أراضي مجدل بني فاضل
كدوميم	أراضي كفر قدوم
كفار بتواح	أراضي ياسوف
آلون موريه	أراضي دير الحطب
براخا	أراضي بورين
تل حاييم	أراضي روجيب
نابلس يشيفا	أراضي سالم ودير الحطب
شيخيم عيليت	أراضي نابلس
بدونيل	أراضي كفر الديك
أرئيل	أراضي سلفيت
ميخوراه	أراضي بيت فوريك

بوعيزر	أراضي كفر الديك
شلو عنصيون	أراضي غور الفارعة
شافي شومرون	أراضي دير شرف
معاليه شومرون	أراضي دير أستيا وعزون
يوسيفيا نوتيم	أراضي دير أستيا
كرني شومرون (ب)	أراضي كفر لاقف وحجة
ياكير	أراضي دير أستيا
الكان	أراضي مسحة
عمانئيل	أراضي ديراستيا وجينصافوط
الكانا (ج)	أراضي مسحة
مسودة (أ)	أراضي غور الفارعة
حمرا (ب)	أراضي بيت دجن
محولا	أراضي طوباس
شدموت محولا	أراضي طوباس
أرجمان	أراضي غور الفارعة
حمدات	أراضي طوباس
أفني حيفتس	أراضي سلفيت وبرقين
ليفونا	قلب نابلس
عيلي	قلب نابلس
بيت آبا	سرطة وقراوة بني حسان
نيفاقيم	أراضي سرطة وقراوة بني حسان
جلجال	أراضي غور فصايل
موشيه زرعين	أراضي عصيرة الشمالية

إيريت	أراضي عقابة
جونتئيل	أراضي برقة
عالي	أراضي الشماوية
معليه ليفونا	أراضي لبن الشرقية
يابوت	أراضي طوباس
مشخبوت	شمال الغور
مفداليم	جنوب شرق نابلس

المصدر: د. محمد عبد الهادي، خرائط الإستيطان الصهيوني، (مصدر سبق ذكره) ص ٦٤-٦٥.

تجدر الإشارة إلى أن تقرير "حركة السلام الآن" لعام ١٩٩١ حول النشاطات الإستيطانية أورد إحصائية تشتمل على ٣٥ مستوطنة في شمال الضفة الفلسطينية وجاء في إحصائية لـ "مؤسسة أصيل" معدة في أيار ١٩٩١، أن عدد المستوطنات في منطقة شمال الضفة هو ٣٦ مستوطنة منها ١٠ مستوطنات في منطقة جنين و٢٦ في منطقة نابلس.. وبالنظر إلى توزيع المستوطنات في منطقة شمال الضفة يتأكد الهدف "الإسرائيلي" في إيجاد إتصال بواسطة المستوطنات بين الساحل والأغوار المحاذية لمنطقة نابلس، حيث يمكن رصد خط من المستوطنات يبدأ في أقصى شمال نابلس من مستوطنة "ميحولا" ثم يهبط إلى مستوطنات "شيد موت محيولا، رؤيم، يابوق" ليبدأ بالإنحراف غرباً من خلال مستوطنات "فعقدت" "حمرا" "نابلس يشفيا"

"ألون موريه" "موشيه زرعين" "تسفي شومرون" حيث تقع الأخيرة على الحد الفاصل بين منطقتي نابلس وطولكرم، كما تنتشر المستوطنات على طول حدود منطقة نابلس الشرقية مع غور الأردن، وتصنف هذه المستوطنات مع المستوطنات الأمنية التي أصرت حكومة رابين على الإستمرار في إقامتها وتعزيز القائم منها.

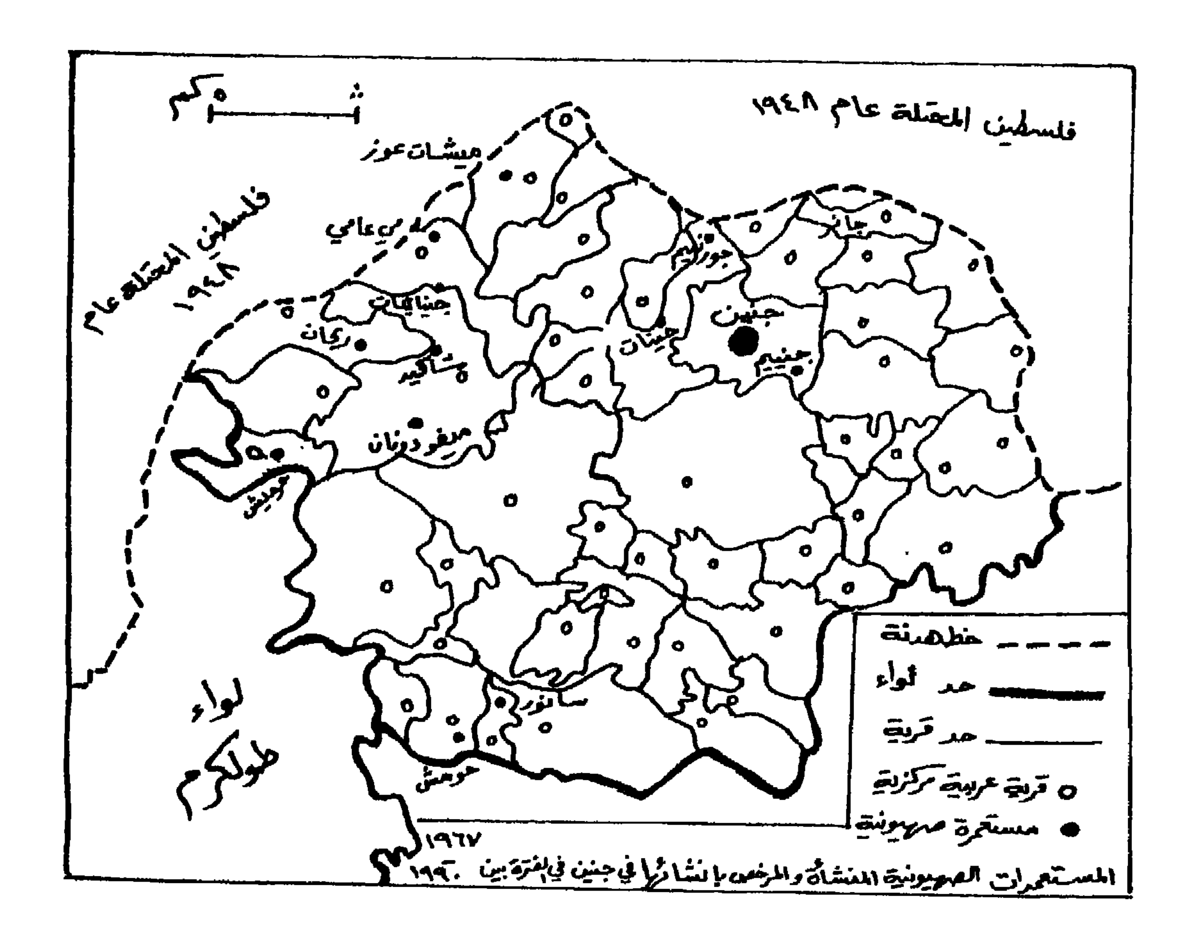
إلى ذلك فإن الجزء الأكبر من المستوطنات المشادة في منطقة نابلس، لحظ الإستفادة من الطبيعة الديمغرافية للمنطقة، فجرى توضيع المستوطنات علىالمرتفعات ومفارق الطرق الإستراتيجية، الأمر الذي يجعل من السهل تصنيفها ضمن المستوطنات الأمنية.

إضافة إلى كونها تؤدي على الشكل الأمثل، إحدى الوظائف الأساسية للإستيطان في تقطيع أوصال الرقعة الجغرافية للمنطقة، وعزلها عن المناطق الأخرى وجعل العبور من خلال الممرات الإستيطانية إجبارياً للوصول من قرية إلى أخرى.

ويمكن ملاحظة هدف التطويق والعزل، بشكل واضح لدى النظر إلى توزيع المستوطنات في منطقة جنين (أنظر الشكل المرفق).

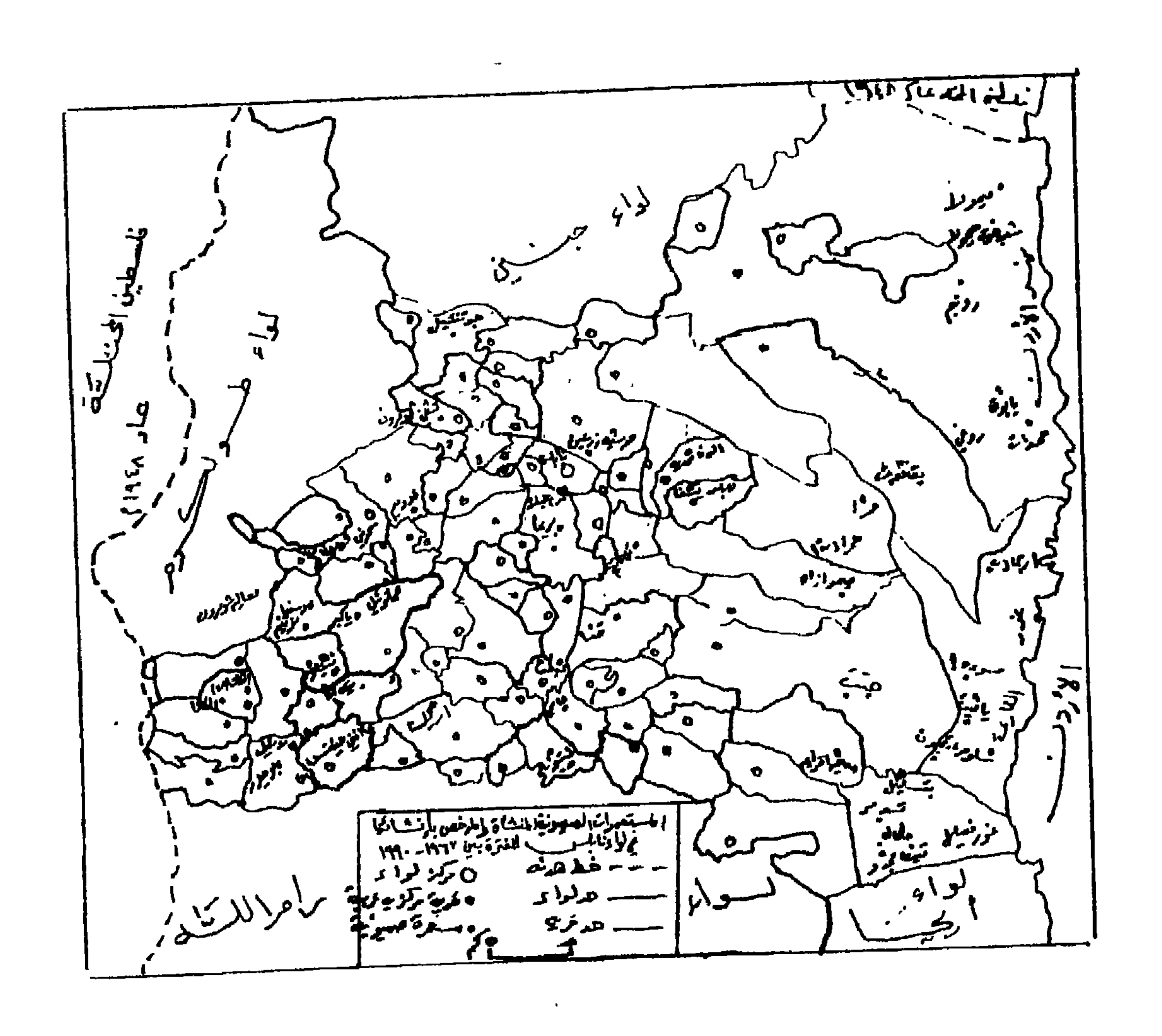
حيث تحيط المستوطنات "جينيم، جينات، جورنيم جانر" بوسط منطقة جنين، والمدينة التي تشكل مركز المنطقة، أما مستوطنات الغرب والشمال الغربي فتؤمن إتصالاً إستيطانياً مع الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وعلى الحد الفاصل بين طولكرم وجنين تتوضع مستوطنة "حرميش".

خريطة الإستيطان في منطقة جنين



المصدر: د.محمد عبد الهادي - خرائط الإستيطان (مصدر سبق ذكره).

خريطة الإستيطان في منطقة نابلس



المصدر: د.محمد عبد الهادي - خرائط الإستيطان (مصدر سبق ذكره).

٦- واقع الإستيطان في أريحا وشمال البحر الميت:

يعتبر الإستيطان في أريحا ومنطقة البحر الميت المحاذية للأغوار جزءاً من النشاط الإستيطاني المصنف "أمنياً" حيث تكمل المستوطنات في هذه المنطقة حزاماً إستيطانياً يبدأ من الشمال إلى الجنوب على إمتداد الأغوار، غير أن هذا النشاط الإستيطاني يتجه أيضاً نحو الداخل بغية هدف التشظية وعزل القرى الفلسطينية القليلة نسبياً في المنطقة. وقد أقيمت المستوطنات في هذه المنطقة "بصورة متراصة" وربطت بعضها ببعض بواسطة الطرق المتعددة، كما ربطت بشبكة إنذار متطورة وأقيمت فيها الملاجئ ونقاط التحصين[١].

لقد ساعد ضعف الكثافة السكانية على تحقيق "إستيطان هادئ" في المنطقة يلائم الأهداف "الإسرائيلية" المطلوبة، إن لجهة تأمين الحزام بإتجاه نهر الأردن أو لجهة تحقيق عمليات العزل والتطويق.

---

[١] حمد سعيد الموعد، العامل الجيواستراتيجي في الإستيطان، صامد الإقتصادي، العدد ٩٠ مصدر سبق ذكره ص١٧٥.

جدول رقم (٨)

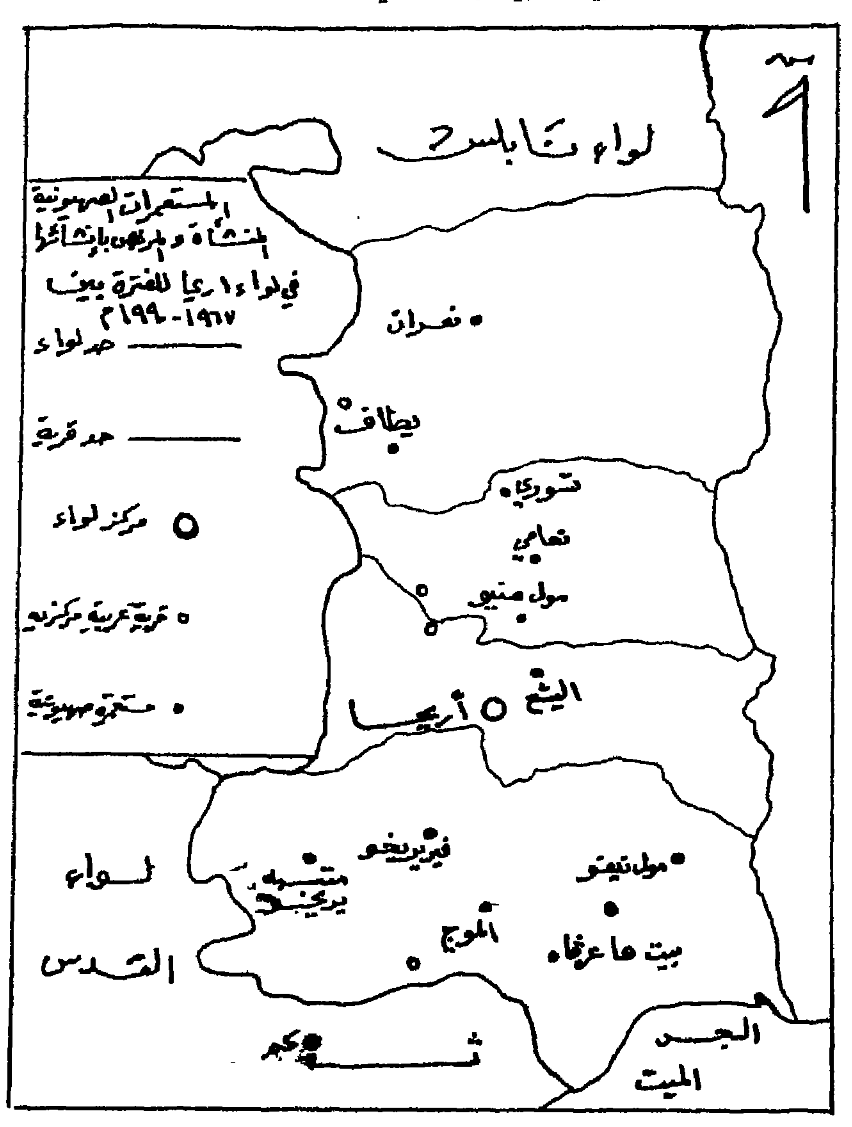
المستوطنات في منطقة أريحا وشمال البحر الميت:

المستعمرة	موقعها
مول مينو	أراضي النويعمة
يطاف	أراضي العوجا
نعران	أراضي العوجا
الموج	أراضي النبي موسى
تسورى	أراضي النويعمة
بيت هعرفاه	أراضي النبي موسى
مول نيعفر	أراضي النبي موسى
فيرديريحو	أراضي النبي موسى
اليشع	أراضي أريحا
متسبية يريحو	أراضي النبي موسى
نعابي	أراضي النويعمة

المصدر: د. محمد عبد الهادي، خرائط الإستيطان الصهيوني (مصدر سبق ذكره).

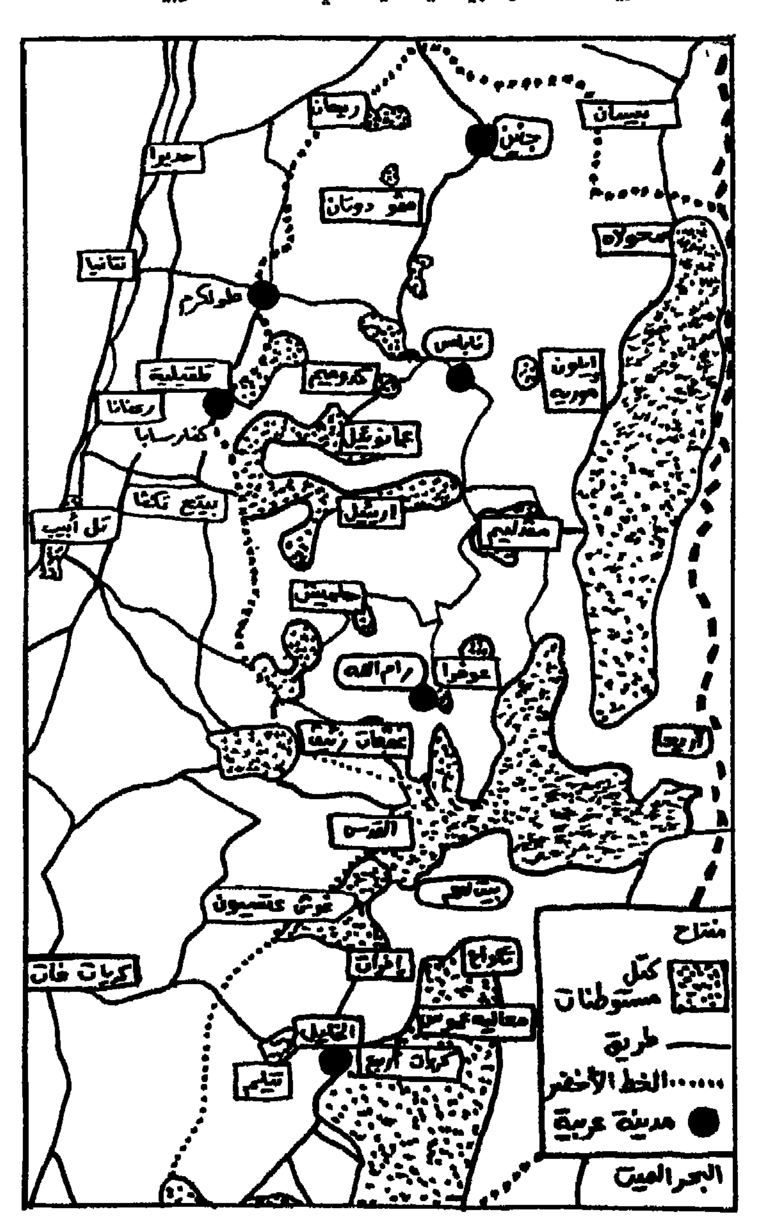
أورد تقرير حركة السلام الآن جدولاً بمستوطنات أريحا وشمال البحر الميت يتضمن وجود ٢٣ مستوطنة، وقد أهملنا الجدول المذكور، لأنه لا يعتمد التوزيع الجغرافي ولا يحدد بدقة مكان إقامة المستوطنة.

خريطة الإستيطان في منطقة أريحا



المصدر: د.محمد عبد الهادي - خرائط الإستيطان (مصدر سبق ذكره).

خريطة الكتل الإستيطانية في الضفة الغربية



ثانياً: واقع الإستيطان في قطاع غزة:

لعبت الكثافة السكانية العالية في القطاع إلى جانب المقاومة العنيفة للاحتلال الإسرائيلي، وضيق مساحة القطاع، وغياب الدوافع التوراتية دوراً في الحد من الإندفاع لإستيطان القطاع، ففي المساحة البالغة ٣٦٠ كم٢، وضعيفة الموارد، كان يقطن في عام ١٩٦٧ نحو ٥٠٠٠٠٠ فلسطيني "أبدوا مقاومة عنيفة جداً للإحتلال منذ البداية، فيما لم يظهر "التوراتيون" ميلاً كافياً لتحريك عملية الإستيطان النشطة في القطاع.. غير أن هذه العوامل التي أجلت البدء في النشاط الإستيطاني في القطاع (أنشئت المستوطنة الأولى مطلع عام ١٩٧٠) لم تمنع الإندفاع فيما بعد من أجل تفتيت الوحدتين الجغرافية والديمغرافية للقطاع، خصوصاً وأن الأخيرة شكلت عامل قلق مزمن للأوساط "الإسرائيلية" الأمر الذي دفعها للسعي إلى تقسيم القطاع إلى ثلاث كتل رئيسية معزولة عن بعضها بواسطة حواجز (أوتاد) من المستوطنات الصغيرة[1] ولم تشكل رقعة القطاع الضيقة حاجزاً أمام النشاط الإسرائيلي طالما أن الهدف هو تفتيت الوحدة الجغرافية لهذه الرقعة المكتظة رغم صغرها بمئات الآلاف من الفلسطينيين، فإندفعت السلطات "الإسرائيلية" إلى تنفيذ حملات مصادرة ضخمة من أراضي القطاع بغية تحويلها إلى مستوطنات وشوارع إستيطانية، وليصل حجم

---

[1] د. نظام محمود بركات مصدر سبق ذكره ص٢٢٩.

الأراضي المصادرة لصالح الإستيطان حتى أيار ١٩٩١ إلى ٢٣١٥٠ دونماً.

جدول رقم (٩)

أراضي قطاع غزة حتى مطلع أيار ١٩٩١

مبان وطرق	٤٩٠٠٠ دونم
حمضيات	٦٠٢٨٤ دونم
فواكه	٤٥٦٨٥ دونم
خضار وفاكهة	٧٠٨٧٥ دونم
أراضي بور ذات ملكية خاصة	٨٠٠٠ دونم
أراضي حكومية وكثبان رملية	٦٦٨٥٠ دونم
أراضي حكومية – أحراش	٢٧٠٠٠ دونم
مستوطنات	٢٣١٥٠ دونم
أراضي متفرقة	١٠٠٠ دونم

المصدر: المخطط الهيكلي لبلدية غزة -نشرة خاصة- مكتب بيت لحم الصحفي ١٩٩١/٥/١٣.

يظهر تفحص توزيع المستوطنات في قطاع غزة (أنظر الشكل المرفق) نمطاً واضحاً لسياسة تقطيع الأوصال التي يطبقها "الإسرائيليون" بواسطة المستوطنات، فإلى كتلتين إستيطانيتين في شمال وجنوب القطاع جرى نثر عدد من المستوطنات التي تشكل حواجز تحول دون التعامل مع القطاع كوحدة متكاملة.

جدول رقم (١٠)

المستوطنات في قطاع غزة

المستعمرة	موقعها
نتساريم	أراضي بومدين
نيسانيت	أراضي بيت لاهيا
تل أور	أراضي غزة
موراج	بين خان يونس ورفح
كاديش	شمال خان يونس
يران	قرب خان يونس
ريفح يام	قرب رفح
قطيف	بين دير البلح وخان يونس
نتسير حزاني	شمال خان يونس
جاني طال	شمال شرق خان يونس
جان أور	جنوب غرب خان يونس
بيدولاخ	بين خان يونس ورفح
أمبار	جنوب غزة
نيقي دقليم	غرب خان يونس
متسبيه عتصونا	شمال رفح
إيلي سيناي	أراضي بيت لاهيا
عتصونا	بين خان يونس ودير البلح
عتصونا كفار داروم	شرق دير البلح
تل منطار	جنوب غرب غزة
إيريتز	قرب بيت حانون

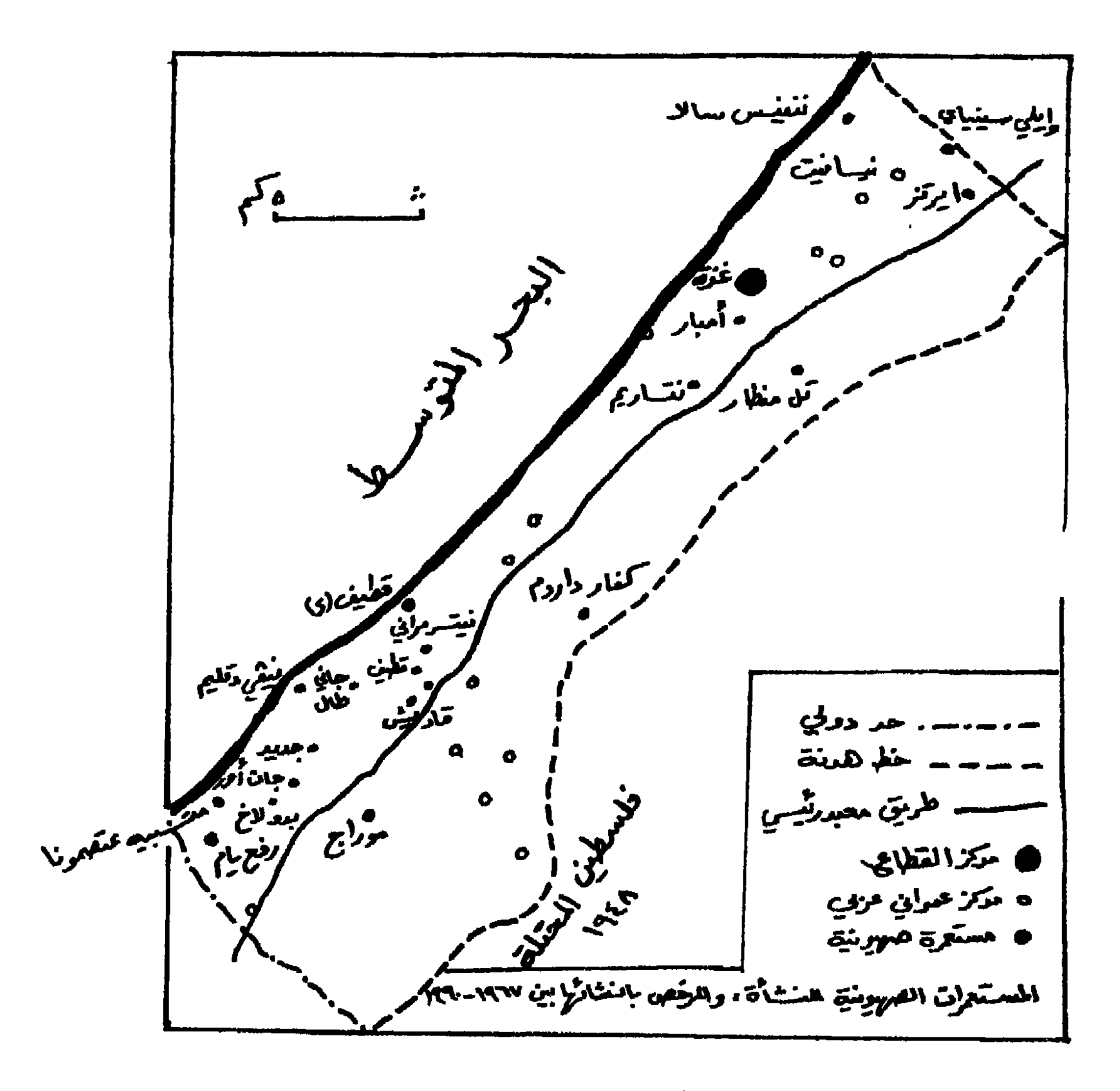
جديد	غرب خان يونس
فندق شاطئ قطيف	شمال خان يونس
قطيف (د)	جنوب غرب دير البلح
نيفتس سالا	غرب بيت لاهيا
يغول	بين دير البلح وخان يونس .

المصدر: د. محمد عبد الهادي، خرائط الإستيطان الصهيوني، (مصدر سبق ذكره)

- أورد تقرير حركة السلام الآن لعام ١٩٩١ وجود ١٧ مستوطنة فقط في القطاع. فيما أعتبر بعض المستوطنات التي أوردتها إحصائية د. محمد عبد الهادي بمثابتها لا تصنف مستوطنة.

ومن الجدير بالملاحظة، أن الكثافة السكانية العالية في القطاع، وضيق مساحته وضعف موارده، لم يحل دون تثبيت الواقع الإستيطاني فيه على حاله، وفق إتفاق أوسلو، ورغم كل التنازلات التي قدمتها سلطة الحكم الذاتي، فإنها لم تفلح في إقناع الصهاينة بإزالة بقعة إستيطانية "نتساريم" فيما يبدو القطاع معرضاً من جديد لهجمة إستيطانية تقضي على ما تبقى من حيازات أبنائه.

خريطة الإستيطان في قطاع غزة



المصدر: د.محمد عبد الهادي - خرائط الإستيطان (مصدر سبق ذكره).

ثالثاً: الشوارع الإستيطانية

لم يكن من المتيسر إستكمال عمليات تشظية الضفة الفلسطينية وقطاع غزة من دون إقامة الشوارع الواصلة بين المستوطنات، والتي أدت إلى تدمير عدد كبير من حيازات الأراضي للفلسطينيين، وأسهمت في عمليات التطويق حيث تعذرت إشادة المستوطنات أو توسيعها.. وقد شهدت عمليات إقامة الشوارع الإستيطانية نشاطاً ملحوظاً في أعقاب الإنتفاضة "إذ كان الغرض المعلن من إقامتها، تفادي مرور المستوطنين بالقرى والتجمعات الفلسطينية، وهو المرور المنظم الذي يعرضهم للخطر" و"لحظ تقرير" مركز القدس للإعلام والإتصال أن السلطات "الإسرائيلية" خصصت ضمن موازنة وزارة الإسكان لعام ١٩٩١ (٢٧) مليون شيكل لإنشاء طرق المستوطنات، وإشتملت آخر خطط حكومة شامير للأراضي المحتلة على ١٧ طريقاً للسيارات (وقد أنجز الكثير منها فعلاً) عشرة منها تربط مستعمرات وستة تربط المستعمرات ببلدات داخل "إسرائيل" والأخير يشق النصف الجنوبي من الضفة الغربية، بينما يصل معالية ادوميم بمستعمرتين واقعتين في منطقة الخليل.

إستمرت إقامة "الشوارع الإستيطانية" في عهد حكومة رابين، بيد أن هذه الشوارع أخذت طابع الكارثة الحقيقية، وكرست واقع تفتيت

الضفة بشكل جلي، عقب توقيع أوسلو ٢، بين السلطة الذاتية والصهاينة، حيث أطلق على هذه الشوارع إسم "الشوارع الإلتفافية"، وحسب ما يوحي به الإسم فإن غرض هذه الشوارع الإلتفاف حول المدن والبلدات الفلسطينية، لإستخدامها كطرق للمستوطنين وجنود الجيش المعاد توزيعه في الضفة، وعملياً يجعلها تشكل أحزمة محيطة بالتجمعات الفلسطينية.

وكانت حكومة "رابين_بيريز"، قد بدأت بتهيئة الشوارع الإلتفافية، حتى قبل توقيع أوسلو ٢، مما يدحض إدعاءات سلطة الحكم الذاتي، بأنها لم توافق على شق الشوارع الإلتفافية ضمن الصفقة المذكورة، فما بين آب ١٩٩٣ وكانون الأول من العام نفسه، تم بشكل واسع ومحموم ومكثف، إنشاء الطرق البرية لربط المستوطنات الصهيونية ببعضها البعض، وشملت عمليات لربط المستوطنات بمعظم ألوية الضفة، حيث أعلن ضمن الفترة المذكورة عن بدء سريان مشاريع الظاهرية (طريق رقم ٣٢٥) الذي يربط مستوطنة أشكلون بطريق الظاهرية، وتم في لواء الخليل إيداع مشروع طريق رقم (٦٠) مقطع حلحول العروب.

أما في القدس ورام الله، فبدأ سريان تنفيذ مشروع طريق رقم (٤٣٦) (بيت أكسا، بدو، الجيب) ومشروع طريق النبي صموئيل،

بيت سوريك (رقم ٤٢٥) وتم إيداع مشروع تنظيم طريق دير عمار بيتللو رقم (٤٥٦)، ومشروع طريق مستوطنة هارهدار-النبي صموئيل رقم (٤٢٥).

وفي منطقة نابلس أعلن عن بدء سريان تنفيذ مشروع طريق سلفيت، كفل حارث رقم (٤٧٧٥)، وإيداع مشروع طريق اللبن-برقين رقم (٤٤٦)، في منطقة أريحا أعلن عن إيداع مشروع طريق رقم (٩٠) مقطع أريحا-النبي موسى.

وتحت ضوضاء "تحرير المدن" المعاد إنتشار قوات الإحتلال حولها، كان يجري شق الطرق الإلتفافية بتسارع محموم، فعشية إعادة الإنتشار في كل مدينة كان يعلن عن شق شارع إلتفافي يطوق المدينة الفلسطينية المعاد الإنتشار الإحتلالي فيها، وفي مرحلة لاحقة بدأ الوصل بين التجمعات الإستيطانية، بشوارع إلتفافية أكملت تطويق القرى والبلدات الفلسطينية.

وبنظرة واحدة إلى ما خلفته المستوطنات والشوارع الإلتفافية سوف نعرف عن أية جغرافية يتحدثون، وعن أية "دولة" تحاك الأوهام.

الشوارع الإستيطانية المعلن عنها بعد أوسلو

(الفترة من ١٣/٩/١٩٩٣ - ٣١/١٢/١٩٩٣):

الرقم	المنطقة	مواقع المصادرة	رقم الشارع	التاريخ
١	بيت لحم / الخضر	الشفاء، وادي النيص الهندي	١٠	١٩٩٣/٩/١
	الخليل / بيت أمر	جبل المسودة، فريديس، جبل القرن، بيت زعتا، واد شوحيت، واد الشيخ خربة، بورقوت، قبر البو		١٩٩٣/٩/١
	الخليل / حلحول	قبر البو		١٩٩٣/٩/١
٢	طولكرم / كفر الديك	خربة الحمقى، خربة دير سمعان	٤٤٦	١٩٩٢/٩/٢٦
٣	رام الله / النبي صموئيل	البطن/ خلة العين/ الجروس/ الحوارة/ شعب عبد الله/ كروم علا/ كروم العين/ بوق/ شعب		١٩٩٢/١٠/٢٦
	رام الله / بيت أكسا	وعر الجمال/ واد العسكر/ صفحة البرج/ خلة المدمي		
	رام الله / الجيب	المحريق/ قطعة بدو/ قطعة شقشق/ كروم الشيخ/ المرج/		

		تين الواد/ حديفة الوصل/ العبس		
٤	رام الله / النبي صموئيل / بيت أكسا	خلة العين/ الجروش/ ظهر عمران/ رفيق الحسين/ ظهر بدر/ ناموس خطب/ البرنس المريجات/ الخلة الغربية	٤٢٥	١٩٩٢/١٠/٢٦
	رام الله / بيت سوريك	جبل الشيخ/ سهل بيت أجزا/ واد الأصفر		
٥	رام الله / بيتللو	خربة كفر موسى/ واد الأوقاع/ واد عين العروس/ ظهور عين البلد/ المعشي الفوقا/ اللوالب/ حجاز التحتاني/ جسر الناس	٤٥٦	١٩٩٢/١٠/٢٨
	رام الله / دير عمار	الخربة/ جسر حديقة/ دبا/ خلة النجار/ شعب طوبا/ واد أبو شوق/ شعب الزنط/ واد الندى/ حيطان اللوالب/ عقبة الساعي/ حيطان أبو عزاز/ واد الساعي/ عقبة الساعي	٤٥٦	١٩٩٢/١٠/٢٨
	رام الله / الجانب	قسم من خلة النجار/ الشحطة/ النبي عنبر		
٦	الخليل / الظاهرية	ق/ واد خليل/ خربة عطب المكبير	٣٢٥	١٩٩٢/١١/٢٨

	الرمانين			
٧	نابلس / كفل حارث	الدواير/ المداريس/ القراق/ الواد القبلي/ واد المطوى/ الوجه الشامي	٤٧٧٥	١٩٩٢/١١/٢٨
٨	أريحا / النبي موسى	١٣/١٢/١١/٧/٦/٢/ ٢/١ ٢/١		
	أريحا / النويعمة	/١ ج من ٤/٣/٢/١ ج من ١٠/٨/٧/٢ وقسيمة ٤		
	أريحا	ج من ٤/٣/٢ ج من ٤/٣/٢/١ ج من ٢ ج من ٢ ج من ١٠١/١٤/١٣/١٢/٢/ ١٠٢		

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالإستناد إلى مجموعة من المصادر التي جمعتها جمعية الدراسات العربية في القدس كانون ثاني ١٩٩٤.

الفصل الخامس:

حكومة نتنياهو والإستيطان

حكومة نتنياهو والإستيطان

منذ الإنتخابات العامة التي شهدها الكيان الصهيوني في أيار مايو ١٩٩٦ والتي أسفرت عن عودة الليكود مع إئتلاف ديني/يميني (حسب التقسيمة السائدة في الكيان الصهيوني) إلى رأس السلطة، أعيد تركيز حزمة ضوء قوية على النشاط الإستيطاني الذي أعلنت حكومة الليكود عزمها على مواصلته بقوة، ووتائر متسارعة. ومن المتصور أن الطابع الإستفزازي للنشاط الإستيطاني الذي يديره الليكود، قد أسهم في معاودة تناول الإستيطان على نحو أكثف، ولكن هذا التناول غالباً ما إنطوى في وجه من الوجوه على خلل بين، بحيث يميل البعض إلى تسويق "مفاضلة" بين العمل والليكود على صعيد التوجهات الإستيطانية.

ويمكن الزعم بأن ما عرضناه في الفصل السابق يكشف الخطأ في تسويق مثل هذه المفاضلة، ذلك أن حكومة العمل، كما هو شأن حكومات العمل السابقة، قد قامت بنشاط إستيطاني واسع، مع فرق واضح، هو إضفاء سمة الهدوء على النشاط الإستيطاني. هذا فضلاً عن أن الضوضاء المصاحبة لتوقيع إتفاقيات أوسلو، ومفاعيلها، قد أسهمت في التعتيم على النشاط الإستيطاني الصهيوني، ولعل أبرز مثال على ذلك كان شق الشوارع الإلتفافية التي صودرت من أجلها مساحات واسعة وأهلكت آلاف الدونمات الزراعية. ولكنها مرت بهدوء

بدعوى "تحرير المدن" حيث جرى الربط بين شق هذه الشوارع وإعادة الإنتشار في مدن الضفة.

لقد نفذ العمل سياسة إستيطانية تتلائم وفهمه للتسوية، فأظهر تمسكه بالمستوطنات وعزز تلك التي تخدم توجهاته على نحو واضح، وبينما كان شمعون بيريز يقول: "إذا كانت نتساريم مستوطنة فأنا لا أفهم شيئاً" (يديعوت أحرونوت ١٢ شباط ١٩٩٥) كان يقول أيضاً: "مع ذلك لن نقلع مستوطنة من مكانها". ويمكن السير طويلاً مع التصريحات التي أطلقها وزراء حكومة رابين/بيريز، وكلها تؤكد على أهمية الإستيطان والإستمرار فيه.

وثمة من يلاحظ أن السياسة الإستيطانية للعمل، كانت منسجمة مع مشروع "إيغال آلون" للتسوية في الضفة[1]، وينبغي أيضاً أن نشير إلى أنه إستفاد كثيراً في تسويق هذه السياسة وتمريرها من التغطية التي منحها له إتفاق أوسلو، وعلى مدى الوقت كله كان أقصى ما ذهب إليه رابين هو: العمل على تجميد المستوطنات السياسية (المقامة في وسط أماكن آهلة بالفلسطينيين) لا القيام بإخلائها (هآرتس ١٩٩٢/٧/١)، لكنه لم يشر بالمرة إلى إمكانية إزالة أية مستوطنة، وكانت أحد جوانب دفاعه عن إتفاق أوسلو، في مواجهة الليكود، ترتكز إلى القول بأن

---

[1] من هؤلاء، الباحث هاني العبد الله، أنظر مقالته في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢ خريف ١٩٩٢، ص٢٧.

الإتفاق مع عرفات قد ثبت المستوطنات بعكس كامب ديفيد الذي أدى إلى إزالة المستوطنات.

وربما يكون صحيحاً أن سياسة رابين "الإستيطانية" قامت على أساس مشروع "آلون" الذي نص على أن مناطق غور الأردن و"القدس الكبرى" و"غوش عتصيون" في الضفة الغربية ستبقى خاضعة للسيادة "الإسرائيلية"، حتى بعد التوصل إلى معاهدات سلام[1]، ومعروف أن "رابين" صنف هذه المستوطنات ضمن المستوطنات الأمنية، لكن الواقع بين أن حكومة "رابين" "تجاوزت هذا الحد بكثير"، وأنها طبقت عملياً "أيدولوجية غوش إيمونيم". يظهر ذلك من خلال حجم المصادرات الهائل للأراضي، وما كشف النقاب عنه عقب سقوط الحكومة العمالية، من عمليات الدفع الكبيرة للمستوطنين إلى الضفة والقطاع. والعمل من أجل جعل مشروع "القدس العظمى قائماً على الأرض".

وقد لحظ تقرير عن البناء الإستيطاني في عهد "رابين" أنه في الأشهر التسعة الأولى من تسلم حكومة "رابين"، فإن نسبة المساكن التي مولت الحكومة إنشاءها في الأراضي المحتلة (عام ١٩٦٧ ما عدا القدس) كانت أعلى من النسبة التي سجلت في ذروة حملة البناء في عهد حكومة شامير، إذ أن ١٨,٦٪ من الوحدات السكنية التي شرع بالبناء فيها يقع في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، في حين أن النسبة

---

[1] يديعوت أحرونوت، ملحق السبت ١٩٩٢/٧/٢٤.

في عهد شامير لم تتعد ١٠,٨٪ من مجموع ٦١٦٠٠ بداية إسكان.

ويشير التقرير إلى أن "رابين" تباهى "بأنه بنى في فترة حكمه في المناطق أكثر مما بني في أي وقت مضى منذ عام ١٩٦٧"[١] (أنظر الجدول أدناه).

إحصاءات بناء إستيطاني تتعلق بالضفة وغزة باستثناء القدس

تموز / يوليو ١٩٩٢ - آذار / مارس ١٩٩٣

	١٩٩١	١٩٩٢	تموز / يوليو ١٩٩٢ آذار / مارس ١٩٩٣
إجمالي المنازل المنجزة	٢١٨٠	٦٥٩٠	٥٩٦٠
حكومي	١١٠٠	٥٥٧٠	٤٩٢٠
خاص	١٠٨٠	١٠٢٠	٧٧٠
النسبة من الإجمالي العام	٥,١	٩,٤	١٢,٦
إجمالي بدايات الإسكان	٧٧٧٠	٦٣٤٠	٢٥١٠
حكومي	٦٦٧٠	٥٠٠٠	١٥٤٠
خاص	١١٠٠	١٣٤٠	٩٧٠
النسبة من الإجمالي العام	٩,٣	١٤,٦	٩,٦
إجمالي البناء الفعلي في	٨٦٨٠	٦٩٥٠	٥٦٤٠

---

[١] نشر التقرير في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٧ شتاء ١٩٩٤ ص١٩٧.

نهاية فترة			
النسبة من الإجمالي العام	٩,١	١٠,٤	٩,١

المصدر: ISRAEL CONTAL BAREAU OF STATISTICS, JULY-1993

إضافة إلى البناء الإستيطاني الكثيف، فقد تمت عمليات مصادرة للأراضي على نطاق واسع، سواء بهدف التوسيع الإستيطاني، أو لشق الطرق الإلتفافية، وإتمام مشروع "القدس الكبرى"، وهي مصادرات حملت عناوين متعددة (كان منها ما صودر تحت دعوى إقامة محميات طبيعية – أنظر الجدول المرفق).

المحميات الطبيعية / العناوين الرئيسية التي أعلنها مجلس التنظيم الأعلى بعد توقيع الإتفاق ١٣/٩/١٩٩٣-٣١/١٢/١٩٩٣.

الرقم	المنطقة	إسم المحمية	المساحة	التاريخ
١	رام الله/النبي صموئيل	النبي صموئيل	٢٥٠٠	٩٣/١٠/٢٧
	رام الله/الجيب	النبي صموئيل		
	رام الله/بيرنبالا	النبي صموئيل		
	رام الله/بيت حنينا	النبي صموئيل		
٢	رام الله/بلعين	الشيخ أبو لمون	١٢٠٠	٩٣/١٢/٩
٣	القدس/بيت أكسا	أبو لمون	/	٩٣/١٢/١٠
٤	الخليل/ الحدب/	محمية دير رازح	١٠٢٠	٩٣/١٢/٧

	الجوف/دير رازح			
٥	نابلس/ عصيرة القبلية	سلمان الفارسي	/	٩٣/١٢/٢١
٦	الخليل/ حلحول/ بيت كاحل/ بيت أولا/ ترقوميا	غابة القوف	٢٥٧٥	٩٣/١٢/٢١
٧	نابلس	النبي يانون	٢٦	٩٣/١٢/٢١
٨	بيت لحم	وادي طقوع	٢٩٨٢	٩٣/١٢/٢٩

المصدر: إعداد لجنة أبحاث الأراضي في جمعية الدراسات العربية القدس كانون الثاني ١٩٩٤.

وحسب تقرير قدمه الأمين التنفيذي للجنة الإقتصادية والإجتماعية لمنطقة غرب آسيا (أسكوا) إلى السكرتير العام للمجلس الإقتصادي والإجتماعي عن المستعمرات في الأراضي المحتلة، فإن الصهاينة صادروا ٢٣٠ ألف دونم ما بين أيلول ٩٣ وحتى نهاية عام ٩٥، خصصت لبناء الطرق وتوسيع المستعمرات، وبناء السور الأمني الذي يحيط بمنطقة ٣٦٠ كيلومتر طولاً وبعرض ٢ كيلومتر[١] .

وحسب التقرير نفسه، فقد بنيت ١١ ألف وحدة سكنية لليهود في مدينة القدس في بداية عام ١٩٩٦، في حين أشار رئيس قسم التخطيط في بلدية القدس إلى أن الخطط قد أعدت لبناء ٣٣٤٥٨ وحدة سكنية لليهود[٢] . أما مصادر السلطة الذاتية فتحدثت عن مصادرة ٨٠ ألف

---

[١] وكالة قدس برس نشرة يوم ١٩٩٦/٧/١٧.

[٢] المصدر نفسه.

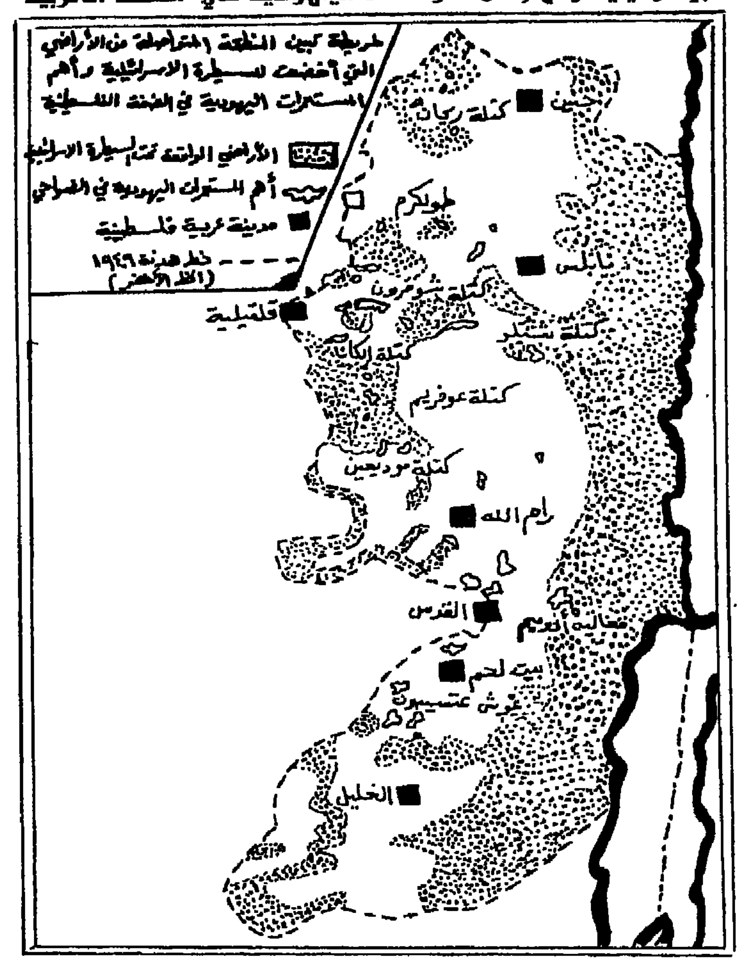
دونم في الفترة نفسها[1].

إن كل هذه المعطيات تقدم الدليل العملي على أن حكومة العمل الصهيونية، إتبعت سياسة إستيطانية، تابعت فيها جهود حكومات العمل السابقة، وكذلك جهود حكومة الليكود، الأمر الذي تنتفي على أساسه إندفاعات البعض نحو "المفاضلة" بين الحزبين الصهيونيين الرئيسيين على صعيد السياسات الإستيطانية وهو أيضاً يثبت ما ذهبنا إليه منذ البداية من أن الصهاينة، وفيما يتعلق بركيزتي الهجرة والإستيطان يبقون على أهداف ثابتة وواضحة، وينوعون في أساليب الوصول إلى تحقيقها، ما بين الحل الوسط الإقليمي "على طريقة العمل (بيريز/رابين)" وأرض إسرائيل الكاملة "على طريقة الليكود (نتنياهو/شارون)".

---

[1] عبد الجواد صالح، في تصريحات أوردتها نشرة قدس برس يوم ١٩٩٦/٧/٦.

خريطة تبين المنطقة المتواصلة من الأراضي التي أخضعت للسيطرة الإسرائيلية وأهم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية



المصدر: ورد هذا المخطط ضمن تقرير أصدره مركز القدس للإعلام والإتصال نشر في مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص٣٢٧.

حكومة الليكود وإستكمال المخططات:

بهذا المعنى فإن ما تقوم به حكومة الليكود، هو إستكمال للمخططات السابقة، ومتابعة لعملية التهويد والتشظية، مع إختلاف في أن رابين قسم الإستيطان إلى نوعين سياسي وأمني، ووعد بتجميد الأول وإطلاق الثاني، في حين أطلق الإثنين معاً، أما نتنياهو، فأعلن عن حق اليهود في إستيطان كل جزء من "أرض إسرائيل" على أن مؤدى السياستين سوف يظهر واحداً في المحصلة النهائية، وهو تقويض المقوم الأساسي للوجود العربي على الأرض.

ولا يفهم من ذلك أي ذهاب بإتجاه التقليل من خطورة سياسة الليكود الإستيطانية، ولكنه بالقدر نفسه لا يعني الذهاب بإتجاه "تجميل" سياسات العمل الإستيطانية، بل ربما بدا العداء الواضح "أفضل" من العداء ناعم الملمس.

وفي سياق عرضنا لمعالم سياسة الليكود الإستيطانية فسوف نلاحظ "إجماعاً" على العناوين التي تحكم مجمل السياسات الإستيطانية الصهيونية. وأن هناك ما يشبه "سباق التتابع" بين الأحزاب الصهيونية على هذا الصعيد.

القدس اليهودية الكبرى:

إضافة إلى ما قامت به حكومة رابين/بيريز على صعيد هذا المخطط، فقد أعلنت حكومة الليكود منذ إنشائها في حزيران يونيو ٩٦، عن مباشرة مخططات إستيطانية واسعة النطاق في القدس، إن على صعيد إستكمال مشروع "بوابات شارون" المشار إليه سابقاً، أو إغلاق الثغرات في الحزام الإستيطاني أو التوسع في الإتجاهات القديمة لإقامة القدس الكبرى.

وقد نص برنامج حكومة نتنياهو على إعادة إطلاق الإستيطان الصهيوني في الضفة لمضاعفة عدد المستوطنين ثلاث مرات (من ١٥٠ ألف إلى نصف مليون) خلال عمل الحكومة (أربع سنوات)، وقال "رئيس مجلس المستوطنات" في الضفة: "لقد وضعنا خطة ستسمح بزيادة سكان يهودا والسامرة وغزة إلى ٣٠٠ ألف نسمة في غضون ثلاث سنوات"[١].

وأثناء الإعداد لتشكيل الحكومة، نقلت صحيفة معاريف (٩٦/٦/٥) عن المسؤول "الإسرائيلي" (مئير فرورش) عزم الحكومة على تنفيذ مخطط يقضي بإزالة ألفي مسكن للفلسطينيين في شرق القدس، لبناء أحياء إستيطانية مكانها، تتكون من خمسين ألف وحدة سكنية. وأكد

---

[١] السفير (بيروت) ١٩٩٦/٧/١٥.

(فوروش) أن الخطط جاهزة لبناء شقق سكنية في مختلف أنحاء القدس لجعل الأحياء الإستيطانية متواصلة، وبضمن ذلك إقامة حي إستيطاني على جبل الزيتون، وآخر شرقي جبل سكوبس يتصل بمستوطنة "معاليه أدوميم".

ولم تكد تمضي بضعة أسابيع على تشكيل حكومة الإئتلاف اليميني_الديني، حتى بدأت تتكشف النوايا الصهيونية بشأن الإستيطان في القدس، حيث كشف عن مخططات قيد التنفيذ الفوري، ومن بينها إقامة حي إستيطاني في "حي الشيخ جراح" وآخر في "حي رأس العامود" وتوسيع رقعة الإستيطان في بلدة "سلوان" المتاخمة لسور البلدة القديمة، والمنطقة المستهدفة بالإستيطان أولاً، تقع في قلب حي الشيخ جراح المأهول بالمواطنين الفلسطينيين، ويطلق عليها إسم (أم حورون) مساحتها نحو سبعة دونمات، وتندرج إقامة هذا الحي في إطار مشروع بوابات شارون وسد الثغرات في الحزام الإستيطاني حول القدس، وقد حظي المشروع بمصادقة "بلدية القدس و"اللجنة اللوائية الإسرائيلية للتنظيم والبناء" في منطقة القدس"[١]، مما يعني وضعه عملياً موضع التنفيذ، وتشكل إقامة هذا الحي "الإستيطاني" نموذجاً على إستغلال الإحتياط الإستراتيجي للإستيطان المسمى

---

[١] وكالة "قدس برس" ١٩٩٦/٧/١٧.

بالمساحات الخضراء، إذ كانت الدونمات السبع صودرت سابقاً كمساحات خضراء يمنع البناء عليها.

وفي تموز / يوليو ١٩٩٦ باشرت السلطات الصهيونية العمل في بناء حي إستيطاني في منطقة "رأس العامود" (الضواحي الشرقية للقدس)، وفي مستوطنة "هارحوما" على جبل أبو غنيم (جنوب القدس). في حين أعلن متحدث بإسم "الكيرن كيميت" (الصندوق القومي اليهودي) عن نية الصندوق تنفيذ مشروع إستيطان واسع يستهدف حسب قوله: "إعادة بناء مدينة داوود" في بلدة سلوان، مدعياً أن الصندوق "يمتلك عقارات وأراضي عديدة في سلوان، سيتم تحويلها لصالح الإستيطان"[1].

وكانت صحيفة كول هعير "الأسبوعية الإسرائيلية" قد ذكرت في عددها الصادر يوم ١٩٩٦/٧/١٢، أن خطة الحي الإستيطاني في رأس العامود (على مساحة ٢ كيلو متر من البلدة القديمة) تنص على بناء ١٣٤ وحدة إستيطانية على مساحة ١٦ دونماً مصادرة، موضحة أن الحي اليهودي الإستيطاني سيحاط بسور بإرتفاع ثلاثة أمتار وسيضم مركزاً تجارياً وكنسياً، ومدرسة لخدمة المستوطنين.

وفي عددها الصادر يوم ١٩٩٦/٧/١٩، ذكرت الصحيفة نفسها أن

---

[1] المصدر نفسه.

رئيس بلدية القدس "أيهود أولمرت" (ليكودي) يقوم بحملة لجمع الأموال بهدف توسيع الإستيطان في بلدة "سلوان" التي يعتبرها اليهود "مكاناً مقدساً" وأن الدعم سيوجه لجمعية "العاد" اليهودية، التي إستولت في السنوات الماضية على عدد من العقارات والبيوت العربية في البلدة المتاخمة للمسجد الأقصى من الجهة الجنوبية، ونجحت في تركيز بؤر إستيطانية داخل البلدة.

وقد أوضح "خليل التفكجي" الخبير في شؤون الإستيطان الصهيوني، أن هدف هذه الأنشطة الإستيطانية الثلاثة إستكمال مخطط إحكام السيطرة اليهودية على المدينة المقدسة من داخلها، بعدما إنتهت تقريباً من إحكام هذه السيطرة على الحدود الخارجية للمدينة عن طريق حزام المستعمرات القائمة الآن من الجهات الجنوبية والشرقية والشمالية للقدس[1] .

وعملياً فإن الحي الإستيطاني الذي سيقام على أراضي الشيخ جراح، سيتولى الربط بين الحي الإستيطاني "رامات أشكول" (مقام منذ عام ١٩٧٠) شمالاً والحي الإستيطاني مئة شعاريم، الواقع بمتاخمة الخط الفاصل بين القدس الغربية والقدس الشرقية من الجهة الغربية.

ومع مواصلة سياسة "من بيت إلى بيت" داخل القدس القديمة،

---

[1] المصدر نفسه.

والإستمرار في سياسة خلق الأحزمة الإستيطانية، تتابعت أيضاً وتائر العمل في إكمال مشروع القدس اليهودية الكبرى، ففي أواخر تموز/يوليو ١٩٩٦ أعلن في الكيان الصهيوني عن خطة لبناء سبعة آلاف مسكن في المستوطنات الواقعة في محيط المدينة المقدسة وبشكل يؤدي إلى زيادة عدد المستوطنين بخمسين ألف مستوطن في محيط القدس(١).

وقد أوضحت صحيفة معاريف (٩٦/٧/٢٠)، أن خطة وزارة الإسكان تقضي ببناء أربعة آلاف مسكن في مستوطنة "كريات سيفر" و٨٠٠ مسكن في مستوطنة "جبعات زئيف" و١٢٠٠ مسكن في "معاليه أدوميم" وألف مسكن في مستوطنة "بيتار"، وهذه المستوطنات جميعاً تقع في محيط القدس، وتدخل ضمن نطاق القدس الكبرى.

وفي آب / أغسطس من العام نفسه كشف النقاب عن خطة أعدها وزير الداخلية في حكومة نتنياهو "إيلي سويسا" من حركة شاس، وتقضي الخطة بتوسيع مدينة القدس من خلال ضم عدد من المستوطنات الواقعة على الخط الأخضر إلى المدينة المقدسة، وتشمل الخطة ضم مستوطنات "معاليه أدوميم"، و"جفعات زئيف"، و"ميتبسور أدوميم". معاريف ٩٦/٨/١٨.

---

(١) السفير (بيروت) ١٩٩٦/٧/٢١.

ويبدو أن خطة الضم هذه باتت تحتل أولوية قصوى في التخطيط الصهيوني الهادف إلى إقامة "القدس اليهودية الكبرى" والتي بدا أنها تحظى بدعم أميركي، وفق ما كشفته المصادر الصهيونية ذاتها.

فقد ظهر في ٩٦/٥/١٨، مقال في صحيفة معاريف الصهيونية، كتبه "آرييه بندار" تحت عنوان "الخطة التوسعية الكبرى" ويدور المقال حول مطالبة رئيس بلدية مستوطنة "معاليه أدوميم" "بإستكمال ربط المستوطنة بمدينة القدس وإعتبارها جزءاً منها رسمياً ووعده بتغيير الصورة الحالية التي يرى فيها المسافر عبر طريق القدس أريحا إلى المستوطنة، مناطق فارغة وقرى عربية معادية إلى صورة أخرى من الأحياء والفنادق المتصلة على الطريق مع مضاعفة عدد المستوطنين إلى أربعين ألف مستوطن".

والخطة التي يدور الحديث عنها تلحظ مصادرة "الأراضي الفلسطينية" ما بين المستوطنة ومدينة القدس، والتي تعود إلى قرى وضواحي الطور والعيزرية وأبو ديس، وبعد المصادرة وبغية إحداث التواصل، يتوجب إقامة ما لا يقل عن ٢٠٠٠ وحدة سكنية، وكذلك ٣٠٠٠ غرفة فندق، ومواقع سياحية، وكذلك مجمعاً تجارياً ومعرضاً كبيراً.

ويكتب "آرييه بندار": "يدرك يتسرائيل الذي إنتخب للتو كقائم

بأعمال رئيس مجلس يشع للمستوطنين الضجة التي ستثيرها هذه الخطة، وسط الفلسطينيين ودول عربية، لكنه يصف الدواء قبل المرض ويقول: إن توسيع معاليه أدوميم لن يتم بواسطة مصادرة أراضي من العرب بل من أراضي دولة، ليس ثمة أية مصادرة، فكل الأرض تعود لمعاليه أدوميم". ويتابع: "إن تواصل البناء في معاليه أدوميم إلى القدس كعاصمة لإسرائيل، والبناء المتواصل سيمنع قيام تقسيم مستقبلي، ومحاولات تعريف المناطق غير المبنية كمناطق عربية " .

وحسب الكاتب الصهيوني، فإن حكومة رابين وافقت على الخطة، وأن وزير الإسكان في الحكومة العمالية، صادق على مخططات البناء.

ويقر بندار: "لا شك أن نتنياهو سيتبنى الخطة، ثمة إجماع وطني على هذا الموضوع، ثمة أكثر من ٨٠ عضو كنيست يؤيدون الفكرة، وحتى في لقاءاتي مع ممثلي الإدارة الأميركية ومع نواب وأعضاء كونغرس أميركيين، ثمة إدراك أن معاليه أدوميم لن تكون جزءاً من الحكم الذاتي، لا يمكن أن تأخذ قطاعاً سكانياً يهودياً، يتجاوز ٢٠ ألفاً، وسيتضاعف خلال عامين، وإدخالهم في إطار يختلف عن السيادة الإسرائيلية".

لقد عمدنا إلى الإقتطاف المطول من مقال الصهيوني "آرييه بندار" لكون ما يتحدث به هو ما يجري تطبيقه على أرض الواقع بالفعل ولا يخفي المسؤولون الصهاينة من أعضاء الليكود، عزمهم على متابعة عمل متواصل من أجل تنفيذ مشروع "القدس اليهودية الكبرى"، والأمر هنا لايتعلق بمناورة تفاوضية، بمعنى ضم ضواحي القدس ثم التخلي عن بعضها لإقرار حل وسط لقضية القدس بل يتعلق بمخططات بعيدة المدى، تريد أن تجعل من "القدس" المحكي عنها (الكبرى) كناية عن كتلة إستيطانية غاية في الضخامة تشطر الضفة الفلسطينية شطرين من الغرب إلى الشرق، وينتهي أي مجال "للتفاوض"، بعد تهويد الأرض، وإغراقها بالمستوطنين.

ولم تشأ حكومة نتنياهو "مشاغلة" عرفات بموضوع القدس، إذ إعتبرته خارج "البحث" من اللحظة الأولى، وإستفادت من تهالك "السلطة" ومن القدرة على إحداث الوقائع على الأرض، كي تجعل من الأنشطة الإستيطانية في أماكن أخرى موضوعات "ساخنة"، لأن تلك الأماكن داخلة في جغرافية الحكم الذاتي، في حين كانت قيادة عرفات، قد سلمت منذ البداية بتأجيل التفاوض حول القدس. وهكذا بدت مسألة مثل "إعادة الإنتشار في الخليل أو الأنشطة الإستيطانية حولها" بمثابة موضوعات تستقطب الجهد وإهتمام الإعلام، في الوقت الذي تنشط فيه جرافات الإحتلال لإستكمال مخططات تهويد القدس.

الإستيطان في الضفة

لقد جاءت حكومة نتنياهو إلى رأس السلطة في الكيان الصهيوني وهي تحمل شعار "حق اليهود في إستيطان كل جزء من أرض إسرائيل" كما تحمل ذلك الخطاب الذي يعتبر مدن الضفة مدناً يهودية بأغلبية عربية، تماماً كما وصفت "غيئولا كوهين" (الليكودية السابقة وزعيمة حركة هتحياه) مدينة الخليل.

وفي الوقت نفسه فإن هذه الحكومة جاءت إلى واقع إستيطاني، أحدث شروخاً عميقة في الرقعة الجغرافية سواء في الضفة أو القطاع، ووفقاً لما تحمله من شعارات وأفكار، فإنها حددت مهمتها الأولى بزيادة عدد هذه الشروخ وتعميقها على نحو تثبت معه وصف "جلد النمر المرقط" على الضفة والقطاع. تجمعات فلسطينية معزولة ومطوقة ومحاصرة، وبلا أية حيازات سواء الزراعية أو البنى التحتية، ناهيك عن إمكان التعاطي معها كرقعة واحدة متماسكة لايزال خطاب السلطة الذاتية يتحدث عن "إقامة الدولة الفلسطينية" عليها، ولعل الهدف العاجل للحركة الإستيطانية يرمي على الفور إلى "خلق إدراك" بتقويض تلك الإمكانية التي داعبت خيال البعض، فتصور أنه يقيم كياناً وطنياً على جغرافية تقطعها المستوطنات، ويتجول فيها المستوطنون كقوة إحتلال رديفة للجيش المعاد إنتشاره.

وتتبع النشاط الإستيطاني لحكومة نتنياهو، والمخططات التي أعلنت

عزمها على تنفيذها "وبسرعة" سوف يقود إلى إستنتاج مبكر بأن لهذا النشاط ذات الهدف المركب إستيطان/ إجلاء، أو إستيطان/ ترانسفير، حسب التعبيرات الصهيونية، وبكلمات أخرى إنه نشاط يهدد "إمكانية البقاء الفلسطيني على الأرض".

عشية تشكيل حكومة نتنياهو، حدد المستوطنون مطالبهم من الحكومة التي محضوها التأييد، والتي تلخصت بالقيام بخطوات لفرض أمر واقع على الأرض، غير قابل للنفي أو التعديل، وبصورة لا تستطيع أية حكومة في المستقبل أن تطرح موضوع المستوطنات للتفاوض، ناهيك عن البحث في إخلائها (معاريف ١٩٩٦/٧/٦).

وفصل المستوطنون مطالبهم على النحو التالي:

- تحويل مبلغ مليار دولار كان بيريز وعد بدفعها إلى السلطة الذاتية مقابل خدمات معينة إلى المستوطنات كما وعدهم نتنياهو خلال حملته الإنتخابية.
- إلغاء أوامر تقييد حركة ٨٠ مستوطناً إرهابياً من المجرمين الذين قاموا بحملات قتل وإستفزاز ضد المواطنين الفلسطينيين، وجرى تقليص حدود حركتهم بعد أن تجاوزت جرائمهم الحدود المرسومة صهيونياً في فترة معينة من المخطط الصهيوني..
- الوعد بالحفاظ على مايسمى بالأماكن المقدسة لليهود في الضفة.
- إلغاء خطة ما يسمى بإعادة الإنتشار في الخليل وإلا فتأمين

المحافظة القصوى على مصالح المستوطنين في المدينة وبقاء الجنود على مساحات واسعة من التلال المحيطة بالخليل.

- المحافظة على وضع مدينة القدس تحت السيطرة الإسرائيلية وتكثيف الإستيطان في أوسع مساحة ممكنة من الأحياء الفلسطينية بالمدينة وحظر أي نشاط عربي بما فيه نشاط سلطة عرفات.
- مساواة مكانة مستوطنات الضفة بمستوطنات الشمال المواجهة للجنوب اللبناني.
- إستئناف حركة البناء وإستقدام آلاف المستوطنين إلى القدس.
- منح مكانة تطوير للصناعة والسياحة في مناطق معينة من الضفة يديرها المستوطنون.
- ضم على مراحل لمناطق من الضفة إلى سلطة الإحتلال حسب مقاييس الأغلبية الصهيونية وكل مكان توجد فيه أغلبية صهيونية يضم إلى الكيان الصهيوني.
- خلق وضع ثابت من خلال بناء مكثف للمستوطنات لقطع الطريق على أية سلطة في المستقبل لإقتلاع المستوطنات الصغيرة.
- توفير الأمن الأقصى في الضفة بزيادة قوات الجيش ووضع حواجز في الطرق وترك المبادرة بيد الجنود..
- فرض السيادة "الإسرائيلية" على غور الأردن الموسع.

- تطوير غور الأردن في مجالات التوطين والزراعة والسياحة والصناعة وتعزيز وتوسيع الإستيطان فيه.
- ضمان السيطرة والسيادة المطلقة على الأراضي والمياه في غور الأردن وموقع "طبيلة" في الأردن..
- تطوير الزراعة وتطوير السياحة المشتركة مع الأردن..
- في إطار "القدس اليهودية الكبرى" ضم مستوطنات "معاليه أدوميم" و"جفعات زئيف" و"أفرات" و"بيتار" و"عيليت" و"هارادار" و"كتلة غوش عتصيون" و"كتلة بنيامين في رام الله" فورياً إلى القدس ومنحها مكانة القدس[1] إستيطانياً.

وبعد تشكيل الحكومة، شكلت هذه المطالب دليل عملها، وتعاطت معها كبرنامج مطروح للتنفيذ الفوري. ففي جلساتها الأولى أقرت حكومة نتنياهو، تنفيذ برامج وخطط إستيطانية توسعية جديدة، بضمنها إقامة ثماني مستوطنات جديدة، وتحويل مستوطنات عسكرية إلى "مستوطنات مدنية دائمة". بيد أن الخطوة الأولى على هذا الصعيد تمثلت بالدفع بآلاف من المستوطنين إلى الشقق الفارغة في المستوطنات القائمة، والتي قدرتها المصادر الصهيونية بحوالي "أربعة

---

(١) أوردت هذه المقالة صحيفة معاريف ١٩٩٦/٧/٦.

آلاف شقة"[١] ، أما الخطوة الثانية فتمثلت بمباشرة وزارات "الصناعة والتجارة والبنى التحتية" بإعداد الخطط في مجال البناء، وإقامة مشاريع صناعية، تجارية جديدة، في هذه المستوطنات، وكخطوة تنفيذية سريعة أقرت الحكومة تخصيص خمسة ملايين دولار لإقامة ٣٠٠ منزل جاهز في مستوطنات الضفة والقطاع. وتلفت المصادر الصهيونية إلى أن وضع مجمل المخطط في التنفيذ، وبضمن ذلك إقامة خمسة آلاف وحدة سكنية في مستوطنات الضفة، سيكون قبل نهاية العام ١٩٩٦.

وواقع الحال أن الإعلان عن هذه المخططات، قد أطلق سعاراً إستيطانياً حيث بادر المستوطنون في غير مكان إلى المباشرة بتوسيع مستوطناتهم وضم أراضٍ جديدة إليها، وشق الطرق فيما بينها بحماية قوات الإحتلال. ورغم أن العديد من المراقبين يلحظون أن الحملة الإستيطانية سوف تتركز في المناطق القريبة من "الخط الأخضر" تنفيذاً لخطة "يوسي الفر" (عمالي) بضم ١١٪ من أراضي الضفة التي تقوم عليها المستوطنات ضمن إطار ما يسمى "الحل النهائي". فإن الوقائع تشير إلى أن الإستيطان الموسع، تتركز أفضلياته في القدس والخليل والمناطق القريبة من الخط الأخضر حسب خطة النجوم التي

---

[١] حسب تصريحات رئيس مجلس مستوطنة أرئيل وعضو الكنيست رون نحمان (صحف العدو يوم ١٩٩٦/٧/١٢).

وضعها شارون سابقاً (١٩٩٠)، لكنه لن يقف أمام إستثناءات بل سيسعى إلى تعزيز النشاط الإستيطاني في كل الإتجاهات، ووفق مطالب وخطة المستوطنين التي عرضت على حكومة نتنياهو عشية قيامها، مع ملاحظة أن التركيز على "النقاط الساخنة" يحقق هدفين في آن:

- الإلتزام بالدعوة الإنتخابية، وتمثل الخطوط البرنامجية لأحزاب الإئتلاف.
- إحداث مشاغلات تجذب إليها الأضواء فيما يتحرك الجهد الإستيطاني بشكل حثيث في أماكن عديدة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك الأداء الصهيوني ما يتعلق بموضوع إعادة الإنتشار في الخليل، التي أراد الصهاينة إحلالها بديلاً عن القدس في عمليه "المشاغلة" ما بين إعادة إنتشار قريبة، وإعادة إنتشار معدلة، وإلغاء إعادة الإنتشار، بينما يجري أحداث الوقائع على الأرض تنفيذاً لبرنامج "غيئولا كوهين" التي كتبت في معاريف يوم ٩٦/٧/٢٧. "ثمة تبريرات أمنية ثقيلة الوزن بشأن الخليل، أكثر من أي مدينة يهودية أخرى بأغلبية عربية، إن مبرر الوفاء للأجداد يسبق ويندمج مع مبرر الأمن للأبناء، وإن حق الوفاء للأجداد كان الشرط المسبق لبقاء وجود شعب إسرائيل في الشتات، وهو الشرط المسبق لأمننا هنا اليوم. لقد رافق القصور الكبير في حرب حزيران ٦٧ الذي يتمثل في أننا لم

نرغب في طرد كل عرب الضفة الغربية الذين أعلنوا الحرب، إلى شرقي الأردن لقد رافق ذلك قصوران: تقصيرنا في عدم تهويد المسجد الأقصى، وتقصيرنا أيضاً في أننا لم نبعد كل عرب الخليل، ولم نستوطن مدينة الأجداد مثلما طالب بذلك "ديفيد بن غوريون"، ولكن اليوم ونحن نستكمل قصور الماضي يجب ألا نعود إلى الخطأ ثانية، المطلوب اليوم، إعادة إنتشار في الخليل، ولكن بالإتجاه المعاكس: عدم إخراج الجيش من الخليل، بل تعزيزها بوحدات أخرى من أجل القضاء على أوكار القتلة، ودفع عدد كبير من المستوطنين للإستيطان داخل المدينة لتحويلها إلى مدينة يهودية حية، لايجب ضمها من الناحية التاريخية إلى مدن إسرائيل، بل يجب ضم مدن إسرائيل إليها".

مثل هذا الخطاب يشكل البرنامج الحقيقي للصهيونية ممثلة بحكومة نتنياهو اليوم، إذ مالذي يفعله الصهاينة واقعياً غير ما تقول به كوهين؟ والتي تتابع في مقالها سالف الذكر: "الطريق إلى القدس تمر من الخليل. والوسيلة الآمنة جداً للحفاظ على القدس هي الحفاظ على الخليل، وإذا كان هناك شرط مسبق فالخليل هي شرط مسبق".

الشوارع الإلتفافية

إستكمالاً لما قامت حكومة "رابين بيريز" بشقه من الشوارع لإستيطانية الإلتفافية، فقد دشنت حكومة الليكود يوم ١/٩/٩٦، شروعاً ضخماً للشوارع الإلتفافية في منطقة جنوب الضفة، وصفه ئيس كتلة غوش عتصيون الإستيطانية بأنه تحقيق لـ"حلم كبير".

وقد شرع "الإسرائيليون" وعقب تولي "شارون" وزارة البنى لتحتية، تنفيذ مجموعة من الشوارع الإلتفافية الجديدة على النحو لتالي:

- شارع يربط القدس بمستوطنات غوش عتصيون جنوب القدس ويبلغ طوله ١٦ كيلو متر، وكلفته ٣٠١ مليون دولار عبر الشارع رقم ٦٠، ويمتد فوق جسر على إرتفاع ٥٠ متر فوق بيت جالا، ثم يمر بنفق آخر طوله ١٨٠٠ متر.
- شارع يمتد من مستوطنة آلون موريه في نابلس إلى مستوطنة يتمار جنوب شرق نابلس.
- شارع يمتد من مستوطنة هتساف إلى مستوطنة كريات أربع شرق مدينة الخليل.
- شارع يقطع الضفة من الشرق إلى الغرب بدءا من جنين.
- شارع يربط مستوطنة موخاريم وحتى مستوطنة نعالي في منطقة شقبة.

وحسب تقارير حركة "السلام الآن" "الإسرائيلية" فقد رصدت حكومة نتنياهو ٧٥,٧مليون دولار لشق شوارع إلتفافية جديدة لصالح مستوطنات الضفة، بضمنها شارع جديد حول بيت لحم يصل بين المستوطنات المقامة كحزام حول المدينة.

تفاصيل الشوارع الإلتفافية كما نشرتها مصادر إسرائيلية.

المنطقة/الطريق الإلتفافي	الطول (كيلو متر)	التكاليف (مليون دولار)
الطريق الإلتفافي حول جنين	٦	٤,٣
شارع سولومون نحانيل	٧,٥	٦,٨٥
منطقة عابود/لربط مستوطنة عوفريم بتسوف	٩	٦,٨٥
رأس كركر_نعلة	٦,٥	٤,٧
هارغيلو_القدس	٢,٥	٢,٨٥
الطريق الإلتفافي حول حلحول	١٣	١١,٤
الطريق الإلتفافي حول رام الله لربط مستوطنة عوفره ببيت أيل	٤,٥	٤,٨
آلون موريه_مخوره	١٢	١٠
بسفوت_كوكب يعقوب	٧,٥	٣,٧
هجاي هامنوح/الخليل	٥,٧	٤,٣
الطريق الإلتفافي حول	١٤,٥	١,٨٥

طولكرم		
رام الله_شرق	١١	٧,٤
اليعازر_هارجيلو	١٠,٥	-

الإستيطان في غزة:

إعتقد البعض أن العوامل التي أشرنا إليها سابقاً والتي نجم عنها، إنعدام الكثافة الإستيطانية في قطاع غزة، سوف تجعل القطاع بمنأى عن مخططات إستيطانية جديدة، لكن القرارات الإستيطانية الأولى لحكومة الليكود نصت على القيام بإشغال فوري لـ٣٦٨ وحدة سكنية فارغة في مستوطنات غوش قطيف في قطاع غزة، والبدء بإطلاق حملة إستيطانية واسعة في القطاع، وفق خطة أعدها "مجلس المستوطنات في قطاع غزة" للتنفيذ خلال صيف/خريف ١٩٩٦.

وقالت "دانيا هرشكوييفتش" المتحدثة بلسان مجلس المستوطنات إن الحكومة الجديدة، أكدت دعمها وتشجيعها لنا للقيام بهذه الخطة وأضافت "أن قطاع غزة يعتبر واحداً من الأماكن الهامة بالنسبة لهذه الحكومة، إذ يوجد هنا عدد أقل من المطلوب من المستوطنين، قياساً مع الأهمية الأمنية لهذه المنطقة".

إذن، حتى غزة لم تستثنَ من المخططات الإستيطانية والنشاط الإستيطاني المتواتر، والسؤال: على أية جغرافية إذن ستقوم الدولة؟

الفصل السادس:

دلالات المشهد الإستيطاني
الإستيطان والدولة

دلالات المشهد الاستيطاني
الاستيطان والدولة

حتى قبل أن يستكمل الصهيونيون المراحل النهائية من مخططاتهم الاستيطانية في الضفة وقطاع غزة، فإن الحالة القائمة اليوم على رقعتي الجغرافية المذكورتين والناجمة عن الاستيطان، توحي بالكثير من الدلالات التي تجعل خطاب "التسوية" ككل موضع أسئلة حادة، وبالذات عما إذا كانت هذه التسوية ستفضي إلى تحقيق الحد الأدنى من المتطلبات المدرجة منذ سنوات تحت تسمية "المشروع الوطني الفلسطيني، وأحياناً تحت تسمية الدولة الفلسطينية".

و لا ريب في أن الذهاب نحو إجابة تتوخى الدقة، يقتضي فحصاً دقيقاً لدلالات المشهد الاستيطان الراهن، كما لخطاب التسوية المبني أصلاً على إهدار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ما دام مؤسساً على تسوية بين صاحب الحق والغاصب، مهما كان حجم الإعتذاريات التي تساق في تسويغ هذه التسوية، وأياً كان شكل المرتسمات التي تريد أن تصور "مسخ الحقوق" على أنه تحقيق لـ"حلم" عاش الشعب العربي الفلسطيني طويلاً من أجل تحقيقه "حلم الدولة" في ذات لوقت الذي بات فيه هذا الحلم بالذات أداة لتسويق التنازل بغية الوصول إليه، فيما "التنازل" يهدم أركانه (الحلم) ويقوض ممكناته.

لقد أدى اغتصاب ٨١,٥٪ من أرض فلسطين، وإعلان قيام "دولة إسرائيل" عليها عام ١٩٤٨، إلى قيام ثلاث وحدات جغرافية، ضمن حدود فلسطين الانتدابية: الأولى تقوم عليها "دولة إسرائيل"، والثانية: الضفة الغربية، والثالثة قطاع غزة، وعندما انطلقت الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥، فإن هدفها كان كنس الاحتلال وتحقيق وحدة الوطن والشعب. وفي عام ١٩٦٧، احتلت "إسرائيل" الضفة الغربية وقطاع غزة، لتسيطر على كل رقعة فلسطين بحدودها الانتدابية، لكنها أبقت على واقع وجود ثلاث وحدات جغرافية ظاهرياً، فيما شرعت بواسطة عمليات الاستيطان المكثف، والمصادرات، إلى ضم أجزاء واسعة لها من الضفة (القدس)، وإلى تفتيت عملي للضفة وغزة، محولة الوحدتين الجغرافيتين الكبيرتين نسبياً إلى عدد لا متناه من الوحدات الصغرى المشظاة والمفتتة والمعزولة على نحو ما بينا في الفصول السابقة، حيث تقسم كتلة استيطانية في القدس بين شمال الضفة وجنوبها، فيما تتولى أحزمة وبؤر استيطانية الفصل بين التجمعات الفلسطينية في الضفة والقطاع، كما أوضحنا من خلال المصورات ومن المتصور من خلال التدقيق فيما عرضناه، أن المشروع الصهيوني لم يتراجع عن أهدافه وخطوطه الأساسية في تهويد كل الأرض، بيد أنه جرى العمل على كسب عامل الوقت بغية خلق "واقع جديد" و"حقائق منتهية" بعد أن تبين أنه ليس من السهل القيام بهضم فوري للأراضي الفلسطينية

المحتلة عام ١٩٦٧، ناهيك على أن الصهاينة ما زالوا يغصون باللقمة التي ابتلعوها عام ١٩٤٨.

وطوال الأعوام المنصرمة، كانت مهمة النشاط الاستيطاني، هي: "خلق الوقائع الجديدة" التي لا تراجع عنها، حتى ولو تحت يافطة "السلام" الذي يحلو للصهاينة الحديث عنه كثيراً، وفق شرط أساسي قوامه: المحافظة على الواقع الراهن بما يعنيه من وجود جزر معزولة من التجمعات الفلسطينية، لا يمكن لها بحال أن تشكل "وحدة جغرافية متكاملة يقوم عليها الكيان الفلسطيني" ويتمتع بالسيادة فوقها، وبما يعنيه من بقاء المستوطنات، وتمددها تحت عناوين شتى، حتى بات أفضل وصف للواقع القانوني والإداري للأراضي المحتلة (عام ١٩٦٧) هو أنها مراكز فلسطينية للسكن في أرض "إسرائيل"، ويسمح لهؤلاء السكان الفلسطينيين، بمقدار محدود من السيطرة على الأرض التي يملكونها فعلاً، وهم محصورون في المناطق التي يقطنونها الآن، ولا يسمح لهم بإنجاز سوى مقدار محدود جداً من التطور، ثم حصره في معظم أرجاء الأراضي المحتلة، ولأربعين عاماً في المستقبل. وهم يخضعون لقوانين تقييدية تحكم أوجه معيشتهم كافة.. أما ما تبقى من الأراضي فهو إما مستوطن الآن، وإما أنه مخصص للاستخدام في المستقبل من جانب أصحاب الأرض الوحيدين المعترف بهم أي اليهود. ويخضع المستوطنون لأحكام "المحاكم الإسرائيلية"، لذا، وفي

واقع الأمر فإن المناطق التي لا يزال يشار إلى أنها المناطق المحتلة، قد ضمت فعلاً، وإن لم يكن بالاسم ومن دون سكانها الفلسطينيين[١].

ورغم هذا الواقع المعيشي، فإن خطاب التسوية يتحدث عن إستيلاد "دولة" عن طريق التفاوض مع المحتل! وسوف لن يبدو ذلك مستغرباً إذا كنا مع البديهية القائلة: "إن قبول مبدأ اقتسام الحق، هو بحد ذاته تنازل عن جزء من هذا الحق" فكيف وقد وصل الأداء إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير مرتكزاً إلى خطاب بدأ ينخر عصب الثورة منذ بداية السبعينات، مفترضاً أن حل الصراع مع العدو يكون عبر التسوية والتسليم له، متجاهلاً حقيقة ما تعنيه التسوية من تكريس للاحتلال.

---

[١] رجا شحادة، **التفاوض في شأن ترتيبات الحكم الذاتي**، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت) العدد ٩ ربيع ١٩٩٢ ص٨٨.

القيادة الفلسطينية وخطاب التسوية

بعيداً عن الغرق في تفاصيل كثيرة، ينبغي أن نوضح منذ البداية، وجود تلازم في الأهداف الإمبريالية والصهيونية، والتي تتمثل في السعي إلى "إدماج وإخضاع العروبة في كل أوجهها، تطورها، استقلالها السياسي، الاقتصادي والثقافي"[(١)]. وتتعاون لتحقيق هذا الهدف، الإمبريالية الأميركية وقاعدتها التابعة (إسرائيل) بحيث تقوم القاعدة التابعة، بتنفيذ أجزاء خاصة بها في إطار الهدف العام، وهو كما ترى لا يرتكز الانطلاق منها نحو الأهداف الأخرى، ناهيك عن أن وجوده في فلسطين، وإقامة القاعدة يُشكّل جزءاً غير يسير في إطار الهدف العام.

كما تنفذ الإمبريالية الأجزاء الأخرى الخاصة بها، وهي متعددة ومتشابكة بيد أن أولوياتها، حماية القاعدة، وضمان استمرارها بما هي أداة ناجحة (بحكم عوامل الجغرافيا والدينامية العالية المتولدة من حالة إستنفار دائمة وتعبئة نشطة، تستنفر هواجس "قومية ودينية"، ومصالح

[(١)] د. سمير بطرس، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، أفكار عن طبيعتها الإمبريالية**، وردت في السياسة الأميركية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى ١٩٨٢، ص١٩٤.

اقتصادية.. الخ، بالإضافة إلى ترسانة عسكرية ضخمة وعلى درجة من الكفاية) للتسريع في عملية الإخضاع.

لقد أثرنا التقديم بهذا الإيضاح، كي نقول: أن وجود الكيان الصهيوني واستمرار هذا الوجود هو الضمانة لتحقيق ما يسعى إليه الإمبرياليون والصهاينة، وبذا فإن ضما ن هذا الوجود واستمراره، يقتضي العمل ضمن كل الأشكال لا يختلف في ذلك شكل استخدام القوة العسكرية، عن شكل استخدام أساليب العمل الأخرى وبضمنها أو أساسها "التسوية". ما دام المآل النهائي لاستخدام أي من الأشكال، خدمة الهدف الإمبريالي_الصهيوني.

إن المسألة لا تحتاج إلى قراءات أخرى، وإن اختلفت الاجتهادات، فالوطن العربي يتمتع بثروات هائلة، تفترض الإمبريالية ضرورة استمرار النهب المنظم لها، والوطن العربي كتلة بشرية وجغرافية هائلة ترى الإمبريالية ضرورة تشظيتها ومنع وحدتها، لخدمة استمرار ضمان الهدف الأول من ضمن جملة الأهداف الأخرى.

من هنا، الحرص الدائم على استمرار الكيان الصهيوني، قوة عسكرية ضخمة قريبة من مكامن الثروات، وعقبة في طريق الوحدة، والتقدم الاجتماعي للأمة العربية وإن كان هذا الحرص قد تبدى واضحاً من خلال دعم هذا الكيان، نشأة واستمراراً وعدواناً وتوسعاً وقوة، فإن هذا الحرص يتبدى كذلك في العمل من أجل تقرير

مشروعية الوجود عبر التسوية، بمعنى أن التسوية تقتضي بالضرورة المحافظة على تحقيق ذات الأهداف الإمبريالية_الصهيونية.

هذا هو ملخص الفهم الإمبريالي_الصهيوني للتسوية، والمرتبط بخدمة الأهداف العليا. وهو ينطلق من أمر واقع قررته القوة العسكرية، وتحويل هذا الأمر (الواقع) إلى واقع مشروع يقبل به. فالقوة العسكرية اغتصبت جزء من فلسطين عام ١٩٤٨، وأقامت عليه الكيان الصهيوني، ثم طرحت مشاريع التسوية لتقرير مشروعية الاغتصاب وإبان ذلك، جرى التحضير للقفزة الأخرى، فكانت حرب حزيران ١٩٦٧، واستكمال احتلال فلسطين وأجزاء أخرى من الأرض العربية، ثم طرحت مشاريع التسوية للبحث في واقع جديد.. وهكذا، ذلك أنه وما دام الهدف يشمل الوطن العربي كله، فإن تحقيق قفزات بالقوة العسكرية يتيح هامشاً أوسع للمناورة. وفي كل مرة يجب أن يجري الانطلاق من آخر أمر واقع، فإذا ما جرى الرضوخ، وإقرار المشروعية، كانت القاعدة قد اتسعت جغرافياً، وامتلكت ثروات أكبر، ودعماً متزايداً، ومهاجرين جدد، مما يسهل عليها استكمال الهدف في جوانبه الأخرى.

وضوح مثل هذا الفهم كان إلى حد قريب مسألة بديهية، نحن اليوم بأشد الحاجة لا إلى مناقشتها، بما هي بديهية بل إعادة التأكيد عليها. لإدراك المراد من فرض التسوية، وإعادة الاعتبار لفهم طبيعة خطر

الوجود الصهيوني على الأمة العربية، والمنطلق الآن من قاعدته العدوانية في فلسطين، وحيث تدور المحاولة الخطرة لتصفية الصراع على نحو يثبت القاعدة العدوانية.

ومنذ البداية كان للانخراط "الفلسطيني" في برامج التسوية خطورة مضاعفة لسببين:

١. الموقع الثوري الجماهيري الذي مثلته المقاومة الفلسطينية، وبالتالي توغل نهج التسوية في أوساط جماهيرية لم يصلها من قبل.

٢. بحكم المسؤولية المباشرة لـ (م.ت.ف) عن الموقف الفلسطيني فيصبح "أهل مكة أدرى بشعابها" بنظر المواطن العربي.

لقد ولدت (م.ت.ف) وفصائل الثورة المسلحة في ظل واقع يرفض الوجود الصهيوني على الجزء المغتصب من أرض فلسطين عام ١٩٤٨، وكان إتيان هذه الفصائل وميلاد المنظمة مؤشر على جهد موجه لإنهاء هذا الاغتصاب، جهد: الفلسطينيون فيه جزء منه ومعهم أمتهم العربية، في معركة المصير الواحد وقد عبر هذا الجهد عن نفسه بالأعمال الفدائية الشجاعة والمؤثرة، والتي ينظمها برنامج التحرير لا المساومة.

ولم يلحظ (حتى أوائل السبعينات) أن في برنامج المنظمة، أو برامج الفصائل المسلحة أي إشارة إلى إمكانية التسوية، بل أن ما جاء

في هذه البرامج كان رفضاً للتسوية وتشخيصها كأحد أساليب الحرب التي يتبعها الأعداء، وحددت البرامج أسلوباً واحداً للتعاطي مع العدو "خوض الكفاح المسلح" حتى دحره وإنهائه وإن "أي حل لا يجتث الوجود الصهيوني" مرفوض ولا يمكن القبول به.

وإن ما جرى من إبراز لدور "الفلسطينيين" في هذا النضال (آنذاك) كان إبراز الشخصية الوطنية المقاتلة في وجه محاولات الإلغاء، وتبديد الهوية، إذ من المدرك أن أحد الأساليب الصهيونية التي أتبعت، كانت تركز على تجاهل أو نفي وجود (الفلسطينيين)، وبذا جرى القول بأن الفلسطينيين هم "طليعة النضال" وجاء ميلاد المنظمة مجسداً "لهوية الفلسطينيين".

إذاً، لا تسوية، والجهد الفلسطيني، جزء من جهد الأمة العربية في مقاومة المشروع الإمبريالي_الصهيوني، وقد استمر هذا الحال بعد نكسة حزيران، وكانت سنوات حافلة بالآمال العظيمة، فـ"فلسطين" هي الاسم الحركي للعروبة وتحريرها يعني تحرير العروبة بكل ما تعني الكلمة، كما أن تحرير الوطن العربي من الاستغلال والاستعباد والاستهلاك والتجزئة هو تحرير "فلسطين"[١].

---

[١] وثائق فلسطين، عبد الهادي النشاش، **البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية**، دار الصمود العربي، طبعة أولى ١٩٨٤، ص٨١.

وفي ١٩٦٨/٧/١٧، جرى وضع الميثاق الوطني الفلسطيني الذي شكل قاسماً مشتركاً لتحديد أهداف النضال، وطرق خوضه، وذلك في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة (١٩٦٨/٧/١٠) في أعقاب معركة الكرامة.

لقد جاء الميثاق الوطني الفلسطيني بعد إدخال تعديلات مهمة على "الميثاق القومي" الذي كان ينظم عمل وتوجهات المنظمة حتى انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني، وكمنت أهمية الميثاق الجديد في أنه جاء بعد نكسة حزيران ليؤكد على الثوابت الأساسية ضد الإمبرياليين والصهاينة وهو إن تغير اسمه (على أهمية ذلك) من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني، إلا أنه لم يقل بالنضال القطري، ولم يقل أن قضية مقارعة محتلي فلسطين ودواعيهم، هي مسؤولية الفلسطينيين وحدهم. وهو لم يقل بالتسوية.

لقد اشتمل الميثاق الفلسطيني على ٣٣ مادة تؤكد ٢٢ مادة منها على أن فلسطين بحدودها التاريخية هي وطن الشعب العربي الفلسطيني الذي لا يتجزأ ولذلك فهو: يرفض كافة الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها[1] .

---

[1] نزيه أبو نضال، عبد الهادي النشاش، **البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية**، دار الجليل (دمشق) الطبعة الأولى ١٩٨٤ ص٨١.

وفي المادة ١٣ حدد الميثاق الوطني الفلسطيني "الترابط الجدلي بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين باعتبارهما هدفاً يهيئ الواحد منهما للآخر"[١].

أما المادة التاسعة فقد بينت أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه، والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه".

وفي ذات الدورة التي أقرت "الميثاق" وتحت عنوان "الدعوات المشبوهة لإنشاء كيان فلسطيني مزيف"، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني الموقف التالي: "تسعى الحركة الصهيونية والاستعمار وأداتهما "إسرائيل" إلى تثبيت العدوان الصهيوني على فلسطين وإلى تعزيز الانتصار العسكري "الإسرائيلي" في سنة ١٩٤٨، وفي سنة ١٩٦٧ بإقامة كيان فلسطيني في الأراضي المحتلة بعد عدوان ٥ حزيران، كيان يقوم على إعطاء الشرعية والديمومة "لدولة إسرائيل"، الأمر الذي يتناقض كلياً مع حق الشعب العربي الفلسطيني في كل

---

[١] نزيه أبو نضال، **في مواجهة عقلية التسوية**، الإتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دار الجليل (دمشق) الطبعة الأولى ١٩٨٢، ص٧

وطنه فلسطين"، وبعد أن شجب المجلس بصورة مطلقة فكرة "الكيان الفلسطيني المزيف" أعلن "أن أي فرد أو جهة عربية فلسطينية أو غير فلسطينية تدعو لهذا الكيان العميل هو عدو للشعب الفلسطيني والأمة العربية"[١].

احتل الثبات على هذه المواقف وإعادة تأكيدها، الحيز الأساسي في دورات المجلس الوطني الفلسطيني المتعاقبة.

ففي الدورة الخامسة (شباط ١٩٦٩) وبعد التأكيد على رفض الكيان المزيف وكل عروض التسوية وبرامجها أكد البيان السياسي للمجلس أن تقدم الأمة العربية ومصيرها ومستقبلها مرتبط بتحرير فلسطين تحريراً كاملاً، وطالب جماهير الشعب أن "تنبذ ذلك النفر المنحرف الانهزامي من دعاة التصفية والكيان الفلسطيني المزيف العميل للصهيونية والاستعمار".

وحملت الدورة السادسة (أيلول ١٩٦٩) ذات الموقف وفي الدورة السابعة (أيار، حزيران ١٩٧٠) عاود المجلس التأكيد على "الكفاح المسلح كخيار وحيد".

---

[١] نزيه أبو نضال، عبد الهادي النشاش، م.س.ذ (نص البيان ص١٢١-١٢٢).

وفي الدورة الاستثنائية التي عقدت في عمان (آب ١٩٧٠) رفض المجلس "مبادرة روجرز" وكل الحلول البديلة من تحرير كامل التراب الفلسطيني وإجتثاث الكيان الصهيوني. وفي الدورة الثامنة (شباط – آذار ١٩٧١) أكد المجلس ذات الموقف وأعلن رفضه القاطع لمشروع "المملكة المتحدة" بما هو شكل من أشكال التصفية والتسوية.

بعد مجازر أيلول في الأردن وإزاء بروز بعض الأصوات النشاز التي بدأت تطرح مشروع دويلة في الضفة والقطاع كحل للقضية أوضح المجلس الوطني في دورته الحادية عشرة (٦-١٢/١/١٩٧٢) ضرورة محاربة دعوات التسوية وكذلك العقلية التي تقف وراءها ودعا إلى "النضال ضد عقلية التسوية وما تفرزه من مشروعات تستهدف تصفية شعبنا في تحرير وطنه أو مسخ هذه القضية بمشروعات الكيانات أو الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين والتصدي لهذه المشروعات بالكفاح المسلح وبالنضال الجماهيري المرتبط به".

ولكن كيف تبددت الآمال العظام؟ وكيف صار إبراز الشخصية الوطنية في وجه محاولات الإلغاء توجهاً نحو الإقليمية؟ وكيف صار مشروع الكيان الدويلة المسخ برنامجاً وطنياً؟

إن إجابة بالجملة على هذه التساؤلات، ليست أمراً بسيطاً، بيد أنها كذلك لا تتطلب غوصاً في المجهول.

أولى ملامح الحديث عن التسوية جاءت بعد معارك أيلول عام ١٩٧٠ مع أن هاني الحسن كشف أن التفكير في التسوية قد بدأ منذ العام ١٩٦٨، ومع أن الأصوات التي ظهرت بعد أيلول ١٩٧٠، بقيت خافتة ومعزولة، لكن ذلك لم يمنعها من متابعة دعوتها في ظل الأجواء المتشكلة الجديدة تمهيداً للإنعطافة الحاسمة في أن تبني المنظمة بشكل رسمي برنامجاً للتسوية منسجماً مع طبيعة القيادة الفلسطينية التي كانت ممارستها في التطبيق دوماً دون البرامج المعلنة، وصولاً إلى ظهور برنامج التسوية الرسمي لها، إلى العلن، تحت اسم البرنامج المرحلي عام ١٩٧٤، وفي تسويغ قيادة المنظمة لإطلاق هذا البرنامج جاء ما معناه "إن هذا البرنامج يأتي للتعاطي مع المتغيرات التي أفرزتها حرب تشرين" بالطبع فإنه لا يمكن إغفال الظروف التي رافقت سوق مثل هذا التسويغ، وهي الظروف المتعلقة بالحديث عن تحريك عملية التسوية في ظل الموازين التي أفرزتها نتائج الحرب، لقد كان هذا الأمر خللاً عميقاً في التعاطي مع نتائج "تشرين" جرى استغلاله من القيادة الفلسطينية مسبقاً لإبراز برنامجها الخاص بالتسوية منطلقة من ضرورة تأكيد دورها في هذه العملية، ومدفوعة بالخشية من أن يفوتها "حق تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات المفترضة" فكان البرنامج المرحلي.

في هذه المسألة يعمد الكثيرون إلى مناقشة المرحلية كتكتيك، ويمعنون في الحديث عن كونه ضرورة لازمة تفرضها تطورات المسيرة النضالية. وبغض النظر عن مثل هذه المناقشات، ودون الخوض في قراءة (تكتيك المرحلية، وظروفها) فإنها عنت في حالتنا هذه إقراراً فلسطينياً بمشروعية الوجود الصهيوني على الجزء الأكبر من فلسطين، ولا يمكن لأي من العبارات الأخرى أن تخفي هذه الحقيقة، فبمجرد القبول بالدويلة/المسخ، جرى تسجيل كسب لصالح العدو، ولن يعود نافعاً القول: "بسلطة وطنية مقاتلة" يكون إنجازها مرحلة على طريق تقويض الوجود الصهيوني، ذلك أن هذا القول، عدا عن أنه يفتقد الرؤيا الدقيقة لموازين القوى، قد أوجد شرخاً في وحدة الشعب الفلسطيني، وجزأ قضيته ونضاله ووحدة أرضه، وأشاع أجواء الإحباط، مدخلاً قطاعات واسعة من أبناء شعبنا وأمتنا في دوائر وهم لا متناهية عندما حل مكان تحرير الأرض، محاولة كسبها بالمفاوضات.

وعليه فقد كان طرح البرنامج المرحلي أساساً بنيت عليه سلسلة التنازلات المتلاحقة، فاختفت من البيان الأساسي للدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني (آذار ١٩٧٧)، النقطة المتعلقة، برفض المفاوضات مع العدو. ولم يكن اختفاء هذه النقطة إلا مقدمة حلت بالترافق مع اختفائها أساليب أخرى للنضال، صار الكفاح المسلح إحداها وإن كان

بدأ التخلي عن ممارسته بشكل فاعل في ظل ظروف جديدة دخل فيها العمل الوطني الفلسطيني إلى الأزمة (منذ إقرار البرنامج المرحلي).

ففي موضوع "السلطة الوطنية والدولة"، جرى طرح المسألة بداية في إقامة السلطة الوطنية على أية أرض يتم تحريرها، ثم بدء التراجع عن ذلك بإقرار مبدأ التفاوض من أجل إنشاء هذه الدولة أو السلطة، وغني عن القول، أن إنشاء كيان (لو حصل) بالتفاوض يعني التخلي عن جزء آخر (الأكبر) من الأرض للعدو، والموضوع آخذ يدور حصراً حول الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وبذا فإن طرح المسألة منذ البداية استهدف الوصول إلى مرحلة ترسيخ القبول بالكيان/المسخ في الوعي العام، وتطبيع الذهنية العربية، والعربية الفلسطينية على قبول وجود الكيان الصهيوني من حيث المبدأ. من أجل إحلال تقبل تدريجي لموضوع المفاوضات، جرى تسريب بعض العبارات في قرارات المجالس الوطنية وجسدت هذه العبارات على أرض الواقع، وقد كان مضمونها بداية، الاتصال بقوى يهودية مناهضة للصهيونية، ثم جرت النقلة للحديث عن القوى التي تؤيد الحقوق الفلسطينية (الدورة ١٦)، لتنقل المراهنات على أحزاب اليسار الصهيوني، وصولاً إلى أحزاب العمل الذي رأى هؤلاء ضرورة تأييده في مواجهة الليكود، واستغرقت حيزاً واسعاً عملية التفاوض بين الطرفين.

وعلى طريقة الحمال غالي غاني في مسرحية بريخت رجل برجل، جرى التحرك على قاعدة القبول بأية صفقة واللهاث وراء المشاريع والمبادرات والقرارات وبعد حرب ١٩٨٢ والاجتياح الصهيوني للبنان، صار الاندفاع نحو التسوية متجاوزاً كل الثوابت، ومقولات البرامج السابقة، وعلى نحو صارت معه "برامج التسوية" هي البرامج الوطنية، التي يجري التحرك من أجلها.

وبدلاً من أن تمثل الانتفاضة الشعبية الفلسطينية حالة استنهاض تقبل العمل الوطني من الوحدة التي أوقفته فيها سياسة التنازلات، جرى تركيب سقف سياسي للانتفاضة، على مقاس برنامج التسوية نفسه، بذريعة أن الشعب يحتضر ولا بد من استثمار سياسي سريع للانتفاضة، نتج عنه انخراط متجدد في سلسلة من الصفقات شرذمت البرنامج الوطني الحقيقي الذي عبرت عنه الانتفاضة، كما أجهضت تشكل بنى جديدة للعمل الوطني على الأرض، وكل ذلك تحت شعار: "اقتناص الفرصة" وإلباس الانتفاضة ثوباً سياسياً (لم يكن في كل الحالات ملائماً لها، فهو إما ضيق جداً وفضفاضاً جداً). وفي كل الحالات لا يلمس نبض الشارع الحقيقي. ففي استطلاع إجراء أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية (د. عبد الستار قاسم عشية الانتفاضة) برزت النتائج التالية:

١. إقامة دولة فلسطينية في فلسطين الطبيعية ٧٧,٩٪.

٢. كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرتبطاً بالأردن ٣,٧٪.

٣. إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع ١٦,٩٪[1].

تم تجاهل كل ذلك، واستمر السعي لإنفاذ ذات البرنامج، المتجاهل لحقيقة ما أفرزته الانتفاضة، وما كانت قادرة على الاستمرار في السير فيه، ومقابل كل هذه التحولات التنازلات ظل العدو قائم على برنامجه، وفهمه ومخططاته، مستفيداً من حالة التهالك على "التفاوض" في إيجاد مرتسمات جديدة لإشتراطاته، لا تشي بأي تحول جوهري في مواقفه.

أن حديثاً كثيراً يدور منذ سنوات عن الأسباب الموضوعية التي قادت إلى عقد مؤتمر مدريد (متغيرات دولية، سقوط الكتلة الشرقية، حرب الخليج، والنظام العالمي الجديد... وغير ذلك) غير أن جاهزية القيادة الفلسطينية لإنجاز "صفقة" مع العدو كانت حتى سابقة على هذه المتغيرات التي كان لها فعلها في خفض سقف المطالب على نحو كبير.

---

(1) عبد الستار قاسم، **الحوار الإستراتيجي الشامل، رموز الجيل الجديد في الأراضي المحتلة يتحدثون**، إعداد توفيق أبو بكر، ونشر في الوطن (الكويت) إعتباراً من ١٩٨٨/٢/٢٧.

ولعل ما يؤكد ذلك على نحو جلي، إن القيادة المذكورة، رفضت حتى عملاً عربياً مشتركاً لمواجهة "واقع ضاغط"، وهو عمل كان من شأنه أن يخفض حجم الخسائر، وبدلاً من ذلك لجأت إلى أسلوب "الصفقة السرية" بعيداً عن ما كان يمكن أن يوفره الانخراط في الموقف العربي من تجنب الانزلاق في فم العدو، وبعيداً عن أخذ أوراق القوة الفلسطينية بنظر الاعتبار، وبعيداً عن إدراك طبيعة ما هو متخلف على الأرض من فعل الاحتلال، وأحاطت كل ذلك بضوضاء عالية لتجعل من الكارثة "انتصار". وأبرز ما ظهر في هذه الضوضاء القول بأن الاتفاق انتزع للفلسطينيين ما لم يستطيعوا تحصيله في مفاوضات واشنطن وإن الاتفاق سيقود إلى قيام دولة فلسطينية "وأن الاتفاق يعني تكريس الحضور الفلسطيني" و"تراجعاً عن الأيديولوجية الصهيونية حول أرض إسرائيل الكاملة".

وفي التجربة سقطت الكثير من الادعاءات ولكن الإصرار على تسويق الأوهام يجعل من الضروري توضيح هشاشة المرتكزات التي تقوم عليها، ونخص هنا بالحديث المركز، موضوع "الدولة" بما هو موضوع "أفلحت إشاعة عقلية التسوية في جعله بمثابة المآل الأخير المأمول للكفاح العربي الفلسطيني"، وذروة ما يمكن أن يتمخن عنه، الصراع الطويل مع العدو الصهيوني، وبمثابة "سدرة المنتهى" لهذا الصراع.

أوسلو، الاستيطان، الدولة

وبإزاحة النظر الآن عن كون شعار الدولة/الحلم ينطوي على تفريط بالجزء الأكبر من فلسطين، فإن الواقع القائم الذي كرسه اتفاق أوسلو، ينطوي على هدم المرتكز الأساسي والمقوم المطلوب لإقامة أية دولة "وهو الأرض، كما ينطوي على التنازل عن المقوم الهام الآخر وهو السيادة، إذ عندما نذكر حكماً ذاتياً، وهو ما تمخض عنه الاتفاق، فإن التعريف المعروف لذلك، هو سلطة ذاتية تتبع حكومة مركزية قائمة لها كل ملامح السيادة، وتتحرك الذاتية في كنفها".

والمفهوم "الإسرائيلي" للحكم الذاتي (والذي تثبت في أوسلو) هو "حل وظيفي وسط بين خيارات الضم، واستمرار الوضع الراهن" حتى يمكن تغييره، وبواسطة الاستيطان والتحولات الديمغرافية إلى صالح خيار الضم.

وهذا المفهوم تتبناه مختلف التوجهات الصهيونية (ليكود وعمل) منذ بدأ طرحه، يأخذ في نظر الاعتبار كل المتغيرات التي أحدثها الحكم "الإسرائيلي" في الطبيعة الجغرافية، والتكوين البشري، والوضع القانوني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وينسحب ذلك على السيادة، وعلى القدس، وإقامة المستوطنات وتوسيعها، ويطالب باعتبارها حقائق ثابتة لا يجوز تجاوزها أو حتى البحث فيها.

بعد إخراج صفقة أوسلو حاولت القيادة الفلسطينية التمويه على هذه الحقائق من خلال التأكيد على أن الاتفاق من مرحلتين، وأن هناك "مرحلة نهائية" ستشمل التفاوض في كل الموضوعات، وفي الوقت نفسه التأكيد على أن إحدى الحسنات للاتفاق كمنت في انتزاع إقرار من الحكومة "الإسرائيلية" بالوحدة الترابية لأراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وأن لـ"السلطة" ولاية جغرافية على الأرض الفلسطينية (الأراضي لعام ١٩٦٧).

لقد كان تعبير "الولاية الجغرافية" أحد أكثر التعبيرات تداولاً في الأوساط التفاوضية ولدى متابعي جولات واشنطن، وكان استخدام هذا التعبير كناية عن حديث حول إحدى مسائل الخلاف المعقدة بين المتفاوضين.

والمقصود بالولاية الجغرافية، الإطار الجغرافي والإقليمي، الذي ستمارس عليه سلطة الحكم الذاتي ولايتها ومسؤولياتها، التي يتم الاتفاق على نقلها إلى السلطة المذكورة.

وطوال الجولات الثماني الأولى للمباحثات، وفن "الإسرائيليون" الاعتراف بالضفة والقطاع كوحدة جغرافية واحدة، تمارس عليها سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ولايتها ومسؤولياتها. وعرض "الإسرائيليون" أن مسألة رسم الحدود أو رسم خرائط لسلطة الحكم الذاتي هي من المسائل التي تخص التسوية النهائية. والتي من

المفترض أن يبدأ التفاوض حولها، بعد ثلاث سنوات من تطبيق الحكم الذاتي، وعليه فإن الحديث في الفترة الانتقالية يدور على رسم وتحديد الوظائف والمسؤوليات التي ستنتقل إلى سلطة الحكم الذاتي.

وعند بداية الجولة التاسعة، أقر "الإسرائيليون" على نحو موارب، أن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، غير أن مصيرها يتم تحديده خلال المرحلة النهائية، شريطة أن تطبق "سلطة المجلس التنفيذي الفلسطيني" داخل الأراضي (الفلسطينية) طبقاً للسلطات التي ستمنح لهذا المجلس في إطار المفاوضات. وكما هو متوقع استثنى "الإسرائيليون" أراضي المستوطنات والقدس والأراضي المخصصة لأغراض الأمن (معسكرات الجيش، معسكرات التدريب، الطرق الاستيطانية..) من هذه الوحدة الجغرافية. والتي استمروا يرفضون رسم خرائط لها طوال الفترة الانتقالية.

في المقابل كان الوفد المفاوض "يعرض أن الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل كلاً لا يتجزأ، ووحدة جغرافية واحدة، تخضع لنظام قانوني واحد".

وجاء في مشروع إعلان المبادئ الذي قدمه الوفد إلى "الراعي الأميركي" قبيل الإعلان عن التوصل إلى اتفاق أوسلو، ما نصه: "إن سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت، ستمارس ولايتها الجغرافية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي لم تكن تحت السيطرة

الإسرائيلية في ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ بما فيها القدس" ووفقاً لهذا الطرح فإن شرقي القدس، والمستوطنات ستكون ضمن الولاية الجغرافية لسلطة الحكم الذاتي. مع وجود نظام قانوني واحد يشمل جميع الولاية الجغرافية.

بقي النقاش قائماً حول هذه المسألة الخلافية وتفرعاتها حتى جاء الإعلان عن التوصل إلى اتفاق أوسلو، والذي نشأ بموجبه شكل جديد من النقاشات، حيث اعتبر أصحاب الصفقة أن مسألة الولاية الجغرافية قد حسمت لصالح الطرف الفلسطيني كما سلفت الإشارة.

وقد استند الذاهبون هذا المذهب إلى ما جاء في المادة الرابعة من "اتفاق أوسلو" والتي نصت تحت عنوان "الولاية" على أنه سوف "تعطى ولاية المجلس (مجلس الحكم الذاتي المنتخب) أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية".

وواضح أن هذه الفقرة تحمل إقراراً موارباً بالوحدة الجغرافية للضفة والقطاع لكونها تتضمن الحديث عن إستثناءات، جاء تفسيرها في المادة الرابعة من "محضر الاتفاق لإعلان المبادئ حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية" إذ نص البند الأول من المادة المذكورة على أن

"ولاية المجلس ستمتد على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي (القدس، المستوطنات والمواقع العسكرية والإسرائيليين..)".

وعلى هذا النحو يكون موضوع الخلاف حول الولاية الجغرافية قد حسم لصالح "الإسرائيليين" حسب بنود اتفاق أوسلو، لأن ما حملته الفقرتان السابقتان يلخص وجهة النظر "الإسرائيلية" التي عرضت في الجولة التاسعة من مفاوضات واشنطن، ورفضها الوفد المفاوض في حينه، وهذا ما لا يميل أصحاب الاتفاق إلى ذكره. وبعد ثلاث سنوات في "تطبيق أوسلو" لم تكن "السلطة" قد نجحت في جعل "إسرائيل" تنفذ ما اشتمل عليه الاتفاق من إقامة "ممر آمن" بين الضفة وغزة، والذي يقدم على نحو ما دليلاً على القبول بالوحدة الترابية للضفة والقطاع. وما حدث هو عدم الاكتفاء بثلاث وحدات منفصلة للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (القدس، الضفة، غزة) بل تفتيت هذه الوحدات إلى أصغر فأصغر على نحو ما أوضحنا سابقاً، في حين رفضت حكومة الليكود بعد انتخابات ١٩٩٦ (في "إسرائيل") استخدام تعبير الضفة الغربية في وثائقها المتبادلة مع السلطة، وأصرت على استخدام التعبير اليهودي: "يهودا والسامرة".

كذلك جرى الحديث عن أن موضوع المستوطنات سيناقش في "المرحلة النهائية" وأن هناك إزالة محتملة للمستوطنات، ستضمن

التواصل الجغرافي لـ"الأراضي الفلسطينية". وما حدث كما بينا هو العكس تماماً، إذ جرى تعزيز المستوطنات وزيادتها حتى قبل مجيء حكومة الليكود الذي ترافق مع الحديث عن هجمة استيطانية واسعة، وقد طرح الصهاينة في التداول إبان عهد الحكومة العمالية (رابين- بيريز) تصورات حول الاستيطان في ما أسمي "الحل النهائي" تنطوي على القيام بضم الأجزاء من الضفة التي تضم الكتل الاستيطانية، لا الحديث عن إزالتها، ومجمل هذه التصورات صدرت عن "مركز يافا للدراسات الإستراتيجية" الذي أعد صفقة أوسلو وأملاها على مفاوضي المنظمة، وقد أعدها مدير المركز (جوزيف الفير)[1] الذي يوصف بأنه من مقربي متخذي القرار في (الحكومة العمالية) وتنص على:

١. انسحاب من قطاع غزة (كاملاً).
٢. ضم ١١٪ من أراضي الضفة إلى "إسرائيل" بما في ذلك كامل القدس ومنطقة واسعة محيطة بها.
٣. نشر قوات "إسرائيلية" في محاذاة نهر الأردن.

---

(١) أنظر هذه التصورات في جوزيف الفير، **المستوطنات والحدود التصورات الإسرائيلية للحل الدائم**، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت) العدد ٢١ شتاء ١٩٩٥ ص٧٩-١١٣.

وتضم الأراضي المقترح ضمها إلى "إسرائيل" نحو ٧٠٪ من مجموع المستوطنين الحاليين، وجميع المستوطنات الكبيرة والمستوطنات ذات الأهمية الإستراتيجية.

وفي تفصيل للتصور الذي يحبذه (الفير) والذي حمل عنوان "حل وسط إقليمي معتدل" يعرض الآتي: (أنظر المصور خطة الفير)

١. ضم أجزاء من السامرة الغربية تقطن فيها أعداد كبيرة من "الإسرائيليين"، مع نقل الحدود شرقاً بما يتراوح بين ٥–٨ كم على امتداد معظم الخط، ويبذل مجهود لتفادي ضم مراكز لتجمعات سكانية عربية كثيفة، وبصفة خاصة طولكرم وقلقيلية اللتين يبلغ عدد سكانهما معاً ٥٠ ألف نسمة تقريباً، وباستبعاد هاتين البلدتين، وربما القرى العربية المجاورة من الضم، وبإبقائهما (خارج خريطة إسرائيل) في الطرف الأقصى لممرين بريين، أو كبديل موصى به بدرجة أقل، يمكن جعل خط الحدود "مستقيماً" من جهة الشرق، مع بقاء هاتين البلدتين العربيتين جيبين فلسطينيين محاطين من جميع الجهات (بأرض إسرائيلية).

٢. ضم نتوء اللطرون، منطقة "جيفعات زئيف" شمالي، ممر القدس، و"غوش عتصيون" الواقعة إلى الجنوب منه.

٣. ضم منطقة "معاليه أدوميم"، من الأفضل كجزء من القدس وكجزء من حل شامل للقدس نجم عن مناقشته هنا، لكن إذا كان ذلك غير

ممكن كجزء من رسم حدود جديدة بين "إسرائيل" والكيان الفلسطيني وتكون منطقة "معاليه أدوميم" منطقة انتشار لقوات تدخل سريع هدفها إغلاق معابر الأردن والدفاع عن الحد الأمني على امتداد الأردن في أوقات الطوارئ.

٤. ضم منطقة صغيرة (موتسافي هبيرغ) جنوب بيت شان (بيسان) يمكن نشر قوة تدخل سريع ثانية هنا.

٥. بالإضافة إلى ترتيبات أمنية يراد بها ضمان جمع معلومات إستخبارية كافية (محطات إنذار مبكر في أعالي السلسة الجبلية) وسيطرة "إسرائيلية" على أجواء الضفة الغربية، يتم نشر قوة عسكرية "إسرائيلية" متحركة أو ثابتة في طبيعتها في وادي الأردن وعلى المنحدرات الشرقية للسلسلة الجبلية في الأراضي الفلسطينية وستكمل هذه القوة الترتيبات الأمنية على امتداد نهر الأردن. وسيتفق الفلسطينيون و"إسرائيل" سلفاً على مدة هذا الترتيب (١٥ عاماً على الأقل) وسيكون الشرط المسبق لإنهائه بروز سلم إقليمي مستقر وأوضاع أمنية أفضل كثيراً من الأوضاع الحالية.

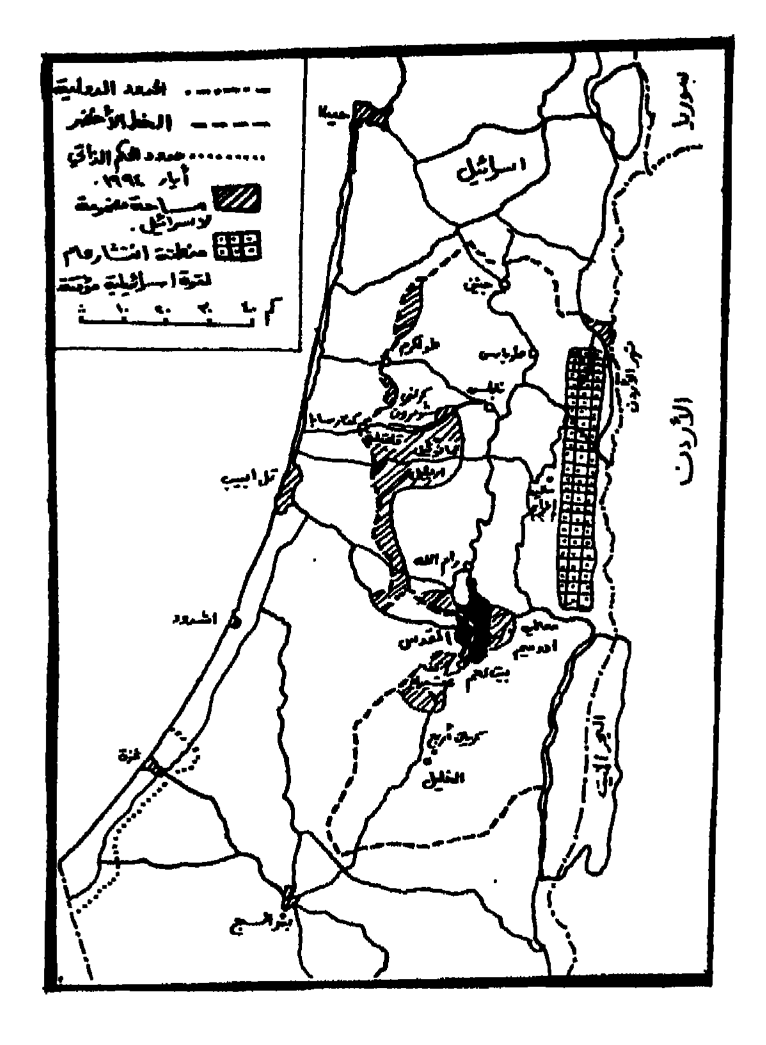
٦. ستتمتع مغارة الآباء القدامى (الحرم الإبراهيمي) في الخليل بمكانة خاصة تضمن "للإسرائيليين" والفلسطينيين حرية دخولها واستخدامها، وستزال المستوطنتان اليهوديتان في الخليل و"كريات أربع".

٧. تسلم جميع الأراضي الباقية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الكيان الفلسطيني أما المستوطنون الراغبون في البقاء، فسيكونون خاضعين للسلطة الفلسطينية.

وعشية الانتخابات في الكيان الصهيوني (أيار ١٩٩٦) كشف النقاب عن مفاوضات سرية جرت بين محمود عباس و"يوسي بيلين" "الوزير المسؤول عن المفاوضات في حكومة بيريز" حول الحل النهائي وعن وثيقة جرى وضعها والتوافق عليها وهي ترتكز إلى خطة (ألفير) بشأن المستوطنات، مع بعض التعديلات، لصالح الصهاينة أيضاً.

ومع مجيء الليكود، وانطلاق الحملة الاستيطانية التي أشرنا إلى بعض ملامحها، بدا واضحاً أن حلولاً من هذا أيضاً، لم تعد مقبولة على التفكير الصهيوني، الذي يريد الانطلاق من وقائع متجددة، ينجزها الخزان الاستيطاني، وينهي بها كل أشكال التواصل الجغرافي في الضفة والقطاع.

حل وسط إقليمي معتدل (خطة ألفير)



المصدر: أورد هذا الرسم د.محمد عبد الهادي في خرائط الإستيطان الصهيوني... مصدر سبق ذكره.

الخلاصة

لأن ما تظهره الوقائع شديد الوضوح فإن هذه الخلاصة تبدو معفاة من معاودة تركيز الحقائق على نحو مكثف وإن كانت هذه هي وظيفتها، بدلاً من ذلك ستحاول الجمع بين مهمتين مضيفة إلى الاستخلاص، تصورات.

إن ما يبدوا جلياً أن المشروع الصهيوني لم يتراجع عن هدف التهويد، وأن الاستيطان هو أداته الرئيسية لتحقيق هذا الهدف. وفي الوقت نفسه فقد قام بالتكيف مع معطيات مرحلة جديدة في سياق تنفيذ مشروعه، فهو يتحرك في ظل حديث عن السلام، لينجز ما يشكل بالذات أهدافه من الحرب.

وإن العدو لم يكن ليفلح في تحقيق المهمة المزدوجة: استمرار التهويد والإفادة من حديث السلام لو لم يكن قد جرى تقليص متواصل في شعارات النضال الوطني الفلسطيني وصولاً إلى أوسلو، ولو لم يكن قد وجد طرفاً فلسطينياً تولى بالذات مهمة مواجهة المقاومة الشعبية، والاعتراض الشعبي على مشروع التهويد، ويشن حملة متواصلة لتقويض كل بنى النضال الوطني الفلسطيني، على اختلاف عناوينها ومسمياتها.

وسيبدو لدى البعض أن هذا الكتاب يطرح "صورة سوداوية" ويسقط من الحساب الطرف المقابل، إذ هو يتحدث عن الأنشطة الصهيونية مسقطاً فعالية النضال الوطني الفلسطيني في المجابهة ولكن ذلك هو في الوقت نفسه نوع من الاستخلاص المجحف.

صحيح أننا عرضنا واقع الأنشطة الاستيطانية الصهيونية، وما خلفته على أرض الواقع، والهدف من ذلك كان بيان الخلل في برنامج التسوية، وتبيان حقيقة الأوهام التي يقوم عليها هذا البرنامج، حين يفترض أن التفاوض قادر على تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحين يفترض أن "كياناً" في الضفة والقطاع هو الحل الأمثل والنهائي للقضية الفلسطينية، ثم حين يسوق علينا "وهم الدولة" على جغرافية مشظاة ومقطعة، كان لأدائه بالذات دور مهم في جعلها كذلك بعقد صفقة مع العدو كان من شأنها تكريس الاحتلال أكثر من البحث في كنسه.

والصحيح أيضاً أن وجود هذا الواقع يتطلب أداءً من نوع مختلف، إذ لا معنى للحديث عن أية حقوق وطنية، فيما الاحتلال قائم، وإن عدل من انتشاره، بينما هو يعيد في ذات الآونة تركيز مستوطنيه.

وحتى لو ذهبنا مع الذاهبين إلى أن "دولة" في الضفة والقطاع، تمثل الحل الواقعي الوحيد الممكن في ظل المعطيات القائمة، وميزان القوى

بين طرفي الصراع، فإن الوصول إلى هذا الهدف على محدوديته، وإغفاله لجزء أساسي من حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الأمة العربية المتضررة من حيث المبدأ بالمشروع الصهيوني، لا يمر من خلال الطريق الذي جرى سلوكه منذ البرنامج المرحلي حتى الآن، والذي استند في كل مرحلة من مراحله إلى التذرع بالظروف الموضوعية، وإلى المعطيات القائمة، وموازين القوى. وصولاً إلى التسليم بحكم ذاتي، على جزر منعزلة، قابلة لأن تتشظى من جديد وتضغط في أضيق الحدود الممكنة، لصالح مزيد من التوسعات الاستيطانية.

مع أن أصحاب "الحل الواقعي الممكن" كان بإمكانهم الاستناد إلى معطيات كثيرة لكي يكون المدخل إلى التفاوض، هو إزالة "الاستيطان غير الشرعي" و"وقف تهويد القدس" و"عودة اللاجئين" وهي أمور صدرت بشأنها عشرات من القرارات الدولية التي كان يمكن استخدامها والركون إليها، هذا بدون الحديث عن الاستفادة من الطاقة الكفاحية للشعب الفلسطيني، واستعداده للنضال من أجل حقوقه.

هل بات هذا الحديث محسوباً على "الشعاراتية"؟ وإن كان كذلك فما هو الطريق إلى تنفيذ "الحل الواقعي" في ظل الواقع الاستيطاني الذي جهدنا لتوضيحه في الصفحات السابقة؟

من المعروف أن حديث العودة إلى البديهيات التي تنظم صراع الأمة العربية وبضمنها الشعب الفلسطيني ضد الغزوة الصهيونية، لم يعد حديثاً مقبولاً عند كثيرين، بيد أن هذه العودة بالذات هي "الحل الوحيد الواقعي والممكن" خاصة وأن المشروع الصهيوني قد أعاد إماطة اللثام عن وجهه الحقيقي.

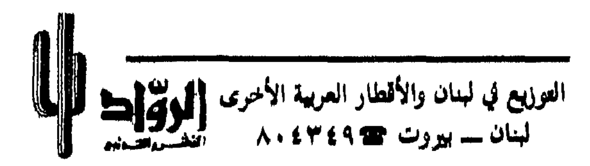
هذا الكتاب

يكتسب الإستيطان في إطار الفكر الصهيوني أهمية خاصة. فهو يشكل أحد أهم مرتكزات الغزو وتهويد الأرض. من خلاله يتم تغيير الواقع ثم تجري محاولات جعل هذا الواقع الجديد أساساً للتعامل.

هذا في حين يقوم البعض بعمليات التخدير والتزوير من خلال تنمية الأوهام وتضخيم الرغبات والأمنيات الأمر الذي يجعل الكثيرين عاجزين عن رؤية الواقع كما هو، بعيداً عن التضليل والتزوير.

هذا الكتاب يزيل الغشاوة عن الأبصار ويجعلنا أكثر واقعية.

الناشر



الرواد للنشر والتوزيع
التوزيع في لبنان والأقطار العربية الأخرى
لبنان — بيروت ☎ ٨٠٤٣٤٩